معجم الأبنية في اللغة العربية

الدكتور أحمد مختار عمر
الأستاذ بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة

الطبعة الأولي

١٩٩٥ م - ١٤١٥ هـ

عالم الكتب
٣٨ ش عبد الخالق ثروت

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

مقدمة ٧

الباب الأول

مرحلة التأليف المبكر

الفصل الأول: جهود النحويين: ١١

جهود سيبويه ١١ ـ أبنية الثلاثى المجرد من الأسماء ١١ـ المزيد من بنات الثلاثة ١١ـ الرباعى المجرد والمزيد ١٢ـ الخماسى المجرد والمزيد ١٢ـ أبنية الثلاثى المجرد والمزيد من الأفعال ١٣ـ أبنية الرباعى المجرد والمزيد ١٣ـ جهود النحاة بعد سيبويه ١٤ـ الاستدراك على سيبويه وإضافة بعض الأبنية ١٤ـ جهود المبرد١٤

الفصل الثانى: جهود اللغويين: ١٥

إفراد بحوث فى الكتب اللغوية لدراسة الأبنية ١٥ـ كتب فَعَل وأفعل ١٥ـ الغريب المصنف لأبى عبيد ١٥ـ إصلاح المنطق لابن السكيت ١٦ـ أدب الكاتب لابن قتيبة ١٦ـ المنتخب لكراع النمل ١٨ـ الجمهرة لابن دريد ١٩.

الباب الثانى

مرحلة تأليف المعاجم النوعية

الفصل الأول: التأليف فى أبنية الأسماء: ٢٣

التأليف فى أبنية المصادر ٢٣ـ التأليف فى أبنية المقصور والممدود ٢٤ـ المقصور والممدود للقالى ٢٤.

الفصل الثانى: التأليف فى أبنية الأفعال: ٢٦

فعل وأفعل ٢٦ـ فعلت وأفعلت لأبى حاتم ٢٧ـ فعلت وأفعلت للزجاج ٣٠ـ الأفعال الثلاثية والرباعية لابن القوطية ٣٣.

الباب الثالث

مرحلة الفارابى

الفصل الأول: التعريف بالفارابى: ٤١

اسمه ونسبه ٤١ ـ مولده ٤١ ـ صلته بالجوهرى ٤١ـ وفاته ٤١ـ رحلاته ٤٢ ـ مؤلفاته ٤٥.

الفصل الثانى: التعريف بديوان الأدب: ٤٧

مقدمة المعجم ٤٧ ـ المادة اللغوية ٤٩ ـ منهجه فى ترتيبها ٤٩ـ ما استبعده من المعجم لقياسيته ٥٥ـ لماذا اختار الفارابى هذا النظام ٥٨ـ طريقته داخل المواد ٦٣ـ طريقته فى قسم الأفعال ٦٨ـ عرضه للأبنية ٦٩ـ مقارنة بينه وبين سيبويه ٧٠ـ اصطلاحاته ٨٢ـ ذوات الثلاثة وذوات الأربعة ٨٢ـ الحرف المكرر ٨٧ـ اللفيف ٩٠ـ الخفض ٩٠ـ الإجراء ٩٠ـ المثقل الحشو ٩١ـ اسم الحال التى يفعل عليها ٩١ـ الفعل الواقع وغير الواقع ٩١ـ مايعتمل به وينقل ٩١ـ الأسماء المبهمة ٩١ـ التذييلات ٩٢ـ بيان المصادر ٩٢ـ بيان النعوت ٩٢ـ اسم الزمان والمكان والمصدر الميمى ٩٣ـ فعل الأمر ٩٣ـ معانى صيغ الزوائد ٩٤ـ أحكام تخص بعض الأبواب ٩٥ـ تعقيب ٩٧.

الفصل الثالث: مصادر ديوان الأدب: ١٠٤

إقلاله فى ذكر مصادره ١٠٤ـ معجم العين ١٠٤ـ الجمهرة لابن دريد ١٠٤ـ الجيم لأبى عمرو الشيبانى ١٠٨ـ الغريب المصنف لأبى عبيد ١٠٨ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت ١٠٨ـ أدب الكاتب لابن قتيبة ١١٣ ـ كتب أبى زيد ١١٥ مراجع أخرى ١١٥.

الفصل الرابع: ديوان الأدب فى الميزان: ١١٦

قيمته ١١٦ قيمته فى نظر القدماء ١١٨ ـ عيوبه ١٢١ـ عيوب المنهج ١٢١ـ مآخذ فى تطبيق المنهج ١٢٢ـ مآخذ على المادة اللغوية ١٣٤ ـ أوهام الفارابى اللغوية ١٣٥ـ ما أخذ على الفارابى دون وجه حق ١٣٧ ـ شرحه المعيب للكلمات ١٤٤.

الفصل الخامس: المتأثرون بديوان الأدب: ١٤٧

اختصاره أو تأليف الشروح عليه ١٤٧ـ الاستفادة به فى جمع المادة اللغوية ١٤٧ ـ التأثر بمنهجه ١٤٧ـ العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب ١٤٨ـ أخذ الجوهرى نظام الباب والفصل عن الفارابى ١٥٠ـ استفادته من المادة اللغوية ١٥١ـ تحليل بعض المواد اللغوية ١٥٢ ـ مقابلة المادة اللغوية ١٥٨ـ دراسة الظواهر المشتركة ١٦١.

الباب الرابع

التأليف فى الأبنية بعد الفارابى

الفصل الأول: معاجم الأفعال: ١٦٨

كتاب الأفعال للسرقسطى ١٦٨ـ نظامه ١٦٨ـ بين ابن القوطية والسرقسطى ١٧٠ـ كتاب الأفعال لابن القطاع ١٧٤ـ نظامه ١٧٥ـ أخطاء فى التطبيق ١٧٧ـ بين ابن القوطية وابن القطاع ١٧٨ـ المصادر للزوزنى ١٨٠ـ وصفه ١٨٠ـ المقدمة ١٨٠ـ نظامه ١٨٠ـ بين ديوان الأدب ومصادر الزوزنى ١٨١ـ تاج المصادر لبوجعفرك ١٨٣ـ تاج المصادر (عربى) ١٨٣ـ وصفه ١٨٣ـ المقدمة ١٨٣ـ نظامه ١٨٤ـ بين ديوان الأدب وتاج المصادر ١٨٤ـ تاج المصادر (عربى ـ فارسى) ١٨٥ ـ نظامه ١٨٦.

الفصل الثانى: المعاجم الشاملة: ١٨٧

شمس العلوم لنشوان بن سعيد ١٨٧ ـ وصفه ١٨٧ ـ نظامه ١٨٨ـ بين شمس العلوم وديوان الأدب ١٩٢ ـ الخلاصة ١٩٣ـ مقدمة الأدب للزمخشرى ١٩٥ ـ وصفه ١٩٥ـ المقدمة ١٩٥ـ نظامه ١٩٥ـ بين ديوان الأدب ومقدمة الأدب ١٩٧ـ ديوان لغات الترك للكاشغرى ٢٠١ـ موازنة بين ديوان الأدب وديوان لغات الترك ٢٠١ ـ النظام ٢٠٥ـ موازنة بين النظامين ٢٠٥.

الفصل الثالث: كتب المجاميع اللغوية: ٢٠٧

المخصص لابن سيده ٢٠٧ـ المزهر للسيوطى ٢٠٩ـ خصائص كتب المجاميع اللغوية ٢١٠.

الفصل الرابع: جهود النحويين: ٢١١

تخصيص فصول فى كتب النحو لـدراسة الأبنية ٢١١ـ الزمخشرى فى المفصل ٢١١ـ السيـوطى فى همع الهوامع ٢١١ـ إفراد الأبنيـة بمؤلف مستـقل ٢١١ـ الأبنية لابن القطاع ٢١٢ـ تميز الكتـاب بالاستقصـاء والتحرى ٢١٢ـ ملاحـظات على أبنية ابن القطاع ٢١٣ـ لامية الأفعال لابن مالك ٢١٤

تعليق عام: ٢١٥

مصادر البحث ومراجعه: ٢١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ظهرت اتجاهات كثيرة فى ترتيب المعجم العربى منذ ألف الخليل بن أحمد معجمه «العين» حتى اليوم.

وعلى الرغم من كثرة ما كتب حول المعجمات العربية وتاريخها (انظر مثلاً: المعاجم العربية للدكتور عبدالله درويش، والمعجم العربى لكل من الدكتور حسين نصار، ورياض قاسم، والمعاجم اللغوية للدكتور محمد أبو الفرج، ومقدمة الصحاح للأستاذ أحمد عبدالغفور العطار، بالإضافة إلى ما كتب بغير العربية مثل Arabic Lexicography لمؤلفه Chaywood) فقد ظل نوع منها يشكو من قلة ما كتب عنه، وهو ذلك النوع الذى رتبت كلماته بحسب الأبنية أو الأوزان، سواء ما كان منها معجماً نوعياً أو معجماً شاملاً.

وقد بدأ التفكير فى دراسة أبنية اللغة العربية فى وقت مبكر، وتمثل حينئذ فى محاولة حصر أشكالها والتمثيل لكل منها، وتم ذلك على أيدى النحاة.

ثم تلا ذلك تخصيص بحوث للأبنية فى الكتب اللغوية، وهذه لم تتسم بطابع خاص. فمنها ما اهتم بذكر ألفاظ البناء المشتبه فيها، ومنها ما تعلق بالأبنية التى يتعدد ضبطها، ومنها ما اختص بالأبنية النادرة.

وقد صاحب هذه البحوث أو تلاها اتجاه معجمى أخذ شكلين:

أحدهما وجه عنايته لأبنية الأفعال والأسماء، سواء اهتم ببناء أو أبنية معينة منها أو اهتم بها جميعاً، وهو ما أطلقنا عليه اسم «المعاجم النوعية».

أما الآخر فقد لبس ثوب المعجم الكامل الذى يهتم بذكر أبنية الأسماء والأفعال جميعاً، ويحاول حصر الكلمات المتعلقة بكل بناء، وهو ما أسميناه «المعاجم الشاملة» وقد رأينا من الضرورى أن نتناول هذا الاتجاه تحت مرحلتين اثنتين هما:

١ـ مرحلة الريادة التى تمثلت فى معجم ديوان الأدب للفارابى الذى ظهر فى القرن الرابع الهجرى.

٢ـ مرحلة التبعية التى تمثلت فى عدد من المعاجم التى ظهرت فى القرن الخامس وما

بعده والتى تأثرت بمنهج الفارابى قليلاً أو كثيراً.

وهكذا استقر البحث فى أربعة أبواب على النحو التالى:

الباب الأول: مرحلة التأليف المبكر.

الباب الثانى: مرحلة تأليف المعاجم النوعية.

الباب الثالث: مرحلة الفارابى صاحب أول معجم شامل للأبنية.

الباب الرابع: مرحلة ما بعد الفارابى.

وقد بدأ اهتمامى بمعاجم الأبنية منذ عام ١٩٦٠ حينما سجلت موضوعاً للحصول على الماجستير من كلية دار العلوم، عنوانه «الفارابى اللغوى ودراسة معجمه ديوان الأدب»، ثم تابعت نشر مقالات متصلة بموضوع معاجم الأبنية فى سلسلة مقالات نشرت بمجلة اللسان العربى التى يصدرها مكتب تنسيق التعريب بالرباط (الأعداد ٨/ ٢ عام ١٩٧١، ٨/ ٣ عام ١٩٧١، ٩/ ١ عام ١٩٧٢)

وواصلت متابعة البحث فى الموضوع دراسة وتحقيقاً حتى استوى على سوقه، فكان هذا الكتاب الذى أضعه بين يدى القارىء، وأستطيع أن أزعم أنه أول عمل خصص لمثل هذا الموضوع.

الباب الأول

مرحلة التأليف المبكر

الفصل الأول

جهود النحويين

بدأ التأليف فى هذه المرحلة على أيدى النحاة فى وقت مبكر جداً لم يتجاوز منتصف القرن الثانى الهجرى. وكان سيبويه أول من عالج الأبنية «وأوفى من سطرها»[1] ولذلك أفرد لها فى كتابه أبواباً جمع فيها ما عرفه من أبنية اللغة العربية وقسمها تقسيماً كمياً مع فصل أبنية الأسماء عن أبنية الأفعال ومثل لكل نوع منها. وقد ذكر للأسماء ٣٠٨ بناء بين ثلاثى مجرد ومزيد ورباعى مجرد ومزيد وخماسى مجرد ومزيد، وذكر للأفعال ٣٤ بناء بين ثلاثى مجرد ومزيد ورباعى مجرد ومزيد.

ومهد سيبويه لكلامه عن الأبنية بمقدمة تحدث فيها عن أقل ما تكون عليه الكلمة (سواء فى الأسماء أو الأفعال أو الحروف) وأكثر ما تصل إليه، وحروفها أصلية أو مزيد فيها، ثم تحدث عن حروف الزوائد حرفا حرفا وذكر مواضع زيادة كل منها.

وبدأ سيبويه حديثه عن الأبنية بالثلاثى المجرد من الأسماء فذكر له: ١٠ أبنية[2].

ثم تحدث عن المزيد فيه من بنات الثلاثة:

وبدأه بالمزيد بالهمزة فذكر له:	٢٧	بناء
ثم المزيد بالألف فذكر له:	٩٥	بناء
ثم المزيد بالياء فذكر له:	٢٧	بناء
ثم المزيد بالنون فذكر له:	١١	بناء
ثم المزيد بالتاء فذكر له:	١٨	بناء
ثم المزيد بالميم فذكر له:	١٣	بناء
ثم المزيد بالواو فذكر له:	٢٠	بناء
ثم المزيد بالتضعيف فذكر له:	١٥	بناء
ثم المزيد بتكرير العين واللام فذكر له:	٢	بناءين اثنين
المجموع	٢٣٨	بناء

(١) أبنية الأسماء لابن القطاع.

(٢) استبعد سيبويه بناءى فُعَل وفعُل قائلاً «ليس فى الأسماء والصفات فُعِل ولا يكون إلا فى الفعل، وليس الكلام فعَل (الكتاب ٢/ ٣١٥)

وكانت طريقته أن يبدأ بما وقع فيه الحرف الزائد أولا ثم ما وقع فيه الحرف الزائد ثانياً ثم ثالثاً.. إلخ، ففى المزيد من الأسماء بالياء بدأ بـ«يفعَل» ثم «يفعول»... وبعد أن استوعب الأبنية التى وقعت فيها الياء أول الكلمة شرع فيما وقعت فيه ثانية مثل «فَيْعل» و«فيعول»، ثم ما وقعت فيه ثالثة مثل «فعْيَل» و«فَعَيْلَل» ثم رابعة مثل «فعْلية» و«فعِّيل».. ثم خامسة مثل «فعَلْنية» و«فَنْعَليل»... ويلاحظ أنه جمع بين مازيدت فيه الياء وحدها فصار على أربعة أحرف ومازيد فيه مع الياء حرف آخر أو أكثر، ولتلافى التكرار كان لا يذكر فى الباب مازيد مع الحرف المعقود باسمه الباب حرف آخر سبق ذكره، فباب المزيد بالياء لا يذكر فيه مازيد بالهمزة مع الياء مثل «إفعيل» لأنه سبق فى باب المزيد بالهمزة، كما لا يذكر ما زيد بالألف مع الياء مثل «فعيال» لأنه سبق فى باب المزيد بالألف.

وهكذا كان يفعل فى سائر الأبواب.

وبعد أن فرغ من مزيد الثلاثى شرع فى بقية الأبنية، وهذا إحصاء تفصيلى بها:

الأسماء:

سبق منها: الثلاثى المجرد والمزيد وعدد أبنيتهما ٢٣٨ بناء

الرباعى المجرد:	٥٠	أبنية
الرباعى المزيد بالواو	١٣	بناء
الرباعى المزيد بالياء	٨	أبنية
الرباعى المزيد بالألف	٢١	بناء
الرباعى المزيد بالنون	٥	أبنية
الرباعى المزيد بالتضعيف	٩	أبنية
الخماسى المجرد	٤	أبنية
الخماسى المزيد	٥	أبنية
المجموع الكلى	٣٠٨	بناء فى الأسماء

الأفعال:

الثلاثى المجرد	٣	أبنيـــــة
الثلاثى المزيد غير الملحق بالرباعى[١]	١٢	بنـــــاء
الثلاثى المزيد الملحق بالرباعى	١٥	بنـــــاء
الرباعى المجرد	١	بنـــــاء
الرباعى المزيد[٢]	٣	أبنيـــــة
المجموع الكلى	٣٤	بنـــــاء
ومجموع أبنية الأسماء والأفعال	٣٤٢	بنـــــاء

(١) وحروف الزيادة فيه هى:

الهمزة، وتكون أولاً	= أفْعَـــل
الألف، وتكون ثانية	= فَاعَـــل
تضعيف العين	= فعّـــل
التاء على فاعَل	= تَفَاعَـــل
التاء على فعَّل	= تفعَّـــل
النون أولا ساكنة فتلزم ألف الوصل فى الابتداء	= انفعـــل
التاء ثانية ويسكن أول الحرف فتلزمها ألف الوصل	= افتعـــل
السين أولا والتاء بعدها ثم تسكن السين فتلزم ألف الوصل	= استفعـــل
الألف ثالثة وتضعف اللام ويسكن أول حرف فتلزم ألف الوصل	= افعـــالَّ
تضعيف اللام مع تسكين أول حرف فتلزم ألف الوصل	= افعـــلَّ
تضعيف العين مع الفصل بواو ويسكن أول حرف فتلزم ألف الوصل	= افعوعل.
الواو ثالثة مضاعفة ويسكن أول حرف فتلزم ألف الوصل	= افعـــوَّل

(الكتاب ٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣٣)

(٢) وحروف الزيادة فيه هى:

التاء	= تفعلل
النون ثالثة ويسكن أول حرف فتلزم ألف الوصل	= افعنلل
تضعيف اللام مع تسكين الحرف الأول فتلزم ألف الوصل	= افْعَلَلّ

(الكتاب ٢/ ٣٤٠)

ولم يكن من غرض سيبويه فى هذا البحث أن يحصر ألفاظ كل بناء، وإنما كان غرضه يتجه إلى حصر الأبنية والتمثيل ـ فقط ـ لكل نوع منها.

وجاء النحاة بعد سيبويه فبهرهم هذا العمل وأثار إعجابهم فلم يقدموا لنا فى الموضوع شيئاً ذا بال وانحصر بحثهم فى ناحيتين:

الأولى: الاستدراك على سيبويه وإضافة بعض الأبنية التى تركها، وقد فعل ذلك ابن السراج الذى ذكر أبنية سيبويه وزاد عليها ٢٢ مثالا، كما زاد أبو عمر الجرمى عليها أمثلة يسيرة، ثم زاد ابن خالويه أمثلة يسيرة[١] وزاد الزبيدى أكثر من ثمانين بناء[٢].

والثانية: يمثلها المبرد الذى حول البحث فى الأبنية إلى عمليات تدريبية وافتراضات عقلية بدلا من أن يحاول القيام بعمل إيجابى. فهو لم يبحث الأبنية بحثا عمليا يقوم على الاستقراء والتتبع، وإنما أطلق لفكره العنان وأكثر من الفروض العقلية، ومن ذلك أنه عقد بابا باسم «هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل..» قال فيه: «فإذا قال لك ابن منْ ضرب مثل جعفر فقد قال لك زد على هذه الحروف الثلاثة حرفا، فحق هذا أن تكرر اللام فتقول ضربب... ولو قال لك ابنِ لى مِنْ ضرب على مثل صمحمح لقلت ضربرب...[٣].

ومثل هذا تجده فى قوله: «ولو قلت افْعَوْعَل من القول لقلت اقوَوَّل ومن البيع ابْيَيَّع وكان أصلها ابْيَوْيَع[٤].

وإلى جانب هذا نجد حديثه عن الأبنية حديثا مضطربا موزعا فى أماكن كثيرة وتتخلله بحوث تصريفية عدة، ولا تبدو فيه العقلية العلمية المنظمة.

---

(١) أبنية الأسماء لابن القطاع و٢ (٢) الاستدراك ص١

(٣) المقتضب ١/ ٢٠٧ (٤) المقتضب ١/ ٣١٢ وانظر ص٣١٣ وما بعدها.

الفصل الثانى
جهود اللغويين

لم يدع اللغويون النحاة وحدهم فى هذا الميدان يصولون ويجولون، وإنما شاركوهم فيه، وحولوا البحث فى الأبنية ـ مرة أخرى ـ إلى بحث استقرائى تتبعى، وإن اتجهوا فى البحث اتجاها آخر. فلم يعد هدفهم حصر الأبنية فقط، فهذا أمر قام به السابقون، وإنما اتجه إلى محاولة حصر الألفاظ تحت كل بناء.

واتخذ ذلك مظهرين اثنين:

فاتجه فريق إلى أن يفردوا فى كتبهم اللغوية بحوثاً خاصة بالأبنية، وهذه لم تتسم بطابع خاص وإنما اتخذت أشكالاً متعددة، فمنها ما اهتم بأن يذكر من ألفاظ البناء ما يقع الاشتباه فيه ويدع ماعداها، ومنها ما اهتم بذكر الأبنية التى تعدد ضبطها، ومنها ما تعرض لبعض الأبنية ـ بدون ضابط ـ وذكر ألفاظها، ومنها ما اهتم بذكر الأبنية النادرة، ومعظمها وجه أكبر عنايته لصيغتين من صيغ الأفعال هما «فَعَل وأفعل». وقد حظيت هاتان الصيغتان باهتمام اللغويين جميعاً حتى إن الكتب التى ألفت فى الأفعال قبل عصر الفارابى كان معظمها يحمل اسم «فَعَل وأفعل» أو «فَعَلْتُ وأفعلت».

وأهم ما ألف فى هذا الاتجاه كتاب «الغريب المصنف» لأبى عبيد (ت٢٢٤هـ) و«إصلاح المنطق» لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) و«أدب الكاتب» لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، و«المنتخب» لكراع النمل (ت ٣١٠هـ)، و«الجمهرة» لابن دريد (ت٣٢١هـ) فى أبوابها الأخيرة.

أما صاحب الغريب المصنف فقد عقد أبواباً لأمثلة الأسماء وأخرى لأمثلة الأفعال، وبدأ من أمثلة الأسماء ببناء فُعالة ثم فُعولة ثم أُفعولة.. إلخ.

ولم يكن له طريقة خاصة فى تقديم بعض الأبنية على بعض بل كان يسوقها اعتباطاً، ولذلك نجد بناء من أبنية الثلاثى المجرد إلى جوار بناء من الثلاثى المزيد إلى جوار بناء رباعى... كما لم يكن له طريقة فى ترتيب الألفاظ تحت كل بناء بل كان يوردها حيثما اتفق، ولذلك جاءت ألفاظ «فُعالة» على هذا الوضع: الحسافة ـ الجرامة ـ الكرابة ـ الحثالة ـ الحفالة ـ المراقة ـ البراية ـ النحاتة.

كما وجه جزءا من عنايته إلى الكلمات التى تعدد ضبطها فدخلت تحت أكثر من بناء كالكلمات التى جاءت على فِعْل وفَعْل أو على فَعْل وفُعْل أو على فَعْلَى وفُعْلَى.

ولم يزد عدد الأبنية التى ذكرها على سبعين بناء.

وبعد أن فرغ من أمثلة الأسماء عقد بابا بعنوان: أمثلة الأفعال، ولو أنصف لسمى هذا الباب باسم «فَعَل وأفعل» فقد وجهه إلى معالجة الأفعال الثلاثية التى جاءت من أكثر من باب سواء اتحد معناها أو اختلف، وللأفعال الثلاثية التى شركتها صيغة «أفعل» سواء اتفق معناهما أو اختلف، وسواء اتفقا فى التعدى واللزوم أو اختلفا.

ولم يحاول أبو عبيد أن ينظم أبوابه أى نظام أو يسلكها فى نسق معين.

وأما ابن السكيت فقد أراد من كتابه أن يعالج داء استشرى فى اللغة وهو داء اللحن والخطأ فى الكلام، ولذلك كان حديثه فى الأبنية منصباً على نوع خاص منها هو ما تعدد ضبطه مع اتفاق المعنى أو اختلافه، وما يشتبه على العامة فيخطئون فيه، ومن ذلك باب «فَعْل وفعْل باختلاف المعنى»[1]، وباب «فِعْل وفَعْل باتفاق معنى»[2]، وباب «فُعْلُل وفُعْلَل بمعنى واحد»[3] ومن ذلك حديثه عن ألفاظ تخطئ فى ضبطها العامة فتحولها من بناء إلى بناء كفتح المكسور أو ضمه[4].

وحينما تحدث عن أبنية الأفعال لم يعالج منها إلا صيغتى «فعل وأفعل» باتفاق معنى أو اختلافه.

وليس فى الكتاب كسابقه أى أثر للتنظيم أو الترتيب، ولهذا جاء العكبرى المتوفى سنة ٦١٦هـ فرتبه على الحروف كما ذكر صاحب كشف الظنون.

وأما ابن قتيبة فقد قسم كتابه إلى أقسام أربعة، آخرها قسم الأبنية، وقد شغل من الكتاب حوالى مائتى صفحة من ستمائة وخمسين وهو مقسم على الوجه الآتى:

---

(١) ص٣ ـ ٣٠.

(٢) ص٣٠ ـ ٣٢.

(٣) ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٤) ص ١٧٣ وانظر مقدمة إصلاح المنطق ص١١، ١٢.

١ـ أبنية الأفعال: ولم يتناول فيه سوى صيغتى فعل وأفعل باتفاق أو اختلاف فى المعنى أو التعدى واللزوم.

٢ـ معاني أبنية الأفعال: تحدث فيه عن معانى بعض الأبنية كفعَّل وأفعل وفاعل وتفاعل وتفعَّل واستفعل وافتعل.. واستطرد من ذلك إلى ما يهمز ولا يهمز من الأفعال ثم إلى الأفعال الثلاثية التى جاءت من أكثر من باب.

٣ـ أبنية الأسماء: وحصر اهتمامه فيما جاء بلغتين فقط، وبدأ بالثلاثى المجرد مثل «فَعْل وفَعَل»، و«فَعْل وفِعْل» و«فَعْل وفُعْل»، ثم ما جاء على فعلة بلغتين مثل «فَعْلة وفِعْلة»، و«فعْلة وفُعْلة».. ثم ما جاء على فعال بلغتين مثل «فَعال وفِعال»، و«فعال وفُعال»، «فُعَال وفَعيل»،... ثم ما جاء على فعالة بلغتين... ثم ما جاء على مفعل بلغتين.. ثم على مفعلة بلغتين.. ثم ما جاء على فعلل بلغتين.. إلخ.

٤ـ معانى أبنية الأسماء:

٥ـ باب شواذ البناء: ذكر فيه بعض الأبنية الشاذة بأمثلتها مثل فُعِل وفِعِل ويُفْعول ومِفْعِل.. وقد ذكر فى ذلك ما يقرب من ٥٠ بناء.

٦ـ باب أبنية المصادر: وقد عالجها باعتبار أبواب أفعالها، فكان يذكر الباب ثم يذكر أبنية مصادره ويمثل لكل بناء:

وبدأ بباب	فعَل يفعِل فذكر	١٤ بناء لمصدره.
ثم باب	فعَل يفعُل فذكر	١٣ بناء لمصدره.
ثم باب	فعِل يفعَل فذكر	١٣ بناء لمصدره.
ثم باب	فعَل يفعَل فذكر	٨ أبنية لمصدره.
ثم باب	فعُل يفعُل فذكر	٨ أبنية لمصدره.

وبعد أن فرغ من أبواب الثلاثى المجرد ذكر أبنية المصادر مما زاد على ذلك ومثَّل لكل بناء منها.

وأما كراع[1] فقد رتب كتابه بحسب الموضوعات على نحو ما فعل أبو عبيد فى «الغريب المصنف» ولكنه أفرد بعض أبوابه لأبنية من الأسماء والأفعال جاءت بلغتين أو أكثر،ولذلك اختار لها عنوان «أبواب اللغات فى الأسماء والأفعال»[2] وقد شغلت من المخطوطة حوالى ١٧ ورقة، وقدم أبنية الأسماء، وبدأ منها بما جاء على «فَعِل وفَعُل» مثل عطش وعطش.. ثم ما جاء على «فعَل وفعِل» ثم ما جاء على «فُعُل وفُعَل» ثم ما جاء على «فُعْلُل وفُعْلَل» ثم ما جاء على «فعَل وفَعَل»... إلخ. ولم يكن له نظام فى ترتيب الأبنية، فقد يضع بناء الرباعى قبل بناء الثلاثى وما جاء بثلاث لغات قبل ما جاء بلغتين، ثم هو لم يلتزم أى ترتيب داخل كل بناء بل كان يورد الألفاظ حيثما اتفق وكيفما عنَّ له، ثم هو تارة يسلك المعتل مع الصحيح وتارة يفرد له بابا مستقلاً.

وبعد أن فرغ من الأسماء شرع فى «أبنية الأفعال[3]» وذكر منها ما جاء بلغتين فأكثر. وقد خلط فى هذا الباب خلطاً كبيراً، ولم يفصل الأبنية بعضها عن بعض، فإلى جانب «ضننت عليه وضَنَنت» و«زهدت فيه وزهَدت» يذكر «تندَّلت بالمنديل وتَمَنْدلت» ثم يذكر بعدها «نفست المرأة ونفَست» (فيعود إلى فعِل وفعَل) ثم يذكر «سمَطت الجدى أسمطه وأسُمطه» (فينتقل إلى ما جاءت اللغات فى مضارعه).. ثم يذكر نهَش ينهش وينهَش «.. ثم مضَغ يمضَغ ويمضُغ».. وهكذا ينتقل من باب إلى باب ويتحول من بناء إلى بناء وقد يعود إليه مرة ثانية.

وبعد باب الأفعال عقد بابا ثالثا بعنوان «باب الأمثلة النوادر» ذكر تحته الأمثلة «التى لانظير لها والقليلة النظائر»[4] سواء فى أبنيتها أو فى نوع حروفها. فمن الأول قوله «ليس فى الكلام اسم على فَعُلان إلا السَّبُعان اسم موضع»[5]، ومن الثانى قوله «وليس فى الكلام اسم وقعت فى أوله باءان إلا قول عمر رضى الله عنه: حتى يكون الناس ببانا واحداً أى شيئاً واحداً وببَّة لقب عبدالله بن الحرث بن نوفل»[6]، وسواء فى الأسماء كما

---

(١) هو على بن الحسن الهنائى النحوى اللغوى المعروف بكراع النمل، كان نحوياً كوفيا (بغية الوعاة) متقدم العصر فى أيام ابن دريد (معجم الأدباء ١٣/ ١٢).

(٢) و٨٩ (٣) و٩٩

(٤) و١٠١ (٥) المرجع السابق

(٦) المرجع السابق

سبق أو فى الأفعال كقوله: و«ليس فى الكلام على مثال فعل يفعُل إلا فضل يفضُل ونعم ينعُم وخضر يخضُر... فأما المعتل فمتّ تموت ودمت تدوم والأصل موت الرجل يَمْوُت ودوم يَدْوُم[1]، أو فى المصادر كقوله «وليس فى الكلام مصدر على الفَعل إلا قولهم ضَحك ضَحكا وكذَب كذبا وحلف حلفا..»[2]، ولم يكن له طريقة خاصة كذلك فى سوق هذه الأمثلة.

فهذه الفصول تعتبر من حيث الترتيب عملا بدائياً وإن أفاد اللاحقون مما اشتملت عليه من مادة لغوية.

وأما ابن دريد فقد جاء فى آخر معجمه الجمهرة وأفرد بعض الأبنية بالذكر ولكنه قصّر حديثه على أبنية من الرباعى والخماسى والملحق بهما، وأبنية أخرى نادرة دون سائر الأبنية.

وأول ما أفرده بالذكر بناء فعَلّ وفعلّ وفُعُلّ ثم فيَعْل وفوَعْل ثم فُعَّل ثم فَعِّل ثم فُعَلِل ثم فعْيَل ثم فَيْعَل ثم فَوْعَل ثم فَعْوَل ثم فَعَلَى... ثم تحدث عن بعض ألفاظ رباعية جاءت على «فَعْلَل» ما لم يخلطه بالرباعى بعد أن قسمها تقسيماً موضوعياً، فأولها ما جاء فى صفات الطويل، ثم ما جاء فى الشدة والصلابة، ثم ما جاء فى القصَر، ثم ما جاء فى السرعة، ثم ما جاء فى المضاء، ثم ما جاء فى النهم، ثم ما جاء فى السعة والسهولة، ثم ذكر بناء فُعْلُل ثم فِعْلِل ثم فعْلَل ثم فَعْلِل... وكلها اعتبرها من الرباعى أو الملحق به ولذلك ختم حديثه عنها بقوله:

«انقضت أبواب الرباعى السالمة منها والمعتلة والأبنية والحمد لله أولا وآخرا»[3].

وحينما انتقل ابن دريد بعد ذلك إلى علاج الخماسى نجده قد تخلى عن منهجه الذى سار عليه فى معجمه واتبع نظام الأبنية، فكلما خطر له بناء عقد له بابا خاصا دون تمييز بين الأصلى منه والملحق أو بين الخماسى الأصول والخماسى بحسب الظاهر فقط.

وأول بناء ذكره من الخماسى هو فعلّل (وألحق به فَعَنْلَل) ثم فَعَيْلَل ثم فَعَوْلل ثم فَعَوَّل

---

(١) و١٠٢

(٢) المرجع السابق

(٣) ٣/ ٣٦٩

ثم فعْليل ثم فعِّيل ثم إفعيل ثم أفعول (وألحق به أُفعولة وأُفعيلة) ثم فُعْلول ثم يَفْعول ثم فَعْلال وفَنْعال ثم فِعْوال ثم فِعْيال ثم فَيْعول ثم تِفعال ثم فاعول.. إلخ، وختم حديثه عن الخماسي بقوله:

هذا آخر أبنية الخماسي والحمد لله كثيراً...

ثم ذكر العنوان التالي «هذه أبواب ألحقت بالخماسي بالزوائد التي فيها، وإن كان الأصل على غير ذلك» أورد تحته الأبنية: مُفْعَنْلل ومُفْعَلّل وفَعْلَليل وفَنْعليل ومُفْعَلِلّ وفَيْعَلول وفعلاّل وفعلْعَال وفُعَالية وفَعَالِيَة وفُعُلَّة وفعَلْنَة.

ثم عقب على هذا بقوله:

انقضت أبواب الخماسي والحمد لله.

وبعد ذلك عالج بعض الأبنية النادرة أو القليلة تحت اسم «أبواب اللفيف» وقال: «وإنما سميناه لفيفا لقصر أبوابه والتفاف بعضها إلى بعض».

ومن الأبنية التي عالجها في هذا الباب: فعِّيلَى، فعلَّى، فُعَلِّيل، فُعَلْعال، فِعْلَلّ وفِنْعَلّ، فَعَلَّلَى، فعلَّى.. فعِل... فاعلاء... فعالان... وتصل إلى حوالي ستين بناء.

وأتبع ذلك بأبواب أخرى عالج فيها موضوعات مختلفة كالإتباع، وما جاء بلفظ الجمع ولا واحد له، وما جاء مصغراً، وما تكلمت به العرب من كلام العجم، وما وصفوا به الخيل والنساء، وأسماء الأيام والشهور في الجاهلية، وأسماء قداح الميسر.. وغير ذلك مما لا يدخل في دائرة بحثنا..

ومع ما نلاحظه على ابن دريد من اضطراب وخلط في ترتيب الأبنية ومعالجتها فإننا نعتبر جهده أنضج وأشمل من جهود سابقيه.

الباب الثانى

مرحلة تأليف المعاجم النوعية

الفصل الأول

التأليف فى أبنية الأسماء

لم أجد أحداً من اللغويين قد أفرد أبنية الأسماء بتأليف مستقل يقصد إلى استيعابها، ويعمد إلى تنظيمها، ويجمع ما تفرق منها، ولكننى وجدتهم قد ألفوا فى نوعين منها فقط، ولذا انحصرت جهودهم فيما يأتى:

أ ـ التأليف فى أبنية المصادر: وأول من ألف فى ذلك:

الكسائى (ت سنة ١٨٢ أو ١٨٣) [١].

ثم النضر بن شميل (ت سنة ٢٠٣) [٢].

والفراء (ت سنة ٢٠٧) وخص كتابه بمصادر القرآن [٣].

وأبو عبيدة (ت سنة ٢٠٩) [٤].

والأصمعى (ت سنة ٢١٣) [٥].

وأبو زيد (ت سنة ٢١٥) [٦].

وإبراهيم بن يحيى بن المبارك اليزيدى (ت سنة ٢٢٥) وخص كتابه بمصادر القرآن[٧].

وأحمد بن سهيل البلخى (ت سنة ٣٢٢)[٨].

وإبراهيم بن محمد المعروف بنفطويه (ت سنة ٣٢٣) [٩].

ولم يصلنا شىء من هذه الكتب، ولذا لم نعرف المنهج الذى اتبعته. وأغلب الظن أن

---

(١) الفهرست صـ٩٨، معجم الأدباء ١٣/ ٢٠٢، ٢٠٣

(٢) الفهرست صـ٧٧، معجم الأدباء ١٩/ ٢٤٣، وانظر بغية الوعاة.

(٣) الفهرست ص١٠٠، معجم الأدباء ٢٠/ ١٣، ١٤

(٤) الفهرست صـ٨٠، إيضاح المكنون.

(٥) كشف الظنون

(٦) الفهرست صـ ٨١، معجم الأدباء ١١/ ٢١٦، ٢١٧

(٧) معجم الأدباء ٢/ ٩٨.

(٨) معجم الأدباء ٣/ ٦٦ ـ ٦٨

(٩) الفهرست صـ١٢١ ومعجم الأدباء ١/ ٢٧١، ٢٧٢

هذه الكتب كانت أقرب إلى المؤلفات النحوية منها إلى كتب اللغة، وأنها لم تحصر أبنية المصادر وتوزع تحت كل بناء ما جاء عليه من ألفاظ، وإنما كان غرضها حصر أبنية المصادر من الثلاثي وما زاد عليه والتمثيل لكل بناء على نحو ما نجده في كتب النحو ومانجده في المجاميع اللغوية التي عالجت أبنية المصادر مثل أدب الكاتب.

ب ـ التأليف في أبنية المقصور والممدود:

ممن ألف في ذلك «الفراء» (ت سنة ٢٠٧)، و«الأصمعي» (ت سنة ٢١٦) و«أبوعبيد» (ت سنة ٢٢٤) و«إبراهيم بن يحيى اليزيدي» (ت سنة ٢٢٥)، و«أبو حاتم» (ت سنة ٢٥٥) و«المبرد» (ت سنة ٢٨٥) و«الزجاج» (ت سنة ٣١٠) و«ابن دريد» (ت سنة ٣٢١) و«ابن ولاد» (ت سنة ٣٢٢)، و«أبو علي القالي (ت سنة ٣٥٦)... وغيرهم[١]. ولم يصلنا مما رتب على الأبنية منها سوى:

«المقصود والممدود: للقالي»

ويوجد منه بدار الكتب نسخة قديمة بها خروم وتمزيق برقم ١٨٤ لغة، ونسخة أخرى منقولة عنها ورقمها ٥٦٣ لغة. وقد رجعت في وصف الكتاب إلى النسخة الثانية.

نظامه:

١ـ قسم المؤلف كتابه إلى قسمين: قسم للمقصور، وآخر للممدود، وبدأ بالمقصور.

٢ـ بدأ كل قسم بمقدمة شرح فيها منهجه وبين ترتيب الأبنية فيه.

٣ـ قدم من الأبنية ما كان مفتوح الأول لأن الفتحة في رأيه أخف الحركات، ثم أتبعه بالمكسور الأول، ثم أتبعه بالمضموم الأول[٢].

٤ـ بدأ من الأبنية في كل قسم بالمجرد الثلاثي لأن عليه جمهور الكلام[٣] ولم يرتب الأبنية أي ترتيب سوى ذلك، فكان يخلط مزيد الثلاثي بالرباعي وبالملحق به. ولذلك جاء ترتيب الأبنية في المفتوح الأول من قسم المقصور هكذا: فعل، فعّل.

---

(١) انظر كشف الظنون ٢/ ١٤٦١، ١٤٦٢

(٢) المقدمة صـ٧

(٣) المقدمة صـ٧

فعْلى، فعْلَلى، فـعلَّلى، فيـعلى، فوعلى، فَعلُوتى فَعَنْلَى، أفـعل، أفْعلى، مَفْعَلَّى.. إلخ[1].

٥ـ رتب الكلمات تحت كل بناء بالنظر إلى أولها دون حشوها وآخرها[2].

٦ـ بدأ «بأقصى الحروف مخرجا ثم الذى يليه.. فـأقصاها الهمزة ثم الهاء ثم العين ثم الحاء ثم الغين ثم الخاء ثم القاف ثم الكاف ثـم الضاد ثم الجيم ثم الشين ثم الياء ثم اللام ثم الراء ثم النون ثم الطاء ثم الدال ثم التـاء ثم الصاد ثم الزاى ثم السين ثم الظاء ثم الذال ثم الـثاء ثم الفـاء ثم البـاء ثم الميم ثم الواو». قـال «ولـم نذكـر الألف لأنه لا تكون من كلمة أولها ألف»[3].

٧ـ اكتفى بذكر الأبنية النادرة فى مقدمته ولم يتحدث عنها ثانية فى صلب الكتاب.

٨ـ تعرض فى كتـابه لبعض المباحث المفيدة، كـعلامة المقصور القـياسى وكيفيـة تثنيته وعلامة الممدود القياسى وكيفية تثنيـته، كما ذكر الكلمات التى تقصر وتهمز، أو التى تقـصـر وتمد، ونص على مـا جاء مـن الأبنية خـاصـا بالأسـمـاء أو خاصـا بالصفات، أو عاماً فيهما.

وهكذا نرى أبا على القالى يأخـذ نفسه بمنهج مـعين، ويرتب مادته اللغوية ترتيـبا يكاد يكون كاملا، ولم ينقصه إلا شىء قليل من التنظيم ليبلغ الغاية فى ذلك.

---

(١) الأمثلة بالترتيب: هوى، العوَى: أربعة أنجم، جدُوى، قَهْقرى، قَبَعْثرى: وهو العظيم الخَلْق الكثير الشعر من الناس والإبل، خَيزلى: مشية فيـها تفكك، خَوزلى، رغبُوتى من الرغبة، قرنُبى: دويبة، ابن آوى، أجْفلى: وهى الدعوة التى تعم، مَكُورَى وهى العظيمة الروثة من الدواب.

(٢) فمثلا فى المقصـور الذى على مثال فعل جاء فى حرف العين وذكر العمى، العشا، العرا، العفـا، العثا، العصا، العنا. (انظر صـ٢٩ ـ ٤٥)

(٣) المقدمة صـ١١، ١٢

الفصل الثاني
التأليف في أبنية الأفعال

لا نعرف مؤلفاً واحداً منها تعرض للأفعال جملة، فى هذه المرحلة، ولم يبدأ التأليف فى ذلك إلا فى مرحلة الفارابى أو ما بعدها. أما فى هذه المرحلة فقد اقتصر التأليف على صيغتين اثنتين فقط من صيغ الأفعال، وهما صيغتا «فعل وأفعل»، ربما لصلتهما بظاهرة التعدى واللزوم من ناحية، ولأنهما من مظاهر اللهجات العربية من ناحية أخرى[١].

ولهذا نجد كل ما نعرفه من كتب الأفعال فى هذه المرحلة لا يحمل إلا اسم «فعل وأفعل» أو «فعلت وأفعلت». ومن أول من ألف فيهما:

قطرب (ت سنة ٢٠٦) واسم كتابه «فعل وأفعل»[٢]

والفراء (ت سنة ٢٠٧) واسم كتابه «فعل وأفعل»[٣]

وأبو عبيدة (ت سنة ٢٠٩) واسم كتابه «فعل وأفعل»[٤]

وأبو زيد (ت سنة ٢١٥) واسم كتابه «فعلت وأفعلت»[٥]

وابن السكيت (ت سنة ٢٤٤) واسم كتابه «فعل وأفعل»[٦]

وأبو حاتم السجستانى (ت سنة ٢٥٥) وسيأتى الحديث عنه.

ومحمد بن الحسن بن دينار الأحول (كان موجوداً سنة ٢٥٠) واسم كتابه فعل وأفعل[٧].

والزجاج (ت سنة ٣١١) واسم كتابه «فعلت وأفعلت» وذكره ابن النديم باسم

---

(١) مقدمة التحقيق لكتاب فعلت وأفعلت.

(٢) الفهرست صـ٧٩. معجم الأدباء ١٩/ ٥٣

(٣) الفهرست صـ١٠٠. معجم الأدباء ٢٠/ ١٣، ١٤

(٤) الفهرست صـ٨٠. معجم الأدباء ١٩/ ١٦٠ ـ ١٦٢

(٥) معجم الأدباء ١١/ ٢١٦.

(٦) الفهرست صـ١٠٨. معجم الأدباء ٢٠/ ٥٢

(٧) الفهرست صـ١١٧. معجم الأدباء ١٨/ ١٢٦.

«فعلت وافتعلت»[1] وسيأتى الحديث عنه.

وابن دريد (ت سنة ٣٢١) واسم كتابه «فعلت وأفعلت» وذكره ابن النديم باسم «فعلت وافتعلت»[2]

والقالى (ت سنة ٣٥٦) واسم كتابه «فعلت وأفعلت»[3]

وابن القوطية (ت سنة ٣٦٧) وسيأتى الحديث عنه.

والحسن بن بدر الآمدى (ت سنة ٣٧٠) وقال عنه ياقوت: غاية لم يصنف مثله[4].

وهذا عرض موجز لما وصلنا من هذه الكتب»

١ـ فعلت وأفعلت: لأبى حاتم

أول كتاب وصلنا من هذه الكتب هو كتاب أبى حاتم، وفيه بعض نقول عن أبى زيد وأبى عبيدة ولكن معظمه مروى عن الأصمعى، ولذلك قال أبو حاتم فى صدر كتابه: «هذا باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد عن عبدالملك بن قريب الأصمعى سألته عنه حرفا حرفا». وهذا ما جعل بعض الباحثين ينسبه إلى الأصمعى لا إلى أبى حاتم[5].

ولكن حقق نسبته إلى أبى حاتم الدكتور خليل العطية[6].

وأيًا ما كان الأمر فالكتاب يمثل الحلقة الأولى فى التأليف فى الأفعال إذ لم يصلنا ما هو أقدم منه سواء اعتبرنا مؤلفه الأصمعى أو أبا حاتم. ويوجد منه بدار الكتب المصرية عدة نسخ مخطوطة منها:

١ـ نسخة برقم ٢٦٥ لغة وهى نسخة مضبوطة جيدة خالية من التحريف كتبت سنة ٥٨٥هـ.

٢ـ نسخة برقم ٢٣٤ مجاميع مكتوبة بخط نسخى يندر فيه الضبط، ويخلو من النقط

---

(١) الفهرست صـ٩١، معجم الأدباء ١/ ١٥١.

(٢) الفهرست صـ٩٢، معجم الأدباء ١٨/ ١٣٦

(٣) معجم الأدباء ٧/ ٢٩

(٤) معجم الأدباء ٨/ ٨٥، ٨٦

(٥) انظر فهرست دار الكتب قسم اللغة، والفهرست لابن النديم صـ٨٢

(٦) فعلت وأفعلت لأبى حاتم صـ٤٧ وما بعدها.

أحياناً، وقد كتبت عام ٩٧٥هـ.

وقد حققه الدكتور خليل إبراهيم العطية كجزء من رسالة حصل بها على الماجستير عام ١٩٦٩، ونشره مع إضافات ذات بال عام ١٩٧٩.

وموضوع الكتاب كما يبدو من عنوانه ومن تقديم السجستاني: معالجة الأفعال التى جاءت بصيغة فعل وأفعل واتحد معناها. ومن ذلك قوله:

«يقول أكثر العرب: كَنَنْتُ الدُّرّة والجارية وكل شيء صنته فأنا أَكُنُّها وأنا كانٌّ وهى مكنونة. قال وكذلك كل شيء فى معنى الصون.

«وأكننت الحديث والشيء فى نفسى إذا أخفيته وهو مُكَنّ... وفى القرآن قول الله عز وجل: «كأنهم لؤلؤ مكنون»، من كننت. وقال تبارك وتعالى فى موضع آخر: «أو أَكْنَنْتُم فى أنفسكم»، وقال جل ثناؤه: «وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون».

و«سمعت أبا زيد يقول: أهل نجد يقولون: أكننت اللؤلؤة والجارية فهى مُكَنَّة، وكننت الحديث، وكل صواب»[١].

ولو سار الكتاب كله على هذا النهج واقتصر على معالجة هذه الأفعال فقط لكان المنهج سليما، ولكننى لاحظت أنه لم يقتصر على معالجتها وعالج إلى جانبها أنواعا أخرى من الأفعال هى:

١ـ أفعال جاءت على فعل وأفعل والمعنى مختلف كقوله:

أ ـ أجبرته على الأمر.. ولا يقال جبرته.. وتقول جبرت الفقير[٢].

ب ـ أجرم فلان عَمل عَمَل المجرمين.. فأما جَرَم فلان فكسب[٣].

٢ـ أفعال جاءت على فعل فقط كقوله:

أ ـ الأصمعى: نضر الله وجهه ولم نسمع أحدا يقول أنضر.. وأنشد لابن الرقيات:

---

(١) صـ٨٧، ٨٨

(٢) صـ١٠٤

(٣) صـ١٠٨

نَضَر الله أعظما دفنوها بسجستانَ طلحةَ الطلحات[1]

ب ـ الأصمعي: طلعْت الجبل ليس غير ولا يقال أطلعته[2].

٣ـ أفعال جاءت على أفعل فقط كقوله:

أـ أخلد إلى الأرض لا يقال غير ذلك فهو مُخْلد[3].

ب ـ أَكْنَبَتْ يده إذا غلظت ولا يقال كَنِبَت[4].

جـ ـ أحشمْتُ الرجل إذا حدثته بحديث فغضب منه ولا يقال حشمته[5].

٤ـ أفعال جاءت على «فعل» لازمة ثم دخلت عليها الهمزة فعدتها كقوله:

أـ الأصمعي: يقال مح الثوب إذا أخلق ولا يقال أمحَّ ولكن يقال... أمح البلى الثوبَ فكأنه مما ينفذ إلى مفعول[6].

ب ـ قال الأصمعي: يقال صَمَت القومُ ولا يقال أصمتوا إلا أن تقول أصمتوا غيرهم[7].

وهناك ملاحظات أخري علي الكتاب هي:

١ـ أنه لم يفصل كل نوع من هذه الأنواع عن الآخر بل عالجها مختلطة.

٢ـ أنه في معالجته لصيغة «فعل» سواء فيما اتفق معناه مع أفعل أو اختلف وفيما لم يجئ على أفعل ـ لم يعتبر حركة العين، ولذلك لم يفصل بين الأمثلة «فعَل، فعُل، فعِل) بل خلطها.

٣ـ أنه لم يرتب أفعاله أى نوع من الترتيب بل كان يسوق الفعل تلو الفعل دون اعتبار لنسق معين؛ ولذلك جاءت أفعاله هكذا:

كن ـ حمى ـ ركب ـ جز ـ مح ـ نهَج ـ خلُق ـ سمَل ـ يَنَع سكت ـ صَمت ـ سلك ـ أمخ ـ فكِر ـ حزَن ـ أخلد ـ عصف ـ طلع ـ جلب ـ مَدَّ.. إلخ.

---

(١) صـ١١١
(٢) صـ٩٥
(٣) صـ٩٤
(٤) صـ١٢٤
(٥) صـ١٢٧
(٦) صـ٨٨
(٧) صـ٩١

ونتيجة لهذه الفوضى نجده يعالج بعض المواد فى أكثر من موضع ويعيد ثانيا ما قاله أولا كقوله فى الفعل «مَـدَّ»:

«مددت الدواة زدت فيها المداد.. وأمددتها جئتها بمداد.. وقالوا جميعاً: أمددتك بمالى، وقالو: أمددتك بفاكهة ورجال، قال الله جل ثناؤه: «أنى ممدكم بألف». ومد النهر. وأمد الجرح إذا صارت فيه مدة»(١).

ثم عاد فى مكان آخر وقال:

«يقال مددت فلانا بشىء إذا كان عنده بعضُ الشىء فزدت فيه، ومنه قوله جل ثناؤه: «وجعلت له مالا ممدوداً..» وأما أمددته بجيش فبعثت إليه بمدد مستأنف من عندى، قال الله عز وجل: «وأمددناهم بفاكهة» وقال جل ثناؤه: «يمددكم بأموال وبنين» ويقال: مد النهرُ ومد الله فى عمرك. وأمد الجرحُ فهو مُمِدّ. ومددت لك الدواة فجعلت فيها مداداً ولم يكن فيها شىء(٢).

(قارن هذا بما سبق فى الدواة)

٤ـ أدخل فى الكتاب بعض أفعال ليست من «فعل وأفعل»، كإيراده معنى «طارَقَ» وهو فاعَلَ لا أفعل(٣).

وعلى هذا يمكننا أن نقول إن الكتاب خال من النظام، ولا يبدو فيه أثر للترتيب والتنسيق، فضلا عن أنه يعالج نوعاً خاصا من الأفعال. فهو يمثل الحلقة الأولى فى التأليف فى الأفعال، ويمكننا أن نعده نموذجاً لهذه المؤلفات التى سبقته دون أن تصلنا.

٢ـ فعلت وأفعلت للزجاج

أما الحلقة الأخيرة فيما وصلنا من كتب الأفعال قبل الفارابى فيمثلها الزجاج فى مؤلفه «كتاب فعلت وأفعلت»(٤).

ونلاحظ على هذا الكتاب بوادر النضج فى التأليف ومحاولة الترتيب والتنسيق وإن

---

(١) صـ٩٦، ٩٧ (٢) صـ١٦٢، ١٦٣

(٣) فعلت وأفعلت صـ٥٩

(٤) للكتاب طبعتان: الطبعة الأولى ضمن مجموعة بتصحيح محمد بدر الدين النعسانى ١٣٢٦هـ والثانية ضمن مجموعة بتحقيق محمد عبدالمنعم خفاجى ١٣٦٨هـ. وقد رجعت إلى الطبعة الأولى.

لم يبلغ الغاية فى ذلك.

وموضوع الكتاب: معالجة الأفعال التى جاءت بصيغة فعلت وصيغة أفعلت ويدخل فى ذلك «ما تكلمت به العرب على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى واحد، وما تكلمت به على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى مختلف، وما ذُكر فيه فعلت وحده، وما ذكر فيه أفعلت وحده»(١).

وهنا نلمح عند الزجاج محاولة التقسيم والفصل بين الأقسام، ومعالجة كل قسم على حدة. وهذا ما افتقدناه عند السجستانى من قبله.

طريقته:

١ـ قسم كتابه إلى مجموعات أربع هى:

أ ـ فعلت وأفعلت والمعنى واحد.

ب ـ فعلت وأفعلت والمعنى مختلف.

جـ ـ ماتُكُلّم فيه بأفعلت وما اختير فيه أفعلت دون فعلت.

د ـ ما تُكُلم فيه بفعلت وما اختير فيه فعلت على أفعلت.

٢ـ رتب أفعاله بحسب أوائلها وبدأ بما أوله باء ثم تاء.. وآخر باب فيه ما أوله همزة قال: «وإنما ألفناه هذا التأليف ليسهل التماسه»(٢).

ولكنه جاء فى المجموعتين الأوليين وعالجهما على التتابع بادئا بالتقسيم بحسب الحروف الأول، فبدأ الكتاب بباب الباء ووضع تحته هاتين المجموعتين كذلك.. وهكذا إلى باب الهمزة.

أما المجموعتان الأخريان فقد عالج كلا منهما على حدة، فعقد بابا بعنوان «ماتكلم فيه بأفعلت وما اختير فيه أفعلت دون فعلت» ثم قسمه إلى فصول بحسب أوائل الكلمات على عدد حروف الهجاء بادئا بالباء منتهيا بالهمزة.

---

(١) المقدمة ص ١٣٠

(٢) صـ ١٣٠

وبعد أن فرغ من أفعال هذا الباب عقد بابا آخر بعنوان «ما تكلم فيه بفعلت دون أفعلت وما اختير فيه فعلت على أفعلت» رتب أفعاله على النظام السابق.

وهكذا امتاز كتاب الزجاج عن سابقه بما يلي:

أ ـ فصله كل قسم على حدة.

ب ـ ترتيبه الأفعال بالنظر إلى أوائلها على الترتيب الهجائى المعروف.

ولكنه يشترك معه فى عدم اعتباره لحركة العين فى معالجته لصيغة «فعل» ولذلك لم يفصل بين الأمثلة فعَل، فعُل، فعِل.

وكان ينقصه ليبلغ الغاية فى التنظيم أن يفصل بين هذه الأمثلة وأن ينظر فى ترتيب الأفعال إلى باقى حروفها فيقدم ما ثانيه أسبق فى الترتيب الهجائى ثم ما ثالثه أسبق. ولكنه لم يفعل ذلك[1].

---

(١) ففى باب الباء، قسم فعلت وأفعلت والمعنى واحد ساق أفعاله هكذا:

بشر: بدأ ـ برق ـ بان ـ بر ـ بنى ـ باع... إلخ.

وفى قسم فعلت وأفعلت والمعنى مختلف أورد الأفعال هكذا: بهل ـ بأر ـ بلخ ـ بصر ـ بار ـ بن ـ بس ـ بر... إلخ.

٣ - الأفعال الثلاثية والرباعية
باتفاق معانيها وحركاتها واختلافها

ومؤلفه : أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز القرطبى المعروف بابن القوطية (ت٣٦٧هـ)

ويعنى المؤلف بالأفعال الثلاثية ما جاء على صيغة « فعل » - بضبط العين بالحركات الثلاث - وبالرباعية ما جاء على صيغة « أفعل » فقط . فموضوع الكتاب إذن يلتقى مع سابقيه ، ويعالج مثلهما صيغتى « فعل وأفعل » .

وهذا الكتاب وإن كان مؤلفه معاصرا للفارابى فإننا لا يمكننا أن نعتبره ممثلاً لآخر مرحلة فى مؤلفات الأبنية التي سبقت ديوان الأدب ، وإنما نعتبره حلقة وسطى بين الكتابين السابقين ، فهو وإن كانت تبدو فيه معالم التنسيق مما يميزه عن كتاب السجستانى يقل نظاما عن كتاب الزجاج . ولعل مقام صاحبه بالأندلس قد عاقه عن متابعة الحركة العلمية فى المشرق أولاً فأولاً فلم يفد من التطور الذى أحرزته فى عصره . وكأنما لم يصل إليه كتاب « الزجاج » ولم يقف على ما حققه لكتب الأفعال من تقدم وما خطاه من خطوات إلى الأمام، وكأنما نظر فى كتاب (السجستانى) - وما أشبهه - فلم يعجبه ما فيه من فوضى واضطراب ، فألف كتابه هذا ، الذى يعتبر خطوة إلى الأمام بالنسبة له، وإن اعتبرناه متخلفاً بالنسبة لكتاب « الزجاج » .

ومن الملاحظ أن الظاهرة التى تظهر فى المشرق كانت تظهر متأخرة فى المغرب والأندلس، فكلما ظهرت طريقة للتأليف فى المشرق اتبعها أهل الأندلس ، ولكن طرق المشرق كانت تظل سائدة فى المغرب إلى زمن متأخر حتى بعد أن يهجرها أهل المشرق. ولذلك نجد ابن سيده (فى القرن الخامس) يؤلف المحكم متبعاً فيه نظام « العين » ، وهو نظام كان سائداً فى المشرق قبل أواخر القرن الرابع وطرح بعد ذلك .

وصفه :

المقدمة : بدأ الكتاب بمقدمة شغلت من المطبوعة تسع صفحات تناول فيها :

١ - أسبقية الفعل على الاسم واشتقاق مبانى أكثر الكلام منه .

٢ - تقسيم الأفعال إلى ضربين : ضرب دخل التضعيف ثانيه فصار ثنائياً مثل رد وكان فى الأصل ردد ، وضرب ثلاثى وهو إما صحيح نحو ضرب أو معتل مثل قال وغزا.

٣ - تقسيم المضاعف باعتبار ماضيه إلى ضربين : ما جاء على فعَل وما جاء على فعِل والحديث عن مضارع كل منهما .

٤ - النص على أن مصادر المضاعف والثلاثى مردها إلى السماع .

٥ - تقسيم الثلاثى الصحيح باعتبار ماضية إلى ثلاثة أضرب : فَعَل وفَعُل وفعِل والحديث عن مضارعها .

٦ - الحديث عن أوزان مصادر الثلاثى .

٧ - الحديث عن قياس المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان .

٨ - الحديث عن المشتقات من الفعلين « أفعل » و « فاعل » (دون غيرهما) .

٩ - الحديث عن أسبقية الفعل المضارع للماضى فى الوجود وعن حمل الماضى على المضارع فى الإعلال [١] .

١٠ - تقسيم الأفعال إلى متعد ولازم وطرق تعدية اللازم .

١١ - الحديث عن كيفية كتابة الألف الأخيرة فى المصدر وفى الفعل ، وعن بعض المسائل التصريفية .

١٢ - الحديث عن أقل أبنية الأسماء والأفعال، وعن المشتقات من كل منها باختصار

نظامه :

قسم كتابه إلى ثلاثه أقسام رئيسية هى :

أ - ما جاء على فعل وأفعل (ويشغل معظم الكتاب) .

ب - الرباعى (ويعنى به ما جاء على أفعل فقط) .

جـ - الأفعال الثلاثية خاصة .

---

(١) ونص عبارته « والفعل المستقبل قبل الماضى لأنه لم يكن ماضيا حتى كان مستقبلاً تقول هو يفعل . فإذا أوعب فعله قلت قد فعل . وأيضاً فإنهم بنوا الماضى من الأفعال المعتلة على المستقبل ، فقالوا أغزيت لما قالوا يغزى ولو كان الماضى قبل لم تكن ضرورة تحتم قلب الواو ياء (ص ٦ مقدمة) .

القسم الأول : ما جاء علي فعل وأفعل :

اتبع فى ترتيبه الخطوات الآتية:

١ - قسمه إلى أبواب بعدد حروف الهجاء، ووضع تحت كل حرف الأفعال التى تبدأ به .

٢ - رتب حروف الهجاء على الترتيب الآتى : -

الهمزة ،الهاء،العين، الغين، الخاء،الحاء،الجيم، القاف،الكاف،السين،الشين، الصاد،الضاد، اللام، الراء،النون، الطاء،الظاء، الذال،الدال،الباء،التاء ، الثاء ، الزاى ، الفاء ، الميم ، الواو، الياء. وهو جار على الترتيب المخرجى ، لكن مع وضع الحروف المتشابهة فى الصورة بجوار بعضها ولغرابة هذا الترتيب وضع بعضهم ضابطاً له فقال :

أسير هجر عبيد غمضه خلس حوى جوى قلبه كتمانه سرف

شجىَ صدّ ضريط للنوى رمض نشوان طب ظباء ذاهل دنف

بعاده ترح ثواؤه زله فؤاده مستهام وامق يجف

فالحرف الأول من كل كلمة يقابل بابا من أبواب الكتاب .

٣ - قسم كل حرف الى فصلين :

أولهما : لما جاء على فعل وأفعل والمعنى متفق .

وثانيهما : لما جاء على فعل وأفعل والمعنى مختلف .

٤ - قسم الأفعال إلى مضاعف وصحيح ومهموز ومعتل [1]، بالنظر إلي ما سوى الحرف الأول المعقود باسمه الباب ، ولهذا نجده يقسم باب الواو من « الثلاثى على فعل وأفعل بمعنى واحد» إلى صحيح ومهموز ومعتل،وباب الواو من «الأفعال الثلاثة خاصة » إلى مضاعف وثلاثى صحيح ومهموز ومعتل .

وكان يضع ما يوجد تحت كل فصل على هذا الترتيب .

---

(١) لم يطلق ابن القوطية على ما كان أحد حروفه حرف علة اسم المعتل ، ولم يضع له اصطلاحاً خاصاً به، وإنما كان يقول : " ومن الواو " أو «ومن الياء» وقسم ما كان فيه واو أو ياء إلى قسمين :

(أ) السالم : وهو ما سلمت واوه أو ياؤه ولم تعل مثل هوج وهوى . ==

٥ - لما كان يعنى بـ « فعل » (فى الأصل الثالث) كل فعل ثلاثى أيًا كان ضبطه، وسواء ضبط بضبط واحد أو بأكثر من ضبط مما ينتج أنواعاً متعددة فقد حرص على إفراد كل نوع بعنوان ، فتحت حرف الباء قسم « فعل وأفعل والمعنى مختلف » نجد هذه العناوين :

فعَل	(أى وأفعل معها)
فعَل وفعِل	(أى وأفعل معها)
فعِل وفُعِل	(أى وأفعل معها)
فعِل	(أى وأفعل معها)
فعَل وفُعل وفعِل	(أى وأفعل معهما)
فعُل	(أى وأفعل معها)

٦ - كان يفصل بين الواوى واليائى،وبين ما كان مكان حرف العلة فيه العين أو اللام، وبين ما أعل حرف علته وما بقى بدون إعلال .

القسم الثاني : الرباعي = (صيغة أفعل)

اتبع فى ترتيبه الخطوات رقم :

١ ، ٢ ، ٤ ، ٦

القسم الثالث : الأفعال الثلاثية خاصة :

أتبع فى ترتيبه الخطوات رقم :

١ ، ٢ ، ٤ ، ٦ .

عيوبه : يمكننا أن نلخص أهمها فيما يأتى :

١ - اختياره الترتيب المخرجى فى ترتيب حروف الهجاء مع وضعه الحروف المتشابهة في الصورة متجاورة . وليس هناك من فائدة فى هذه المخالفة لترتيب الخليل ، بالإضافة

= ب المعتل : وهو ما أعل بقلب واوه أو يائه مثل هاج ، وألا الجلد بمعنى دبغه. ولهذا نجد من عناوينه :

« المعتل بالواو فى لام الفعل على فعَل والسالم بالياء على فعِل ».

« وبالواو فى عينه من السالم على فعل وبالياء من المعتل على فعَل» .

إلى عدم توفيق المؤلف فى تطبيقها ، فبينما نجده قد جمع بين العين والغين وبين الجيم والحاء والخاء وبين السين والشين وبين الصاد والضاد وبين الطاء الظاء .. نجده قد فرق بين الراء والزاى وبين الفاء والقاف .

٢ - لم يرتب الثوانى والثوالث أى ترتيب، وإنما ساق الأفعال اعتباطاً وحشدها دون أى نظام ، بل لم يرتبها بحسب نظامه الذى رتب عليه الأوائل .

(انظر على سبيل المثال : حرف الهاء من الثلاثى الصحيح على فعل وأفعل بمعنى واحد، فقد ورد فيه : هدر - هطع - هلك - هبط - هذر - هرق) [١] .

٣ - لم يحترم المؤلف الأصل رقم «٤» بل أخل به فى بعض الأبواب ، فمثلاً:

أ - جاء فى حرف العين: مما جاء على « فعل وأفعل بمعنى واحد باب فعل » ، فوضع الفعل « عور » فى الصحيح إلى جانب الأفعال : « عشب » و «عبس» و«عدم»[٢] وفى « فعل وأفعل باختلاف معنى» وضع فى باب « فعِل » من الصحيح الأفعال : عوص وأعوص وعسى وأعيا، إلى جانب الأفعال: عجب وأعجب وعرب وأعرب وعجل وأعجل وعدم وأعدم [٣] ، مع أنه أفرد مكاناً للمعتل بعد ذلك .

ب - جاء فى حرف النون مما جاء على « فعل وأفعل بمعنى واحد » فذكر :

.....

المعتل بالواو فى عين الفعل مثل نار الشىءُ وأنار .....

وبالواو فى لامه مثل نجوت الجلد ..... وأنجيته .....

وبالواو والياء فى لامه مثل نحوت بصرى نحوا ونحيا وأنحيته .....

المهموز ... مثل نسأ الله أجله وأنسأ فيه ونهأ اللحم وأنهأه .....

وبالياء فى لامه مثل نويت التمر ... وأنويته ... ونميت الشىء وأنميته ....

ففصل بالمهموز بين فروع المعتل مع أنه اعتاد أن يقدم المهموز على المعتل .

وفى حرف النون مما جاء على « فعل وأفعل بمعنى مختلف » ذكر :

السالم (المعتل غير المعل) على فعُل وفعِل مثل بهو وبهى وأبهى.

المهموز على فَعَل مثل بأر وأبأر.

---

(١) صـ ١٢، ١٣ (٢) صـ ١٦.

(٣) صـ ٢٣، ٢٤.

المعتل بالواو فى عين الفعل من المهموز مثل باء وأباء .....
وبالواو والياء فى عينه معتلا مثل باع .

.....

السالم على فعِل بالياء والمعتل على فعَل بالواو مثل بَلِىَ وبلا وأبلى .

.....

وهكذا بدأ بنوع من المعتل (السالم) ثم تلاه بالمهوز ثم عدل إلى السالم مع أن عادته تقديم المهموز على المعتل .

وهذا وغيره جعل ابن القطاع يؤلف تهذيباً لهذا الكتاب ويقول فى مقدمة تهذيبه «وهذا الكتاب (أى كتاب ابن القوطية) فى غاية الجودة والإحسان لو كان ذا ترتيب وبيان ، لكنه لم يرتب على الكمال» .. وقد اجتهدت فى ترتيبه وتهذيبه بعد، وسميته تهذيب كتاب الأفعال لأنه قد أربى فيه على كل من ألف فى معانيه ، إلا أنه لم يذكر فيه سوى الأفعال الثلاثية وما دخل عليها من الهمزة ولم يستوعب ذلك .. وخلط فى التبويب .. وقدم وأخر فى الترتيب .. فأتعب الناظر وأنصب الخاطر .. »[1] .

ومع ذلك فنحن نقدر لابن القوطية محاولاته فى ترتيب الأفعال ورغبته فى تنظيمها، وهو ما جعلنا نضع كتابه فى مكان وسط بين كتابى أبى حاتم والزجاج .

ونخلص من كل هذا إلى أن التأليف فى الأبنية فى هذه المرحلة لم يأخذ صورة المعجم الكامل ، ولم يتجه إلى حصر المادة اللغوية وتوزيعها على الأبنية ، وهو إلى جانب فقده لعنصر الترتيب والتنظيم لم يصل إلى أكثر من :

١ - حصر الأبنية والتمثيل لكل منها .

٢ - العناية ببعض الأبنية ومحاولة حصر ألفاظها .

أى أنه فقد أهم عنصرين من عناصر المعجم الكامل ، وهما : الشمول والترتيب .

ولم يظهر المعجم الكامل إلا فى المرحلة التالية ، وهى مرحلة الفارابى .

---

(١) كتاب الأفعال لابن القطاع ص ٣ ، ٤ .

الباب الثالث

مرحلة الفارابى صاحب أول معجم كامل للأبنية

الفصل الأول
التعريف بالفارابى

اسمه ونسبه : هو أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم الفارابى ، نسبة إلي فاراب ، وهى مدينة وراء نهر سيحون .

مولده : لا نعرف بالتحديد سنة ميلاده ، فقد سكتت كتب التاريخ عن بيان ذلك .

ولكن إذا علمنا أنه كان من أقران الأزهرى ، وعلمنا أن الأزهرى ولد سنة ٢٨٢هـ، أمكننا أن نحدس بأنه ولد فى أواخر القرن الثالث الهجرى أو أوائل القرن الرابع على أكثر تقدير.

صلته بالجوهري: اتفق المؤرخون على أن الفارابى خال الجوهرى، وأن الجوهري تتلمذ عليه، وقد ذكر ياقوت أن الجوهرى قرأ ديوان الأدب على خاله بفاراب، وذكر أيضاً أنه كتب نسخة منه بيده.

وفاته: انفرد القفطى (والد مؤلف إنباه الرواة) بالقول بأنه مات سنة ٤٥٠هـ. وسوف نناقش هذه الرواية فيما بعد، ونرفضها، كما سننقل رفض ياقوت والقفطى (الابن) لها.

وسائر المؤرخين على أنه مات فى القرن الرابع، ولم يمتد عمره إلى القرن الخامس، ولكنهم اختلفوا فى تحديد سنة وفاته:

١ـ فذكر القفطى (الابن) أنه مات سنة ٣٩٨هـ، وأنه وجد ذلك مكتوباً على نسخة من نسخ ديوان الأدب.

٢ـ وجاء على مخطوطة دار الكتب المصرية (رقم ٢٥ لغة) أنه توفى سنة ٣٧٨هـ.

٣ـ وذكر بعضهم أنه مات سنة ٣٧٠هـ أو فى حدود ذلك.

٤ـ وذكر بعض آخر أنه مات فى حدود سنة ٣٥٠هـ.

ونحن نستبعد الرواية الأولى المنسوبة للقفطى لأنه ذكر أن الجوهرى مات سنة ٣٩٨هـ، فلو أن الجوهرى وخاله ماتا فى عام واحد لكان حدثا يستحق الذكر والإشارة إليه.

كما نستبعد الرواية الثانية، لأننا لا نعرف صاحبها، وما أكثر ما نجده مدونا على أغلفة المخطوطات دون أن يكون له سند تاريخي.

فلم يبق إلا الروايتان الأخيرتان، ولسنا نملك وسائل الموازنة بينهما واختيار إحداهما، ولذا فنحن نتوقف عن إصدار حكم قاطع في الموضوع، وإن كنا نميل إلى ترجيح أنه مات في سنة ٣٥٠هـ، لأن عليه أكثر المؤرخين، ولأنه المشهور.

رحلاته: لم يذكر لنا المؤرخون للفارابي شيئاً عن رحلاته وأسفاره رغم ما قالوه من أنه سافر كثيراً. وكل ما نجده رواية عن رحلته إلى اليمن، ومقامه بزبيد. وأول من قال ذلك القاضي الأشرف يوسف بن إبراهيم بن عبدالواحد الشيباني القفطي المتوفى سنة ٦٢٤هـ ـ وهو والد القفطي صاحب إنباه الرواة ـ وكان قد تزهد آخر حياته، وانتقل إلى اليمن، وأقام بها إلى أن مات. وقد ذكر هذه الرواية ياقوت، وتناقلها المؤرخون من بعده، وسنذكر هذه الرواية بنصها لأنها تحمل في طياتها أسباب رفضها والتشكك في صحتها. قال ياقوت: «كتب إلينا القاضي الأشرف يوسف بن إبراهيم بن عبدالواحد الشيباني القفطي من بلاد اليمن، وكان قد سافر إلى هناك، وأقام، قال: مما أخبركم به أن أبا إبراهيم إسحق الفارابي مصنف كتاب ديوان الأدب ممن ترامى به الاغتراب، وطوح به الزمن المنتاب إلى أرض اليمن، وسكن زبيد، وبها صنف كتابه ديوان الأدب، ومات قبل أن يروى عنه. وكان أهل زبيد قد عزموا على قراءته عليه، فحالت المنية دون ذلك. قال: وكانت وفاته سنة ٤٥٠ والله أعلم[1].

ونحن نشك في صحة هذه الرواية، ومن قبل تشكك فيها ياقوت نفسه، والقفطي صاحب إنباه الرواة. وسندنا في ذلك:

(١) الروايات التي ذكرها ياقوت، والقاطعة بوجود هذا الكتاب في (فاراب) وبسماعه على الفارابي قبل وفاته، ومن بينها قوله: «قرأت بخط الشيخ أبي نصر إسماعيل ابن حماد الجوهري.. قال: قرأته على أبي إبراهيم رحمه الله بفاراب[2].

وقوله: «قال الحاكم: قرأت بعضه... على أبي يعقوب يوسف بن محمد الفرغاني

---

(١) معجم الأدباء ٦/ ٦٢ (٢) المرجع السابق والصفحة

قال: قرأته على أبى على الحسن بن على.. الزاميني، وقرأه أبو على على أبى إبراهيم»[1]، ولهذا عقب ياقوت على هذه الروايات بقوله: فهذا مع وضوحه وكون هؤلاء المذكورين مشهورين معروفين، ومعرفتى بالخطوط الموجودة على النسخة كمعرفتى بما لا أشك فيه يبطل ما كتب إلينا القاضى القفطى من كون هذا الكتاب صنف بزبيد، وأنه لم يسمع على مؤلفه[2].

(٢) أن هذه الرواية تحدد وفاته بسنة ٤٥٠هـ. وهذا غير صحيح، فالعلماء مجمعون على أنه مات فى القرن الرابع، وإن اختلفوا فى تحديد سنة وفاته.

(٣) وقد نفى القفطى (الابن) دخول الفارابى اليمن، وعد ذلك من خلط اليمنيين، وذكر رواية تفسر لنا سر هذا الوهم والتخليط، فقال: «وذكر لى أحد نقلة العلم مذاكرة أن مشايخ الأدب باليمن يذكرون أن أبا العلاء كان يحفظ ما يمر بسمعه.. ويذكرون أن رجلاً منهم وقع إليه كتاب فى اللغة سقط أوله، وأعجبه جمعه وترتيبه، فكان يحمله معه ويحج، فإذا اجتمع بمن فيه أدب أراه إياه، وسأله عن اسمه، واسم مصنفه، فلا يجد أحداً يخبره بأمره، واتفق أن وجد من يعلم حال أبى العلاء، فدل عليه، فخرج الرجل بالكتاب إلى الشام، ووصل إلى المعرة، واجتمع بأبى العلاء.. وأحضر الكتاب وهو مقطوع الأول، فقال له أبو العلاء: اقرأ منه شيئاً، فقرأه عليه، فقال له أبو العلاء: هذا الكتاب اسمه كذا، ومصنفه فلان، ثم قرأ عليه من أول الكتاب إلى أن وصل إلى ما هو عند الرجل فنقل عنه النقص، وأكمل عليه تصحيح النسخة، وانفصل إلى اليمن، فأخبر الأدباء بذلك. وقد قيل: إن هذا الكتاب هو ديوان الأدب للفارابى اللغوى.. وأهل اليمن يهمون فيه، ويقولون: مات بعد سنة ٤٠٠، ويزعمون أنه دخل اليمن. وكأنهم خلطوا وظنوا أن الذى دخل به من عند أبى العلاء هو المصنف، وليس كذلك، وإنما هو المصحح، ولم يحققوا أمره لغفلتهم».

فالذى دخل اليمن، ومات قبل أن يقرأ عليه الكتاب هو السائل، وليس المؤلف، وهو ما تتناسب سنة وفاته مع وفاة أبى العلاء المعرى (سنة ٤٤٩هـ)

---

(١) المرجع السابق ٦/ ٦٤ (٢) معجم الأدباء ٦/ ٦٥

(٤) وشيء آخر نأخذه من هذه الرواية، وهو أن «ديوان الأدب» لم يكن متداولا بين اليمنيين معروفاً عندهم، وإلا لما حار هذا الباحث في الاستدلال على اسمه ومعرفة مصنفه حتى اضطر إلى الرحيل إلى الشام، وقصد أبي العلاء، ولو أن الفارابي ألفه عندهم وبين أظهرهم لاشتهر بينهم، وما خفي أمره عليهم.

(٥) ودليل آخر ينفي دخوله اليمن ومقامه بزبيد، وهو أنني استوعبت كل ما تحت يدي من مراجع في تاريخ اليمن وزبيد بوجه خاص، واهتممت بكتب التراجم على الأخص، فلم أجد فيها للفارابي ذكرا.

ومعنى هذا كله أن الفارابي لم ينتقل إلى اليمن، ولو يؤلف كتابه في زبيد. فهل معنى هذا أنه ألفه بفاراب؟ لا أرى ذلك أيضاً، لأنه من المستبعد أن يؤلف معجم عربي في بيئة تركية، ولأن من يؤلف معجماً كهذا يحتاج إلى مراجع كثيرة، وإلى مشافهة للعلماء، وتلق عن الثقات، وهذا ما لا يتيسر في «فاراب». فمن المعقول إذن أن يكون الفارابي قد ذهب إلى «بخارى» عاصمة السامانيين، والتقى بعلماء بلده الذين كانوا يجتمعون في البلاط السامانى، ومن المعقول أيضاً أن يكون قد رحل إلى المشرق، وقصد «بغداد» واستفاد من مكتباتها، والتقى بعلمائها، ومن المعقول كذلك أن يكون قد ألف كتابه في «بغداد» ثم تلفت حوله فلم يجد من يجيزه عليه، لأن الخلفاء في ذلك الوقت كانوا قد صاروا ألعوبة في أيدي الأتراك، وكانوا قد فقدوا أملاكهم، وأفلست خزائنهم، لدرجة أنهم تطلعوا إلى بعض حكام الإمارات القريبة من العراق يستعينون بهم علهم ينجحون في إنقاذ الموقف[١]، ولأن الحكم الفعلي كان في يد الأتراك، وهم كانوا في شغل شاغل عن العلم والعلماء، بتدبير الدسائس وتبييت المؤامرات، فضلاً عن أنهم كانوا أعاجم، ومن رجال الحرب الذين لا يقدرون العلماء قدرهم، ففضل الفارابي أن يحمل كتابه ويعود به إلى مسقط رأسه، وهناك أهداه إلى عالم من علماء بلده، وجلس لتدريسه، وإقرائه لتلاميذه.

ومما يدل على أن الكتاب قد انتهى به المطاف إلى فاراب، ما سبق أن نقلناه عن ياقوت من أن «ديوان الأدب» قد قرئ على مؤلفه بفاراب، كما نلاحظ أن أقدم نسخ «ديوان الأدب» قد ظهر في بلاد ما وراء النهر، وما تاخمها، وقد رأى ياقوت نسخة منه بتبريز

---

(١) انظر الخلافة والدولة ص٩٥

بخط الجوهرى كتبها سنة ٣٨٣هـ[١]، وفى معهد المخطوطات نسخة أخرى كتبت سنة ٣٩١هـ للأمير السيد إسماعيل بن نوح بجرجان، كما رأى القفطى نسخة منه كتبت فى ترمذ[٢]. وكذلك فإن أقدم دراسة حول «ديوان الأدب» ظهرت فى هذه المنطقة على يد الحسن بن مظفر النيسابورى اللغوى الذى ألف «تهذيب ديوان الأدب، وكان مقيماً بخوارزم، وتوفى سنة ٤٤٢هـ[٣].

وهناك قصيدة للقاضى نشوان بن سعيد الحميرى فى مدح ديوان الأدب ختمها بقوله:

روض من الآداب أصبح ضائعاً ... فى معشر عجم تعد من العرب

لا عيب فيه غير أن لبابه ... أضحى غريبا فى زمان مؤتشب[٤]

فهذا يوحى بأن الكتاب قد وجد فى بيئة عجمية، ولذلك لم يقدر حق قدره، ولم ينل حظه من الذيوع والشهرة.

مؤلفاته: ذكر المترجمون للفارابى ثلاثة كتب ألفها، هى:

١ـ ديوان الأدب.

٢ـ بيان الأعراب.

٣ـ شرح أدب الكاتب[٥]

وهناك كتاب آخر ينسبه إليه بعض الباحثين، وهو: «الألفاظ والحروف»، وترجع قيمة هذا الكتاب إلى أن صاحبه يعد به أول من وضع قائمة تفصيلية محددة للقبائل التى يستشهد بها، والقبائل التى لا يستشهد بها، وهى القائمة التى نقلها السيوطى فى المزهر، وتداولها الباحثون من بعده.

وممن نسب هذا الكتاب إليه الدكتور إبراهيم أنيس، وكذلك فعل محققو المزهر

---

(١) معجم الأدباء ٦/ ١٥٩

(٢) إنباه الرواة ١/ ٥٢

(٣) معجم الأدباء ٩/ ١٩١، ١٩٢

(٤) مؤتشب: مختلط غير صريح فى النسب.

(٥) وردت هذه المؤلفات فى كل من سلم الوصول، وبغية الوعاة، وطبقات ابن شهبة، ومعجم الأدباء.

للسيوطى[1] وربما تكون نسبة هذا الكتاب للفارابى محفوفة بالشك، لسببين:

أولهما: أنه ليس بين كتاب التراجم والطبقات من نسبه إليه.

وثانيهما: أن السيوطى نسب هذا الكتاب لأبى نصر الفارابى[2]، ومن قبله نسبه أبوحيان كذلك إلى أبى نصر الفارابى، وسماه كتاب «الحروف»[3]. ولذا فنسبته إلى الفارابى الفيلسوف أقرب من نسبته إلى الفارابى اللغوى.

(١) المزهر، وانظر فيه فهرس الأعلام بآخر الجزء الثانى.

(٢) المزهر ١/ ٢١١ والاقتراح ص١٩، ٢٠

(٣) ارتشاف الضرب ص٨٤٩

الفصل الثانى

التعريف بديوان الأدب

صدَّر الفارابى معجمه بمقدمة مسهبة تناول فيها مسائل عدة، ثم أتبعها المادة اللغوية موزعة على أبوابها بحسب أبنيتها على النحو الذى شرحه فى مقدمته. وذيل معظم أبواب الأفعال بأحكام تصريفية.

وسنتناول الآن كل ناحية من نواحيه بالشرح والتفصيل:

البحث الأول
المقدمة

عالج الفارابى فى مقدمته بعض القضايا اللغوية والتصريفية، وكشف فيها عن منهجه الذى سلكه فى تنظيم المادة اللغوية وتبويبها:

١ـ وقد بدأ المقدمة بحمد الله والصلاة على رسوله.

٢ـ وأتبع ذلك الحديث عن قدرة الله وخلقه الأشياء على صور متفاوته، وما يستلزم ذلك من ثبوت الفضل لبعض المخلوقات على بعضها الآخر.

٣ـ وانتقل من ذلك إلى تفضيل الرسول ﷺ على سائر الخلائق وإثبات المزية لزمانه وبلده وأصحابه واسمه وتركيبه وخلقه وسمته ونسبه وعترته وأمته ولسانه، وذكر فضل اللسان العربى على سائر الألسنة، فهو «كلام جيران الله فى دار الخلد، وهو المنزه من بين الألسنة من كل نقيصة والمعلى عن كل خسيسة»، وهو قد «بُنى مبانىَ بأن بها جميع اللغات، من إعراب أوجده الله له وتأليف بين حركة وسكون حلاه به».

٤ـ ثم أشار إلى مؤلفات اللغويين السابقين له، ونقدهم نقداً إجمالياً، فقال: «وقد ألف السلف رحمة الله عليهم فى جمع هذا اللسان كتبا كثيرة تفاضلوا فيها، وقيدوا منه ما قيدوا.. من موجز وغير موجز، ومعتدل بين المذهبين... ومحسن ما ألف فعم بنفعه، ومشير فيما صنف فخص به الطبقة العليا، ومقصر فيما جمع».

٥ـ ثم أدل بنفسه وفخر بمصنفه وذكر أنه عمل فيه عمل من طب لمن حب، وأنه لم يسبق إليه أو يزاحم عليه.

٦ـ وذكر الضابط العام الذى ينتظم كل ما حواه معجمه من مادة لغوية وأنه مشروط بشروط:

أـ أن يكون مستعملاً.
ب ـ أن يذكره النحارير من علماء أهل الأدب فى كتبهم.
جـ ـ أن يكون واردا فى قرآن أو حديث أو شاهد من كلام العرب.
٧ـ ثم فصل الحديث عن منهجه وما سيذكره أو يتركه، على نحو ما سنتحدث عنه فيما بعد.
٨ـ وتخلل ذلك بعض البحوث التصريفية المرتبطة بنظام الكتاب:
أـ كتقسيمه الكلام إلى اسم وفعل وحرف وذكره علامات كل قسم.
ب ـ وحديثه عن أقل الأبنية وأقصاها.
جـ وعن حروف الزيادة ومواضعها.
د ـ وعن أبنية الأسماء مجردها ومزيدها واستعمالات كل بناء من حيث الأسمية أو الوصفية والإفراد أو الجمع، كقوله عن بناء «فَعْل»:
١ـ إنه يكون واحد فُعول (قلب وقلوب) أو فِعال (كلب وكلاب) أو أفعال (ثوب وأثواب) وغير ذلك.
٢ـ ويكون وصفاً من الأفعال الدالة على الطبائع (ضَخْم).
٣ـ ويكون مصدراً لفَعَل المتعدى (ضَرْب)
٤ـ ويكون جمعاً لفَعْلَة[1] (تمرة).

وقوله عن بناء «مُفْعَل» إنه اسم المكان أو الزمان أو المصدر الميمى أو اسم المفعول من أفعل يُفعل.

وأهم ما يلفت النظر فى هذه المقدمة حديثها التفصيلى الدقيق عن منهج الكتاب وإسهابها فى شرح نظامه وخطته، ويرجع ذلك إلى تعدد جوانب هذا المنهج وتشعب نواحيه، فضلاً عما فيه من جدة وابتكار.

كما أنها تكشف لنا عن إعجاب المؤلف باللغة العربية وتقديسه لها وإيمانه بفضلها على سائر اللغات واختصاصها بميزات لا توجد فى أخواتها.

وتبين عن رأيه فى توقيفية اللغة ونسبة وضعها إلى الله. وهو رأى نادى به من قديم كثير من اللغويين.

وهى بعد ذلك تدلنا على مقدرة الفارابى الفائقة فى فن الصرف والاشتقاق، ودرايته التامة بمسائله وتبحره فى فهم أبحاثه.

---

(١) هو هنا كأصحاب المعاجم ـ لا يفرق بين الجمع واسم الجنس الجمعى، فيطلق على النوعين كليهما لفظ «الجمع»

البحث الثانى
المادة اللغوية
١. منهجه في ترتيبها

شرح الفارابى فى مقدمة ديوان الأدب منهجه فى الترتيب ونظامه فى التبويب، وفى عرض المادة اللغوية، وتحدث عن ذلك حديثاً واضحاً صريحاً، ولم ينس أن يدل بنفسه ويفخر بمصنفه فقال «عملت فيه عمل من طب لمن حب، مشتملاً على تأليف لم أسبق إليه، وسابقاً بتصنيف لم أزاحم عليه»[١] وله الحق فى ذلك فلسنا نعرف أحداً من علماء اللغة السابقين سلك مسلكه فى الترتيب أو ألف معجماً فى اللغة على هذا النحو من التصنيف.

كما فخر المؤلف بدقة نظام معجمه ووجود كل كلمة فى مظنتها إذ يقول «ورتبت كل كلمة فجعلتها أولى بموضعها مما يقدمها أو يعقبها ليجدها المرتاد لها فى بقعة رابضة من غير نص مطية أو إدآب نفس»[٢].

أما هذا المنهج الذى اخترعه الفارابى وفخر به فتتلخص أسسه فيما يأتى:

أولا: قسم الفارابى كتابه ستة أقسام سماها كتبا، وهى على الترتيب الآتى:

أ ـ كتاب السالم: وعرفه بقوله: ما سلم من حروف المد واللين والتضعيف.

ب ـ كتاب المضاعف: وعرفه بقوله: ما كانت العين منه واللام من جنس واحد.

جـ ـ كتاب المثال: وعرفه بقوله: ما كانت فى أوله واو أو ياء.

د ـ كتاب ذوات الثلاثة: وعرفه بقوله: ما كانت العين منه حرفا من حروف المد واللين = (الأجوف).

هـ ـ كتاب ذوات الأربعة: وعرفه بقوله: ما كانت اللام منه حرفا من حروف المد واللين[٣] (الناقص)

و ـ كتاب المهموز.

---

(١) ديوان الأدب ١/ ٧٢، ٧٣ (٢) ديوان الأدب ١/ ٧٤

(٣) لم يفهم كرنكو هذا الاصطلاح وظن أن المراد بذوات الأربعة مازادت أصوله على ثلاثة أحرف.

وذكر السر فى إفراد المهموز بكتاب فقال: والهمزة كالحرف السالم فى احتمال الحركات، وإنما جعلت فى حروف الاعتلال، لأنها تلين فتلحق بها[1].

ثانياً: جعل كل كتاب من هذه الكتب شطرين: أسماء وأفعالاً، وقدم الأسماء فى كل كتاب على الأفعال.

ثالثاً: قسم كل شطر منهما إلى أبواب بحسب التجرد والزيادة. ففى الأسماء بدأ كما يلى:

أ ـ الثلاثى المجرد (نحو عِنَب)

ب ـ ثم ما لحقته الزيادة فى أوله (وهى الهمزة والميم) مثل (أصبع ومذهب).

جـ ـ ثم المنقل الحشو وهو عين الفعل (مثل حِمّص).

د ـ ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين (مثل طابَع)

هـ ـ ثم ما لحقته الزيادة بين العين منه واللام (مثل سحاب)

و ـ ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام (مثل خِدَبّ)

ز ـ ثم الرباعى وما ألحق به (مثل ثعلب).

ح ـ ثم الخماسى وما ألحق به (مثل جِرْدَحُل)

وفى الأفعال بدأ كما يلى:

أ ـ الثلاثى المجرد (نحو ثَقَب)

ب ـ ثم ما لحقته الزيادة فى أوله من غير ألف وصل ـ وهى الهمزة (مثل أترب)

جـ ـ ثم المثقل الحشو (مثل رَتّب)

د ـ ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين (مثل جاذب)

هـ ـ ثم الأبواب الثلاثة التى فى أولها ألف وصل مما له فى الثلاثى أصل (مثل اجتذب، انسحب، استصعب)

---

(١) ديوان الأدب ١/ ٧٦

و ـ ثم ما لحقته الزيادة فى أوله ـ وهى التاء ـ مع تثقيل حشوه (مثل تكلم)

ز ـ ثم ما لحقته الزيادة فى أوله ـ وهى التاء ـ مع زيادة بين الفاء منه والعين (مثل تجاذب)

ح ـ ثم بابا الألوان وما أشبه ذلك (مثل احمر واحمار)

طـ ـ ثم أبواب الرباعى وما ألحق به أو زيد فيه (مثل زعفر)

رابعاً: ولما كان كل باب من هذه الأبواب قد يشترك فى عدة أبنية، كالثلاثى المجرد من الأسماء الذى له تسعة أبنية، وضع قاعدة لتقديم بعض هذه الأبنية على بعض فقال:

١ ـ نبتدىء بالمفتوح الأول لأن الفتحة أخف الحركات[1]، ثم نتبعه المضموم ثم المكسور.

٢ ـ نقدم ساكن الحشو على المتحرك الحشو، لأن السكون أخف من الحركة[2].

٣ ـ نقدم ياء التأنيث على همزة التأنيث، لأن الياء ساكنة والهمزة متحركة.

٤ ـ نقدم همزة التأنيث على النون لأن الهمزة أخفى فى الوقف والنون ظاهرة فهى لخفائها أقرب إلى الخفة.

خامساً: وأحياناً يلمح بين كلمات البناء الواحد اختلافاً فى الصفة فنجده يقسم كل بناء إلى أنواع بالنظر إلى صفاته فمثلاً «فَعْل» من السالم يرى أن بعض كلماته جاء بالتاء، وبعضها جاء بدونها، وبعض كلماته جاء ملحقاً بآخره ياء النسب، وبعضها جاء بدونها. ولهذا نجده يقسم هذا البناء إلى أصل وفرعين: فالأصل باب «فَعْل» ويذكر تحته الكلمات

---

(١) سبق سيبويه إلى ذلك فقال: «وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر.... وذلك نحو جَمَل وحَمَل ـ (الكتاب ٢/ ٢٥٨)

(٢) اعتبار السكون أخف من الحركة شىء قال به اللغويون القدماء وتردد فى كلام النحاة كذلك. وقد عقد سيبويه بابا لما يسكن استخفافاً وهو فى الأصل عندهم متحرك (الكتاب ٢/ ٢٥٧، ٢٥٨) ونقل ثعلب عن الفراء أن سبب تحريك عين «فَعْلة» فى جمع الأسماء دون الصفات أن الصفات لأن فيها ذكر الاسم أثقل من الأسماء فلم يزيدوها حركة فيدخلوا ثقلاً على ثقل فأعطوها السكون، وأعطوا الحركة للأسماء لأنها خفيفة (مجالس ثعلب ٢/ ٥٢٧).

وكذلك اعتبر ابن جنى السكون أخف من الحركة، واعتبره مضارعاً للفتحة فى الخفة (الخصائص ١/ ٥٩) وسمى تسكين الحرف المتحرك تخفيفاً (الخصائص ٢/ ٣١٩، ٣٣٠، ٣٣١)

التى جاءت على هذا الوزن. ويفرع عليه تفريعين هما:

أ ـ مازيد فى آخره التاء.

ب ـ مازيد فى آخره ياء النسب.

ولكنه لم يلتزم هذه الأقسام فى جميع أبواب الأسماء، بل كان يذكر ما ورد منها فقط...

وراعى فى كتب المعتل الثلاثة ـ إلى جانب هذه الأقسام ـ أن يقسم كل باب بالنظر إلى حروف الكلمة (عدا الحرف المسمى باسمه الكتاب). ففى كتاب المثال يغض النظر عن الحرف الأول من الباب ثم ينظر إلى الحرفين الأخيرين ويبدأ الباب هكذا:

١ ـ النوع الذى سلم فيه حرفاه الآخران (يقابل السالم)

٢ ـ ثم النوع الذى ضعف فيه حرفاه الآخران (يقابل المضاعف)

٣ ـ ثم النوع الذى اعتل أول حرفيه الآخرين (يقابل ذا الثلاثة)، (غير موجود)

٤ ـ ثم النوع الذى اعتل ثانى حرفيه الآخرين (يقابل ذا الأربعة)

أما المهموز فقد أجله إلى كتاب الهمز(١).

وليس معنى هذا أن كل باب من أبواب المثال قسَّمه هذه الأقسام الأربعة، وإنما إذا وردت هذه الأقسام أو بعضها ذكرها على هذا الترتيب وكثيراً ما تخلفت القسمة العقلية فلم ترد بعض هذه الأقسام أو جلها، فالمثال بجميع أبوابه خلا من النوع الثالث وهو المعتل الفاء والعين، وباب «فَعْل» جاءت منه الأنواع الثلاثة كلها، وباب «فُعْل» جاء منه النوع الأول فقط، وباب «فِعْل» جاء منه النوعان الأول والثانى.

أما كتاب الهمز فقد قسم أبوابه إلى ثلاثة أقسام وبدأ هكذا:

١ ـ المهموز الفاء ٢ ـ ثم المهموز العين ٣ ـ ثم المهموز اللام.

---

(١) أما ذوات الثلاثة فلم يذكر منه: إلا ما سلم حرفاه الآخران. ولم يذكر المثال ولا المضاعف لعدم وجودهما. أما المعتل العين واللام فقد أجله إلى ذوات الأربعة وأما المهموز فقد أجله إلى كتاب الهمز.
وأما ذوات الأربعة فلم يذكر فيه المثال لأنه سبق فى كتاب المثال، ولا المهموز لأنه سيأتى، وإنما ذكر فيه ما سلم حرفاه الآخران، وما اعتل حرفاه الآخران مع التضعيف (توّ) ومن غير تضعيف (سوى)، وذكرهما تحت اسم اللفيف.

ورتب كل قسم من هذه الأقسام ناظرا إلى الحرفين الآخرين غير الحرف المهموز فبدأ فى المهموز الفاء كما يلى:

١ ـ النوع الذى سلم فيه حرفاه الآخران (يقابل السالم)

٢ ـ ثم النوع الذى ضعف فيه حرفاه الآخران (يقابل المضاعف)

٣ ـ ثم النوع الذى اعتل فيه أول حرفيه (يقابل ذا الثلاثة)

٤ ـ ثم النوع الذى اعتل فيه ثانى حرفيه (يقابل ذا الأربعة)

أما النوع الذى همزت فيه عينه أو لامه (مع همز الفاء) أو همزت فيه عينه ولامه فقد أهمله. وقد بحثت عن سر ذلك ففتشت فى «صحاح» الجوهرى فلم أجد فيه كلمة همز فاؤها وعينها، أو عينها ولامها، ووجدت كلمتين اثنتين همزت فيهما فاؤهما ولامهما وهما «أجأ» و«آء». فلعل هذا هو السر فى ترك الفارابى لهذا النوع[1].

وليس معنى هذا أن كل باب من أبواب المهموز قسمه هذه الأقسام الأربعة، وإنما ـ كما قلنا سابقاً ـ إذا وردت هذه الأنواع أو بعضها ذكرها على هذا الترتيب. وقد جاءت جميع الأنواع فى باب «فَعْل» من المهموز الفاء. أما «فَعْل» المهموز العين فقد ورد منه ثلاثة أنواع هى:

١ ـ السالم ٢ ـ المثال ٣ ـ ذوات الأربعة

وأما المهموز العجز، فقد ورد منه نوعان هما:

١ ـ السالم ٢ ـ ذوات الثلاثة.

سادساً: ولما كانت هناك كلمات كثيرة تشترك فى الوزن الواحد، رأى أن يرتب

---

(١) تحدث ابن جنى عن اجتماع الحروف المتقاربة فى المخرج فذكر أن العرب استثقلوا ذلك، واعتبر هذا النوع متروكاً للاستثقال مثل سص، وعد من الثقيل كذلك ما اجتمع فيه حرفان من حروف الحلق، بل هى «من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف، أعنى حروف الفم» (الخصائص ١/ ٥٤، ٥٥). كما تحدث عن اجتماع الهمزتين فى كلمة واحدة فقال: «وليس فى الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان ولا عينها ولامها أيضاً همزتان، بل قد جاءت أسماء محصورة وقعت الهمزة فيها فاء ولاما..» وذكر سبب ذلك وهو ثقل النطق بالهمزة الواحدة، فهم باستكراه اثنتين ورفضهما لاسيما إذا كانتا مصطحبتين غير متفرقتين فاء وعينا، أو عينا ولاما» أولى (سر الصناعة ٢٩، ٣٠)

الأوزان بحسب حرفها الأخير مع أولها ووسطها[1].

أ ـ فيبدأ بالكلمات التى أواخرها الباء ثم يتجاوزها إلى ما بعدها من حروف الهجاء (ماعدا حروف الاعتلال والهمزة)

ب ـ فإذا جاءت عدة كلمات أواخرهن كلهن حرف واحد كان التقديم لما أوله أسبق فى الترتيب الهجائى.

جـ ـ فإذا وجدت عدة كلمات أواخرهن كلهن حرف واحد ومفاتحهن حرف واحد كان التقديم لما وسطه أسبق فى الترتيب الهجائى.

د ـ فإذا فرغ من حرف ابتدأ ما بعده بغير حرف نسق ليكون دليلاً على مستأنف ما بعده.

هـ ـ عدل فى ترتيب ألفاظ المعتل اللام أو المهموزها عن اعتبار الحرف الأخير لأنه واحد فى جميعها، واعتبر الحرف الذى قبله مع الحرف الأول[2].

سابعاً: التزم فى أبواب المزيد أن يحذف الزيادة فى ذهنه ثم يضع الكلمة موضعها من الباب بالنظر إلى أصولها.

ثامناً: كان فى كثير من الأبواب ولاسيما فى شطر الأفعال يذيل الباب بتعقيب يتحدث فيه عن أحكام عامة تتعلق بالباب، كما سنفصل فيما بعد.

تاسعاً: فى أبواب المعتل كان يفصل الواوى عن اليائى ويقدم الأول منهما. وسار على النظام الآتى:

أ ـ ما عُرف أصله ألحقه به.

---

(١) وهذا ما يعرف الآن بنظام الباب والفصل، وقد اشتهر بين الباحثين أن الجوهرى الذى اخترعه وطبقه فى كتابه الصحاح. والذى تبين الآن أن الفارابى هو مخترع هذا النظام، وأنه أسبق من الجوهرى فى تطبيقه. ومع وضوح هذه الحقيقة نجد الأستاذ أحمد عبدالغفور العطار يتعصب للجوهرى ويصر على نسبة الفضل إليه مع أنه يعترف بأن الفارابى هو السابق. ولا نفهم كيف نوفق بين قوله «ولعل من الحق والإنصاف أن نذكر أن بين الفارابى والجوهرى نقطة التقاء وهى تقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول.». (مقدمة الصحاح ص١٢٥) وقوله: «والذى نراه أن منهج الجوهرى فى ترتيب صحاحه باعتبار أواخر الكلمات غير مقصود منه تيسير الأمر على الشعراء والكتاب. أما المنهج الذى اتبعه فهو من ابتكاره(!!) وهداه إليه علمه الواسع بالصرف واشتغاله به(!!) صـ١٢٢.

(٢) وهذا وجه خلاف بينه وبين الجوهري الذى لم يعدل عن اعتبار الحرف الأخير حتى فى المهموز والناقص.

ب ـ وما كان غير مشهور أصله ألحقه بالواو لأنها أول البابين.

جـ ـ وما تنازعه البابان ألحقه بالواو لأوليتها دون نظر فى ذلك إلى الأشهر منهما، مثل كلمة «العاج» لأنه يقال عجت بالمكان أعوج وما عجت من كلامه بشىء أعيج.

وإلى جانب هذه الأسس وضع فى مقدمته مبادئ طبقها فى معجمه، مراعاة للإيجاز فاستبعد من المعجم أشياء لا يحتاج للنص عليها لأنها قياسية مطردة، وهى:

أ ـ مالا يذكر من الأسماء:

١ ـ ما كان من الشجر والنبات وأشباه ذلك لا يذكر واحده لأن له قياساً يطرد عليه، وقياسه أن يكون الواحد منه بالهاء على مثال الجمع كقولك تفاحة وموزة وبطيخة.

٢ ـ ما كان من فُعَل جمعا لفُعْلة (حُجْرة وحُجَر) أو فِعَل جمعا لفِعْلة (كِسْرة وكِسَر).

٣ ـ ما كان من فُعُل جمعا لفَعول (غَفور) أو فعيل (قضيب) أو فِعال (كتاب).

٤ ـ ما كان على فُعْلة من أسماء الألوان والعيوب.. نحو الحمرة والصفرة والحدبة..

٥ـ ما كان على مَفْعَل من يَفْعَل أو يَفْعُل أو على مفعِل من يفعِل إذا كان مصدراً أو اسماً للمكان أو للزمان.

٦ ـ مُفْعَل من المزيد فيه.

٧ ـ ما كان من أمثلة الجمع مما لم يأت عليه واحد (أى على وزنه) كالفُعول (جنود) والأفعال (أثواب) والأفْعُل (أكلب) والفاعلين (كاتبين) والفاعلات (كاتبات) والفواعل (جواهر) والأفاعل (أكابر) والأفاعيل (أضابير) والمَفَاعل (مساجد) والمفاعيل (مصابيح) ونحو ذلك.

= فكلمة «البدء» تذكر فى الصحاح قبل «الخَبْء» لأنها عنده من باب الهمز فصل الباء، والثانية من باب الهمز فصل الخاء. ولكنها تذكر بعد الخبء فى ديوان الأدب لأنها من باب الدال فصل الباء وكلمة الخبء من باب الباء فصل الخاء. ومثل هذا يقال فى كلمتين مثل «نحو» و«رخو»، فالأولى تذكر أولا فى ديوان الأدب لأنها من باب الحاء فصل النون وتذكر متأخرة فى الصحاح لأنها من باب الواو فصل النون.

٨ ـ ما كان على فُعَلاء (عقلاء) أو أفعلاء (أشدّاء) جمعا[١].

٩ ـ ما كان من فِعْلان جمعا لفَعول (خَروف) أو فُعال (غراب) أو فُعَل (صُرَد)

١٠ ـ فُعْلان إذا كان جمعا لفَعيل (قَضيب).

ب ـ مالا يذكر من الصفات:

١ ـ ما كان على فاعل من «فَعَل» واقعا أو غير واقع[٢] (ضرب، جلس) أو فعِل واقعا (سمع).

٢ ـ ما كان على فَعِلٍ من فعلَ غير الواقع (فَرِحَ)

٣ ـ ما كان على فعيلٍ من فَعُل (عظُم)

٤ ـ ما كان على فُعْل جمعا لأفْعَل وفعلاء (أحمر وحمراء)

٥ ـ ما كان على فعال جمعا لفعيل (ظريف) أو فَعْلان (عطشان)

٦ ـ ما كان على فَعَّل أو فُعَّال جمعا لفاعل (صائم)

٧ ـ ما كان على فَعَّال (قتال) أو فَعُول بمعنى فاعل (صبور) أو فَعيل بمعنى مفعول (قتيل) إلا ما كان من هذه الأبنية ونحوها اسما أو صفة تجرى مجرى الأسماء أو غريباً أو مستعملاً فى الكلام والكتب كثيراً.

٨ ـ ما كان على فَعْلَى تأنيثاً لفَعْلان (سكران وسكرى)

٩ ـ ما كان على فَعْلاء تأنيثا لأفعل (أحمر وحمراء)

١٠ ـ ما كان على أفعل وهو تفضيل.

١١ ـ ما كان على الأفعل الذى هو تذكير الفُعْلى (الأصغر والصغرى) أو الفُعْلَى الذى هو تأنيث الأفعل.

١٢ ـ ما كان على فاعلة تأنيثاً لفاعل.

١٣ ـ ما كان على فِعال جمعا لفَعْل لم يذكر نحو صَعْب وصعاب.

---

(١) كان حقه أن يذكر هذا النوع من قسم «مالا يذكر من الصفات» لأنه لا يطرد إلا فى جمع الصفات.

(٢) يعنى بالواقع المتعدى وبغير الواقع اللازم.

جـ ـ المصادر التي لا تذكر:

١ ـ فَعْل إذا كان مصدراً لفَعَل «الواقع (ضرب ضربا) أو لفعِلَ الواقع (فهم فهما).

٢ ـ فُعُول إذا كان مصدرا لفَعَل غير الواقع (قعد قعوداً).

٣ ـ فَعَل إذا كان مصدرا لفعِل غير الواقع (فرح فرحاً)

٤ ـ فَعَالة إذا كان مصدرا لفَعُل (فصح فصاحة) لأنها القياس ولها الغلبة، ونذكر فُعولة (صعب صعوبة) وفعَل (عظم عظما) لئلا يشتبهن.

٥ ـ كذلك لا نذكر كل ما قلنا عنه إنه قياس إلا أن لا نذكر فعله فنذكر المصدر للتفسير عن معنى الفعل.

٢ ـ أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك يكتفى فيها بذكر أنها اسم موضع إلا أن يجيء أمر مشهور نضطر إلى التصريح به.

٣ ـ إذا كان فى الشيء لغتان فصاعدا ففسرناه فى باب جردنا ذكره فى غيره من الأبواب إيجازا. هذا هو الأغلب.

٤ ـ إذا ذكرنا مصدرا للتفسير عن معنى الفعل اخترنا ما ذكرنا أنه هوالبناء فى بابه إذا كان قد روى وإن كان غيره أشهر. لأنا إذا ذكرنا سواه كنا كأنا ندل على أنه لا بناء له أصليا وأنه إنما استعير له اسم من أسمائه فجعل ينوب عنه وهذا منقصة فى الفعل[1].

٥ ـ إذا كان للفعل عدة أمثلة كلها ينوب عن مصدره اخترنا منها ما هو أشبه به وألحقنا ما بقى بالأسماء.

٦ ـ إذا جاءك فعل أو يفعل من غير ذكر مصدر فاعلم أنه لا يخلو من أحد وجهين:

أ ـ أن يكون على مذهبنا فى ترك ما هو أصل للباب.

ب ـ أو يكون لم يوجد له مصدر فى المحكى عن العلماء فأقتصر على ذكر ماضيه أو مستقبله[2].

---

(١) كان فى أبواب الأفعال يعبر بالمصدر غالباً وهو هنا يقول إنه إذا وجد للفعل مصدرا واحدا صرح به أما إذا وجد له أكثر من مصدر فإنه سيختار القياسى منها ويصرح به حتى ولو كان المصدر المشهور غيره، ويلحق باقى المصادر بأماكنها فى قسم الأسماء.

(٢) يعنى أنه إذا جاء فى معجمه فعل بلا مصدر فهو يحتمل أحد شيئين: إما أن مصدره قياسى، فهو داخل فيما صرح بإهماله، وإما أنه لم ينقل له مصدر عن الثقات فسكت عن ذكره

٧ ـ لن نذكر إلا ما استعمل من هذه اللغة وذكره النحارير من علماء أهل الأدب فى كتبهم.. مما جرى فى قرآن أو أتى فى سنة أو حديث أو شعر أو رجز أو حكمة أو سجع أو مثل أو نادرة.

٨ ـ سأبين عن مواضع العلل بعلل أشرحها وأوضحها منتخباً فيما ذكرت منها أحراها بالذكر وأولاها بالقبول تاركا سائر الأقاويل فيها[١].

٩ ـ لن أتجاوز فى الشعر ما رواه واحتج به العلماء المتقنون لهذا الأمر ولن أعدو ما ذكروه واحتجوا به فى كتبهم تيمنا بهم واقتفاء لآثارهم ورضا باختيارهم واعتمادا على صحة ما رووا... وإيثارا للاتباع على الابتداع.

١٠ ـ هناك أشياء فى باب يفعُل ويفعِل ذكرتها على التقليد من غير أن يثبت بها سماع.

١١ ـ هناك أشياء كثيرة من هذين البابين لم نودعها إياهما لأن كتب الرواة لم تنطق ببيان المستقبل منها.

١٢ ـ ما وجدنا من اسم أو فعل قد جرى فى لفظة مفيدة أو شعر أو حكمة أو غير ذلك حكيناها بعينها إرادة أن تكون الفائدة منهما جميعاً.

وقد طبق المؤلف فى معجمه معظم هذه الأسس والمبادىء ـ ولم نجد إلا بعض أشياء طفيفة ندت عنه سنشير إلى أهمها فيما بعد.

لماذا اختار الفارابى هذا النظام؟

عاش الفارابى فى المائة الرابعة للهجرة وأخرج معجمه فى قرن عرف بقرن المعاجم، ففيه ألف أكبر عدد من المعاجم المشهورة المعتمدة وفيه أخذ المعجم الصورة المألوفة لنا وفيه اتجه العلماء إلى ترتيب الألفاظ ترتيباً هجائياً وبدءوا ينصرفون عن الترتيب الجارى على حسب المعانى[٢].

ولذلك كان على من يفكر فى وضع معجم فى ذلك العصر أن يقلب المسألة فى رأسه

---

(١) يعنى بذلك التذييلات التى أتبع بها كثيراً من أبواب الأفعال. وقد أفردنا لها مبحثاً مستقلاً.

(٢) دلالة الألفاظ ص٢٢٧

أولا، ويتردد طويلاً قبل أن يقدم، ويحاول أن يشق بنفسه طريقاً جديداً ويرسم منهجاً فيه إفادة وفيه ابتكار وجدة. وحينما قلب الفارابى المسألة فى رأسه ونظر فى معاجم السابقين واهتدى إلى موطن الداء فيها أراد أن يؤلف معجماً يفوق معاجم السابقين ويتلافى أوجه النقص فيها، فألف معجمه على النظام الذى شرحناه معتقدا أنه بلغ الهدف وأصاب الغرض، واهتدى إلى تأليف لم يسبق إليه وسبق بتصنيف لم يزاحم عليه[1]، ومفتخراً بإحكام ترتيبه ووضعه كل كلمة فى موضعها المناسب لها «ليجدها المرتاد لها فى بقعة بعينها رابضة من غير نص مطية أو إدآب نفس»[2].

وفى رأيى أن هذا المنهج المركب الذى اختاره الفارابى كان نتيجة لعوامل عدة اشتركت جميعاً فى خلقه وتكوينه، وهذه العوامل هى:

١ ـ اختار ترتيب الكلمات على الترتيب الهجائى المعروف، ولم يذهب فى ذلك مذهب الخليل بن أحمد ولم يرتب ترتيبه «ميلا إلى الأشهر لقرب متناوله وسهولة مأخذه على الخاصة والعامة»[3].

ولكن إذا كان الفارابى قد طرح نظام الخليل لصعوبته وبعد تناوله واختار الترتيب الهجائى المعروف فلماذا رتب ألفاظه على حسب الحرف الأخير ولم يرتبها على حسب حرفها الأول؟

أغاب عن ذهنه هذا النظام؟ أم تعمد إغفاله وفضل عليه النظام الذى سلكه؟

لا أعتقد أنه لم يفطن إلى الترتيب بحسب أوائل الكلمات فهو شىء يسرع إلى الذهن وبخاصة أن من علماء اللغة السابقين له من عمل به مثل أبى عمرو الشيبانى فى كتابه «الجيم»، وإن اكتفى بهذا فلم ينظر إلى الحرف الثانى أو الثالث للكلمة بل كان يجمع الكلمات ـ أيا كانت ـ تحت حرفها الأول دون ضابط أو نظام، ومثل ابن دريد فى «الجمهرة» الذى التزم فى ترتيبه أوائل الحروف.

وإذن فلم يبق إلا الاحتمال الثانى وهو أنه قارن بين النظامين فى ذهنه ثم استبعد أحدهما واختار الآخر. فما سر اختياره؟

---

(١) ديوان الأدب ١/ ٧٢، ٧٣
(٢) المرجع السابق ١/ ٧٤
(٣) المرجع السابق ١/ ٨٧

سبب ذلك ـ في رأيي ـ هو الميل إلى الابتكار وحب السبق وإرادة التفرد بمنهج جديد والرغبة في التأليف على نظام غير مألوف، وهو مع ذلك لا يعدم فائدة ولا يخلو من نفع:

أ ـ فإذا صادف الباحث كلمة صعب عليه أن يعرف حرفها الأخير مثل ـ أخ وأخت ودم وسنة... كان أسهل عليه الرجوع إلى معجم مرتب بحسب أوائل الكلمات مثل الجمهرة، وإذا صادفته كلمة عجز عن معرفة أولها أو سبق أولها بحروف مزيدة كان أسهل عليه الرجوع إلى معجم مرتب بحسب أواخر الكلمات مثل: يعد، ميزان، أواصل..

ب ـ فضلا عن أن هذا النظام ييسر على الشعراء والكتاب النظم والنثر في عصر شاع فيه السجع وفشت المحسنات البديعية والتزمت القوافي، مع قلة المحصول اللغوي.

جـ ـ أن لام الكلمة ثابتة لا تتغير، مهما اختلفت صورة الكلمة إلا في حالات قليلة ـ ومتى لحقها التغيير أو زيد بعدها حرف أو حرفان فإن الكلمة تنتقل إلى أوزان أخرى ولا تعتبر من الثلاثي بل تصير رباعية أو خماسية[1]، في حين أن الفاء والعين لا تثبتان في موضع، فالترتيب على أوائل الحروف متيهة للباحث الذي لا يعرف التصريف والمجرد والمزيد[2].

٢ ـ ويكشف لنا القاضي نشوان بن سعيد في مقدمة كتابه «شمس العلوم»[3] ـ وهو ممن تأثر بالفارابي في تنظيمه ـ عن عامل آخر أملى هذا النظام وذلك في قوله: «وقد صنف العلماء رحمهم الله تعالى في ذلك كثيراً من الكتب.. فمنهم من جعل تصنيفه حارساً للنقط وضبطه بهذا الضبط ومنهم من حرس تصنيفه بالحركات بأمثلة قدروها وأوزان ذكروها، ولم يأت أحد منهم بتصنيف يحرس جميع النقط والحركات... فلما رأيت ذلك ورأيت تصحيف الكتاب والقراء.. حملني ذلك على تصنيف يأمن كاتبه وقارئه من التصحيف، يحرس كل كلمة بنقطها وشكلها ويجعلها

(١) مقدمة الصحاح ص١٢٢

(٢) المرجع السابق..

(٣) سيأتي عنه مزيد بيان فيما بعد.

مع جنسها وشكْلها ويردها إلى أصلها، جعلت فيه لكل حرف من حروف المعجم كتابا ثم جعلتَ له ولكل حرف معه من حروف المعجم بابا ثم جعلت كل باب من تلك الأبواب شطرين أسماء وأفعالا، ثم جعلت لكل كلمة من تلك الأسماء والأفعال وزنا ومثالا. فحروف المعجم تحرس النقط وتحفظ الخط، والأمثلة حارسة للحركات والشكل.. فكتابى هذا يحرس النقط والحركات جميعاً[1]». وهذا يصدق أيضاً على كتاب الفارابى.

٣ ـ وقد كان فى ذهن الفارابى فكرة حققها فى معجمه وهى فكرة الجمع بين نوعين من المادة اللغوية فى مكان واحد، النوع المسموع والنوع المقيس. أما النوع الأول فكان جل معجمه، وأما النوع الآخر فقد تحدث عنه فى مقدمته وفى الفصول التى ذيل بها كثيراً من أبواب كتابه ولاسيما فى شطر الأفعال. وبذلك وضع بين أيدينا المادة اللغوية كلها، مالا ضابط له بالنص عليه، وماله ضابط بذكر قاعدته.

٤ ـ أما فصله الأسماء عن الأفعال فشىء طبيعى مادام قد رتب كتابه على أساس الأبنية ونظمه أبواباً بحسب التجرد والزيادة، فإن حروف الزيادة ومواضعها تختلف فى الأسماء عنها فى الأفعال، ولكل من الأسماء والأفعال أبنيته وأوزانه الخاصة به.

٥ ـ وأما تقسيمه للكلمات من حيث الصحة والاعتلال والتضعيف والهمز فقد أراد منه إبراز خصائص كل نوع منها، فهناك أوزان جاءت فى نوع من الكلمات دون نوع، وهناك أبواب من الأفعال اختصت ببعض الأنواع دون بعض، فضلا عن اختلاف كل نوع عن الآخر فى طريقة الاشتقاق منه وهو ما حرص الفارابى على الحديث عنه والإفاضة فيه.

٦ ـ والكتاب بعد هذا يوافق روح عصره ويعكس طابعه فى البحث وطريقته فى الدرس:

أ ـ ففى ذلك العصر فرغ العلماء من جمع اللغة وحصرها وتوجه همهم إلى التقرب من الحاكمين والتزاحم على أبوابهم. وكان من أثر ذلك ظهور الاهتمام بالإحصاء وشيوع ضوابط التقصى والحصر بين العلماء، كل ذلك لتسهل الإحاطة، ويمكن التحدى فى المساءلة وحين المناظرة، وإن مساءلة الفارسى للمتنبى عن عدد الجموع التى على وزن فعْلَى وإجابة المتنبى دون توقف ولا أناة حجلى وظربى.. لخير دليل على ذلك[2].

---

(١) ص٢ (٢) فى النقد اللغوى، ص١٧٢

ب ـ كما أن انتهاء فترة الاستشهاد جعل العلماء يبحثون عن ميدان جديد يزاولون فيه نشاطهم غير ميدان الاستقراء والتقييد، ولذلك نجد البحث اللغوى ينصرف إلى الانتفاع بالمادة اللغوية المجموعة ويحاول أن يخرج منها ببحوث طريفة أو يحاول تنظيمها تنظيماً جديداً، ولهذا نشأ فى هذا العصر فن المداخَل أو المتداخِل أو المسلسل، وذلك بأن تذكر اللفظة ثم تفسر بلفظة ثانية وتفسر الثانية بثالثة والثالثة برابعة.. وهكذا. وهذا شيء لم يعرف قبل القرن الرابع، وإمامه أبو عمر المطرز البغدادى المتوفى سنة ٣٤٥هـ ومن أمثلته: «القَلْس ما يخرج من حلق الصائم من الطعام والشراب.. والشراب الخمر والخمر الخير.. والخير الخيل والخيل الظن والظن القَسَم..»[١].

ونجد عالماً آخر يقسم كتابه على ثمانية وعشرين كتاباً بعدد الحروف المناسبة لمنازل القمر ويورد فى كل كتاب اثنى عشر باباً بعدد شهور السنة وعدد البروج الاثنى عشر[٢].

وهذا يرينا بوضوح طابع ذلك العصر فى البحث.

جـ ـ كما كان لشيوع السجع والمحسنات البديعية فى ذلك العصر وحاجة الأدباء والمتكلمين إلى الكلمات المتحدة الحرف الأخير أو التى على وزن خاص أو من نوع معين، كان لذلك أثره فى ترتيب الكتاب هذا الترتيب، ففى القرن الرابع التزم الكتاب «السجع فى جميع الرسائل حتى الرسائل المطولة»[٣] ولم يتحرروا من السجع «إلا إلى فن قريب منه هو الازدواج»[٤]، كما ظهر التكلف والتصنع فى الشعر، واعتبر عند شعراء هذا العصر الأفق الأعلى فى البلاغة والفصاحة وانطلق الشعراء ينظمون قصائد كل ألفاظها من الحروف المعجمة أو من الحروف المهملة أو من الحروف المهمورزة أو مما لا تنطبق معه الشفتان فاستحال الشعر إلى عمل لغوى، وإذا الشاعر يصنع صنيع عمال المطابع إذ يرصون الحروف بعضها إلى بعض فتتكون صناديق من الحروف والكلمات[٥].

هذا كله إلى شدة المنافسة بين الكتاب والشعراء وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ التى تتفق مع قوانينهم وملاحقتهم للغويين لمساعدتهم فى ذلك[٦].

---

(١) مقدمة شجر الدر ص١٨

(٢) انظر مقدمة «دستور اللغة»

(٣) النثر الفنى فى القرن الرابع ص١٠٦

(٤) المرجع السابق ص١١٣

(٥) الفن ومذاهبه فى الشعر العربى ص١٥٨

(٦) انظر المعجم العربى ص١٧٦، ٧٧

٢. طريقته داخل المواد

يعتبر ديوان الأدب من المعاجم المختصرة التى مالت إلى الإيجاز واكتفت بالقليل وتجنبت التوسع والإطالة، ولذلك جاء حجمه صغيراً لا يتجاوز نصف حجم الصحاح.

وقد ساعد المؤلف على ذلك طريقته التى اتبعها داخل المواد، ويمكن تحديدها فيما يأتى:

١ ـ أنه وقف عند حدود المعجم ولم يتعد اختصاصه، ولذلك أهمل المسائل الفقهية والكلامية ونحى الأشياء الغريبة عن علم اللغة كالبحوث الفلكية وخواص النباتات وعلاج الأمراض وتفسير الأحلام، واقتصد فى البحوث النحوية والبلاغية والعروضية.

٢ ـ استبعد من معجمه أشياء لم ير حاجة إلى النص عليها لأنها قياسية مطردة واكتفى بإجماله الحديث عنها فى مقدمته وفى الفصول التى ذيل بها كثيراً من أبواب كتابه (وقد سبق الحديث عن ذلك)

٣ ـ كان حديثه عن الأعلام حديثا موجزا خاطفا لا يتجاوز القدر الذى يعرف بها فقط، ولذلك كان يكتفى فى أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك بذكر أنها اسم موضع إلا أن يجىء أمر مشهور فيضطر إلى التصريح به، فمن الأول قوله: «رَقْد اسم جبل»[١]، «سَلْع جبل بالمدينة[٢]»، «رَمْلَةُ مدينة من مدائن الشام»[٣]، «دجْلة نهر ببغداد[٤]»، «سَلوق قرية باليمن[٥]»، ومن الثانى قوله: «الرَّبَذة اسم موضع وبها قبر أبى ذر الغفارى[٦]» «مَرْج راهط اسم موضع كانت به وقعة»[٧]، «مؤتة الأرض التى قتل بها جعفر بن أبى طالب[٨]» «الفيوم من أرض مصر قتل بها مروان ابن محمد آخر خلفاء بنى أمية»[٩].

وكذلك فى أعلام القبائل كان يكتفى بمجرد الإشارة كقوله «عنز قبيلة من هوازن»[١٠]، «المصطلق من أسماء القبائل»[١١]، «ثمود قبيلة من العرب الأولى»[١٢]،

---

(١) ١٠٢/١ (٢) ١١٧/١ (٣) ١٤٤/١ (٤) ١٩٩/١
(٥) ٣٩٤/١ (٦) ٢٣٦/١ (٧) ٣٥٣/١ (٨) ١٥٣/٤
(٩) ٣٨٨/٣ (١٠) ١١٢/١ (١١) ٣٢٢/١ (١٢) ٣٨٩/١

حنظلة أكرم قبيلة فى تميم»[١].

وفى أعلام الأشخاص كان يكتفى بالتفريق بين أعلام الذكور وأعلام الإناث إلا إذا كان أحد الأعلام معروفاً أو مرتبطاً بحادثة مشهورة فإنه يعرف به فى اختصار، فمن الأول قوله: «سَهْل من أسماء الرجال»[٢]، «شُعْبة من أسماء الرجال»[٣]، «فَرَج من أسماء الرجال»[٤] «عَنْز من أسماء النساء»[٥]، ومن الثانى قوله: «زبراء اسم جارية كانت للأحنف ابن قيس»[٦]، دَخْدَنوس بنت لقيط بن زرارة التميمى»[٧]، «أشعب اسم رجل يضرب به المثل فى الطمع»[٨]، «مُضَرِّس اسم شاعر من بنى أسد»[٩]، «البَعيث اسم شاعر من تميم»[١٠]، «البَرَّاض اسم رجل من الفُتّاك»[١١]، «حابس اسم أبى الأقرع التميمى حكيم العرب فى الجاهلية»[١٢].

٤ ـ ترك تفسير الكلمات التى رأى أنها واضحة واكتفي بذكرها كقوله: «الثلج واحد الثلوج»[١٣]، هو الجَوْز، وجوز كل شيء وسطه، والقَوْز نقا يستدير، وهو اللوز، وهو الموز[١٤].

٥ـ ساعدته طريقة الأبنية على الاختصار فكان فى غنى عن ضبط الكلمة بالمثال أو النص على حركاتها، كذلك جعلته طريقة الباب والفصل لا يحتاج إلى وصف حروف الكلمة والنص على المعجم منها والمهمل وعدد نقاط المعجم، ومكان النقط، من أعلى أو أسفل.

٦ ـ اقتصد فى ذكر الشواهد، واقتصر فى معظم الأحيان على موضع الشاهد فقط، وقد يكتفى بالإشارة إلى الشاهد دون أن يذكره.

٧ ـ إذا كان فى الشيء لغتان فصاعدا ففسره فى باب جرد ذكره فى غيره من الأبواب[١٥].

٨ ـ تركه للمهمل واكتفاؤه من المستعمل بما ذكره النحارير من علماء أهل الأدب فى كتبهم مما جاء عليه شاهد من الكلام الفصيح[١٦].

---

(١) ٣٢/٢ (٢) ١٢٦/١ (٣) ١٦٢/١ (٤) ٢٠٧/١
(٥) ١١٢/١ (٦) ٩/٢ (٧) ٩٣/٢ (٨) ٢٦٦/١
(٩) ٣١٨/١ (١٠) ٤٠١/١ (١١) ٣٢٨/١ (١٢) ٣٥١/١
(١٣) ٩٨/١ (١٤) ٢٩٤/٣ (١٥) ٩١/١ (١٦) ٧٣/١

٩ ـ عدم تصريحه بأسماء العلماء الذين نقل عنهم إلا فى النادر، وإهماله تماماً الإشارة إلى اسم أى مرجع من المراجع التى اعتمد عليها ونقل عنها.

● ● ●

ومع ذلك لم يسمح الفارابى لفكرة الاختصار أن تفسد عليه عبارته فتحيلها إلى رموز وألغاز، ولم يتركها تنفذ إلى معجمه فتصيبه بالخلل وتجور على بعض اختصاصاته، ولذلك نجده:

١ ـ يكرر اللفظ مع كل معنى جديد كقوله: «والعين الديدبان، والعين عين الماء.. والعين عين الشمس، والعين النقد من الدراهم، والعين الدنانير، والعين مطر أيام لا يُقلع.. والعين حرف من حروف المعجم»[١].

٢ ـ ويعرض الكلمة فى عبارة كاملة وجملة مفيدة حتى يتحدد معناها ويتضح غاية الوضوح، كقوله: «ويقال ضربه بالسيف صَلْتا إذا ضربه به وهو مُصْلت. ويقال رجل صَلْت الجبين أى مستوى الجبين[٢]، والكَشْح ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخلف، يقال طَوَى عنى كشحا إذا قطعك»[٣]، و«يقال عنده حشد من الناس أى جمع»،[٤] و«يقال ماله مَجْر أى عقل»[٥].

٣ ـ ويستشهد على المعنى بشاهد من الكلام الفصيح، ولم يفعل كما فعل صاحبا المجمل والقاموس المحيط حينما جرّدا معجميهما من الشواهد فجاءاجسداً من غير روح وجثة بلا حياة.

٤ ـ ويتعرض للظواهر اللغوية كالاشتراك اللفظى والتضاد والقلب والإبدال، ولكن فى إيجاز وتركيز كقوله: «الصَّقْر اللبن.. والصقر الدبس عند أهل المدينة»[٦]، «الأَلَفْتُ فى كلام قيس الأحمق وفى كلام تميم الأعسر»[٧]، وقوله: «والجَذْب والجَبْذ بمعنًى على القلب»[٨] «عَمَج فى السير بمعنى معج على القلب أى أسرع»[٩] وقوله: «البَثْر القليل والبثر الكثير وهذا الحرف فى الأضداد[١٠]، «البَسل الحرام والبسل الحلال وهذا الحرف من الأضداد»[١١] و«النَّبْل الكبار والنبل الصغار وهذا الحرف من

---

(١) ٣٠٧/٣ (٢) ٩٨/١ (٣) ١٠١/١
(٤) ١٠٢/١ (٥) ١١١/١ (٦) ١٠٩/١
(٧) ٢٦٦/١ (٨) ١٤٣/٢ (٩) ١٤٩/٢
(١٠) ١٠٥/١ (١١) ١٢٣/١

الأضداد[1]» وقوله: «رجل شَثْل الأصابع وهو إبدال من شثن»،[2] «الجدف القبر وهو إبدال من الجدث»[3].

٥ ـ ويعرض لأسماء البلدان والأشخاص والقبائل كما سبق.

٦ ـ ويشير إلى المعنى الحقيقى والمعنى المجازى كقوله «الخَدَمَة الخَلْخَال والخدمة سير غليظ يُشَدُّ فى رسغ البعير، وأصل الخلخال من ذلك»[4]، «يقال ما ذُقْتُ شَمَاجاً أى شيئاً وأصله ما يُرْمَى من العنب بعد أن يؤكل»[5]، «الزِّبَال ما تحمله النملة بفيها، ويقال ما رزأته زبالا أى شيئاً وأصله ما فسرنا»[6]، وإن قلت إشاراته إلى ذلك.

٧ـ وينبه على المولَّد والمعرَّب، وقد يشير إلى أصله كقوله: «الشمعُ الذى يستصبح به وهو كلام المولدين. والفصحاء على فَتْح الميم»،[7]، و«كَدَّه وأكَدَّه بمعنى، ويقال هذه عربية مولدة»،[8] وقوله: «الكَرْد العنق فارسى معرب»[9]، «البالغاء الأكارع أصلها بالفارسية پايها»،[10] «النُّمَيّ الفلوس وهو رومى معرب»[11]، «الصِّيق الريح المنتنة وأصله نبطى[12]»

٨ ـ ويميز اللفظ المذكر من المؤنث. وقد اتبع فى ذلك طريقة طريفة فكان يكتفى غالبا بذكر ضمير الغائب قبل الكلمة مذكرا إن كانت الكلمة مذكرة ومؤنثا إن كانت الكلمة مؤنثة كقوله «وهو ضرع البقرة»[13]، «هو البطن»[14] «وهو الحنك»[15]، «وهو الدماغ»[16]، و«هى القدم»[17]، «وهى الكتف»[18]، «وهى الرحم»[19]، «وهى الأرنب»[20].

٩ ـ ويحرص على ذكر الجموع السماعية كقوله: «القِماح جمع مُقَامِح وهى الناقة التى ترفع رأسها عن الماء، وهو جمع على غير قياس»[21]، «النِّفاس جمع نُفَساء، وليس فى الكلام فُعَلاء يجمع على فعال غير نفساء وعشراء»[22]، «البُزْل جمع بازل من

---

(١) ١/ ٢٢٩ (٢) ١/ ١٢٦ (٣) ١/ ٢٢٠
(٤) ١/ ٢٤٢ (٥) ١/ ٣٧٦ (٦) ١/ ٤٦٦
(٧) ١/ ١١٧ (٨) ٣/ ٢٧٢ (٩) ١/ ١٠٤
(١٠) ١/ ٣٧٤ (١١) ٣/ ٢٨ (١٢) ٣/ ٣٢٦
(١٣) ١/ ١١٧ (١٤) ١/ ١٣١ (١٥) ١/ ٢٢٥
(١٦) ١/ ٤٦٣ (١٧) ١/ ٢٣١ (١٨) ١/ ٢٤٨
(١٩) ١/ ٢٤٩ (٢٠) ١/ ٢٦٦ (٢١) ١/ ٤٥٦
(٢٢) ١/ ٤٦٠

الإبل وهو جمع على غير قياس»[1]، «كلب وكَلِيب وعبد وعَبِيد، وهو جمع عزيز فى الكلام»[2].

١٠ـ ويعرِّف فى إيجاز بأنواع الحشرات والطيور والحيوان والنبات والأمراض والأدوية والأطعمة، كقوله: «البَقُّ عظام البعوض»[3]، «القُمَّل دواب صغار من جنس القردان إلا أنها أصغر منها»[4]، «الدود السوس»[5]، وقوله «السُّبَد طائر لين الريش إذا قطر عليه قطرتان من ماء جرى»[6]، «النُّغَر طائر صغير مثلُ العصفور»[7]،«البلبل طائر يطرِّب»[8] وقوله «الدب ضرب من السباع»،[9] «الشَّبُّوط ضرب من السمك»[10]، «الضب دويبة تشبه الوَرَل»[11]، «القط الضَّيُون»[12]، وقوله: «الذُّبح نبات أحمر تأكله النعام»[13]، «الجُمَّيز شجرة كالتين»[14]، «اللُّفَّاح شىء أصفر طيب الريح مثل الباذنجان»[15]، وقوله: «الشُّكَاعَى نَبْتٌ يتُداوى به»[16].

«وقوله القُلاب: داء يأخذ فى قلب البعير فيموت من يومه[17]، «السرطان داء يأخذ فى رسخ الدابة فيبِسّه»[18]، «النَّقْرس من الأدواء»[19] وقوله: «النَّفيتة الدقيق يُذر على ماء أو لبن حليب، وهى أغلظ من السخينة يتوسع بها صاحب العيال»[20]، «الخزيرة أن تُنصب القدر بلحم يُقَطّع صغارا على ماء كثير، فإذا نضج ذُرّ عليه الدقيق، فإذا لم يكن فيها لحم فهى عصيدة»[21]، «البليلة السويق والتمر يؤكلان فى إناء واحد، وقد يُبلاّن باللبن»[22].

١١ ـ وينص على ما فيه لغتان فأكثر كقوله «الربُع لغة فى الرُّبع وكذلك أخواته»،[23] «المَقْبَرة لغة فى المقبُرة»[24]، «الجِهاز لغة فى الجَهاز»[25]، «سِرْعان وسُرْعان لغة فى سَرْعان»[26].

(١) ١/ ١٥٧ (٢) ١/ ١٠٣ (٣) ٣/ ٩
(٤) ١/ ٣٢٥ (٥) ٣/ ٣١٤ (٦) ١/ ٢٥٢
(٧) ١/ ٢٥٣ (٨) ٣/ ١٠٣ (٩) ٣/ ١٧
(١٠) ١/ ٣٣٣ (١١) ٣/ ١ (١٢) ٣/ ٣١
(١٣) ١/ ٢٥٢ (١٤) ١/ ٣٣٨ (١٥) ١/ ٣٣٥
(١٦) ١/ ٤٧٥ (١٧) ١/ ٤٣٩ (١٨) ٢/ ٢٠
(١٩) ٢/ ٥٢ (٢٠) ١/ ٤٢٦ (٢١) ١/ ٤٢٩
(٢٢) ١/ ٤٣٥ (٢٣) ١/ ٢٦٢ (٢٤) ١/ ٢٨٤
(٢٥) ١/ ٤٥٩ (٢٦) ٢/ ١٨، ١٩

١٢ ـ وينبه على الألفاظ التى استعملت استعمال الأسماء أو الصفات وهو فى الأصل مصدر كقوله: «يقال جاء حَفْل من الناس أى جمع، وهو فى الأصل مصدر»[١] «ثوب خَلَق أى بال.. وهو فى الأصل مصدر»[٢] «يقال أصابنا رش من مطر أى قليل، وهو فى الأصل مصدر»[٣] وغير هذا.

ولذلك وجد السيوطى فيه طلبته، واستطاع أن يملأ كثيراً من العناوين التى وضعها فى كتابه «المزهر» بالرجوع إليه،ومن هذه العناوين: «أمثلة لمناسبة الألفاظ للمعانى»[٤]، «معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات»[٥]، «أمثلة من الألفاظ المفردة»[٦]، «ذكر نبذ من الأمثلة الشاذة فى القياس المطردة فى الاستعمال»[٧]، «معرفة المعرَّب»[٨]، «معرفة المولد»[٩]، «الازدواج»[١٠]، «أمثلة من المشترك»[١١]، الأضداد»،[١٢] «الإتباع»[١٣]، «الإبدال»،[١٤]، «القلب»[١٥]، «ما ورد بوجهين بحيث يؤمن فيه التصحيف»[١٦]، «ما جاء على لفظ المنسوب»[١٧].. وغير ذلك.

وقد كان له فى قسم الأفعال طريقة خاصة فى معالجة الألفاظ:

فكان فى أبواب الثلاثى يعنون الباب بذكر الماضى مع المضارع فيقول: باب فَعَل يَفْعُل مثلاً أو باب فعَل يفعِل.. ثم يأتى داخل الباب:

أ ـ فتارة يعبر بالمصدر ـ وهو أكثر ما يفعل ـ وبذلك وفر الجهد واختصر الكلام. فبدلا من أن يذكر الفعل ثم ينص على مصدره يكتفى بذكر المصدر، وهذا يغنى عن ذكر الفعل الذى يمكن صوغه بسهولة مادمنا قد عرفنا بابه، فمثلاً الفعل ثقَب يثقُب له أكثر من استعمال فيقال: ثقب الشىء يثقُبه إذا خرقه ومصدره الثَّقْب، وثَقَبت النار تثقُبْ إذا توقدت، ومصدره الثقوب، فبدلا من هذا كله يكتفى بأن يقول: الثَّقب الخرق وثُقُوب النار توقدها»[١٨] أى أنه اختصر العبارة إلى نصف حجمها وأدى المطلوب دون إخلال أو قصور.

---

(١) ١/ ١٢٥ (٢) ١/ ٢٢٢ (٣) ٣/ ٧
(٤) المزهر ١/ ٥٤ (٥) ١/ ٢١٤ (٦) ١/ ٢٢٤
(٧) ١/ ٢٣٠ (٨) ١/ ٢٧٠، ٢٧١ (٩) ١/ ٣٠٤
(١٠) ١/ ٣٤٠ (١١) ١/ ٣٧٤ (١٢) ١/ ٢٩٢، ٣٩٣
(١٣) ١/ ٤٢٣، ٤٢٤ (١٤) ١/ ٤٧٣ (١٥) ١/ ٤٨٠
(١٦) ١/ ٥٣٨ (١٧) ٢/ ٢٥١ (١٨) ٢/ ٩٨

ب ـ وأحياناً يعبر بالفعل ويهمل التصريح بمصدره كقوله: «ويقال رسب الحجر فى الماء أى سَفَل.. ورَكَبْتُه أى ضربته بركبتى..»[1].

جـ ـ وقليلاً ما يعبر بالوصف كقوله: «الهاجد المصلى المتهجد بالليل، والهاجد النائم[2]» أما فى غير الثلاثى فكان يلتزم التعبير بالمصدر فى عنوان الباب فيقول: باب الإفعال، باب الاستفعال... إلخ ولكنه كان فى داخل المادة:

ز ـ يعبر بالفعل الماضى غالباً، ولعل سبب ذلك أن مضارع غير الثلاثى ومصدره قياسيان فلا حاجة لذكرهما.

ب ـ وأحياناً كان يعبر بالوصف، كقوله «ويقال قصعة مُشَعَّبة شُعِّبت فى مواضع منها.. ولحم مُضَهَّب إذا لم يبالغ فى إنضاجه.. والمُعَصَّب الذى يَشُدُّ وَسَطه من الجوع»[3].

جـ ـ وأحياناً يعبر بالمصدر كقوله «المجاحشة المدافعة»[4]، وقوله: «المحاكمة المخاصمة»[5] وقوله «المهادنة المصالحة والمبادهة المفاجأة»[6].

٣ـ عرضه للأبنية

اهتم سيبويه فى الكتاب بتعداد أبنية اللغة العربية وتقسيمها تقسيماً كميا، مع فصل أبنية الأسماء عن أبنية الأفعال.

وقد ذكر للأسماء ٣٠٨ بناء بين ثلاثى مجرد ومزيد، ورباعى مجرد ومزيد، وخماسى مجرد ومزيد. وذكر للأفعال ٣٤ بناء بين ثلاثى مجرد ومزيد، ورباعى مجرد ومزيد.

وقد ظن سيبويه بذلك أنه حصر أبنية اللغة العربية، ولذلك كان كثيراً ما يقول بعد أن يعدد بعض الأبنية: وليس فى الكلام كذا ولا كذا.. ولا نحو هذا مما لم نذكره[7] وختم حديثه عن أبنية الثلاثى بقوله: «ولا نعلم أنه جاء فى الأسماء والصفات من بنات الثلاثة مزيدة وغير مزيدة سوى ما ذكرنا»[8].

---

(١) ٢/ ٩٩ (٢) ٢/ ١٠٦ (٣) ٢/ ٣٤٠، ٣٤١
(٤) ٢/ ٣٨٦ (٥) ٢/ ٣٩٢ (٦) ٢/ ٣٩٢
(٧) انظر الكتاب ٢/ ٣١٦ (٨) الكتاب ٢/ ٣٣٠

وظل العلماء بعده يعتقدون ذلك «وكـان جلة المشايخ من أهل النحو.. يزعمون أن ما ألفه سيبويه منها يستوفى جمـيع أبنية الكلام ماخلا ثلاثة شذت عن جمعه»[١] إلى أن جاء أبو بكر محـمد بن الحسن الزبيـدى الأندلسى (توفى سنة ٣٧٩هـ)[٢] فاستقصى البحث عن ذلك وأنعم النظر فيه، قال فألفيت نحو ثمانين بناء لم يذكرها سيبويه فى أبنيته ولا دل عليها أحد من النحويين من بعده، فرأيت أن أفرد فى الأبنية كتابا...»[٣].

وقد تتبـعت الأبنية التى زادها الزبيدى فـوجدتها فى الأسماء ٨٢ بـناء وفى الأفعال ٦ أبنية، فـيكون مجمـوعها ٨٨ بناء. فـإذا أضفناها إلى مـجموع الأبنيـة عند سيبـويه نخرج بالنتيجة الآتية:

مجموع أبنية الأسماء ٣٩٠ بناء

مجموع أبنية الأفعال ٤٠ بناء

«فما جاوز هذا فليس من كـلام العرب إلا أن يشذ اليسير من أبنية الأسـماء خاصة إذ إن الإحاطة ممتنعة فيها، فأما الأفعال فمحصور جميعها»[٤].

فهل استوفى الفارابى هذه الأبنية فى كتابه؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال نحب أن نقول إننا لاحظنا على سيبويه اضطرابا وتناقضا وتكرارا فى حديثه عن الأبنية. وإذا قمنا بعملية تصفية لأبنيته لنقصت عددا كبيراً.

ومن مظاهر هذا التكرار أنه كان يضع البناء فى أكـثر من قسم، كأن يضـعه فى الثلاثى والرباعى معاً، كما يبدو من القائمة الآتية:

---

(١) الاستدراك صـ١ (٢) بغية الوعاة

(٣) الاستدراك صـ١ (٤) المرجع السابق صـ٤٠

البنـــاء	القسم الذى جاء فيه	مثـــاله
١ ـ فِعْـــلال	١ ـ الثلاثى المزيد	جلبـــاب
	٢ ـ الرباعى المزيد	حمـــلاق
	٣ ـ الملحق بالرباعى	جلبـــاب
٢ ـ فِعْـــوال	١ ـ الثلاثى المزيد	قـــرواح
	٢ ـ الملحق بالرباعى	جلـــواخ
٣ ـ فُعْـــلال	١ ـ الثلاثى المزيد	فســـطاط
	٢ ـ الرباعى المزيد	قُرطـــاس
	٣ ـ الملحق بالرباعى	قرطـــاط
٤ ـ فِعْيـــال	١ ـ الثلاثى المزيد	جريـــال
	٢ ـ الملحق بالرباعى	جريـــال
٥ ـ فِعلَّـــى	١ ـ الثلاثى المزيد	جرشـــى
	٢ ـ الرباعى المزيد	دفقـــى
٦ ـ فُعُلَّـــى	١ ـ الثلاثى المزيد	عرضـــى
	٢ ـ الرباعى المزيد	صـــنفـــى
٧ ـ فعَلَّـــى	١ ـ الثلاثي المزيد	دفقـــى
	٢ ـ الرباعى المزيد	ســـبطرى
٨ ـ فَيْعـــل	١ ـ الثلاثى المزيد	صـــيرف
	٢ ـ الملحق بالرباعى	زينـــب

البنـــاء	القسم الذى جاء فيه	مثـــاله
٩ ـ فِعْلِيـــل	١ ـ الثلاثى المزيد	صنـديـد
	٢ ـ الرباعى المزيد	قنـديـل
	٣ ـ الملحق بالرباعى	زحليـــل
١٠ ـ فَنْعَليـــل	١ ـ الثلاثى المزيد	خنشليـــل
	٢ ـ الرباعى المزيد	منجنيـــق
١١ ـ فَعْلَـــن	١ ـ الثلاثى المزيد	رعشـــن
	٢ ـ الملحق بالرباعى	رعشـــن
١٢ ـ فَعْـــوَل	١ ـ الثلاثى المزيد	جـــدول
	٢ ـ الملحق بالرباعى	جـــدول
١٣ ـ فَعَـــوْلل	١ ـ الثلاثى المزيد	حبـونـن
	٢ ـ الرباعى المزيد	حبـوكـر
١٤ ـ فُعْلُـــول	١ ـ الثلاثى المزيد	بهلـــول
	٢ ـ الرباعى المزيد	عنقـــود
١٥ ـ فَعَلُـــول	١ ـ الثلاثى المزيد	حلكـــوك
	٢ ـ الرباعى المزيد	حلكـــوك
١٦ ـ فَعْـــلَل	١ ـ الثلاثى المزيد	قـــردد
	٢ ـ الرباعى المجرد	جعفـــر
	٣ ـ الملحق بالرباعى	مهـــدد
١٧ ـ فُعْلَـــل	١ ـ الثلاثى المزيد	قعـــدد
	٢ ـ الرباعى المجرد	برثـــن
	٣ ـ الملحق بالرباعى	قعـــدد
١٨ ـ فِعْلِـــل	١ ـ الثلاثى المزيد	رمـــدد
	٢ ـ الرباعى المجرد	زبـــرج
١٩ ـ فَعَـــلّ	١ ـ الثلاثى المزيد	خـــدَبّ
	٢ ـ الرباعى المجرد	فطَحْـــل
	٣ ـ الملحق بالرباعى	خَـــدب

كما كان يضع الكلمة فى أكثر من بناء، فكلمة مثل «دلْقم»، جاء في الثلاثى المزيد بالميم فاعتبرها منه ووضعها فيه ووزنها على «فعْلم»[1]، ثم جاء فى الرباعى فوضعها فيه واعتبر ميمها أصلية ووزنها على «فعْلل»[2].

كما أنه عقد فى الأفعال بابا بعنوان «هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجرى مجرى ما لا زيادة فيه وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف» ذكر فيه الأبنية: فَعْلل وفَوْعل وفَيْعل وفَعْوَل وفَعْلَى وفَعْنَل وتمفعل وافعنلل وافعنلى. ثم عاد فى الرباعى وذكر منها: فعلل وافعنلل.

ومعظم اضطرابه جاء من شيئين:

١ ـ الملحق بالرباعى، فهو يضعه تارة فى الثلاثى وتارة فى الملحق بالرباعى كما سبق أن بينا.

٢ ـ ما تكرر فيه حرف. فهو فى معظم الأحيان يعتبره من المزيد، ولذلك وضع الأبنية الآتية فى الثلاثى المزيد:

البنـــاء	مثـــاله	البنـــاء	مثـــاله
فعْـــلال	شمـــلال	فَعَليـــــل	حمصيص
فُعْـــلال	فسطـــاط	فعفعيـــــل	مرمريس
فعلْعَـــال	حلبـــلاب	فنعليـــــل	خشليل
فَعليـــل	صنـــديـــد	فَعَنْعَـــــل	عقنقل
فَعَنْلـــل	عفنجـــج	فَعَوْعَـــــل	قطوطى
فَعَوْلَل، فعَوْلَل	حبـــونـــن	فُعْلُـــول	بهلول
فَعَلـــول	حلكـــوك	فَعْلَـــل	قـــردد
فُعْلُـــل	ســـــردد	فِعْـــلِل	رمـــدد

(١) الكتـــــاب ٢/ ٣٢٨

(٢) الكتـــــاب ٢/ ٣٣٥

ولكنه لم يثبت على ذلك، فاعتبر كلمة مثل «صَهْصَلِق» خماسية ووزنها على فَعْلَلِل[1].

فلماذا لم يعتبر الصاد الثانية تكرارا للأولى كما اعتبر ميم مرمريس الثانية تكرارا للأولى فتكون الكلمة رباعية وتوزن على فعفلل؟

وكذلك اعتبر كلمة مثل دردبيس وسلسبيل من الخماسى المزيد ووزنها على «فعلليل»[2] ولكن لماذا لا نعتبر الكلمة الأولى من «دربس» فيكون من الرباعى ويكون وزنها فعفليل؟ ونعتبر الثانية من «سلب» فتكون من مزيد الثلاثى ويكون وزنها «فعفليع»؟

لا يقال إن اعتبار هذه الحروف زوائد يخرج أوزانا غريبة لا نظير لها فى اللغة العربية، لأنا نقول إن سيبويه قد ساق فى أبنيته أوزانا مشابهة لها أدى إليها اعتباره الحرف المكرر زائداً مثل الأوزان: فعلْعال وفَعْفَعيل وفَعَلْعَل... إلخ

كما اضطرب سيبويه فى كلمات مثل جِرِشَّى ودِفِقَّى وعِرِضَّى وصُنُفَّى وخَنْشَليل ومنجنون وحَلَكُوك:

أ ـ فوضع جرشى فى الثلاثى المزيد ومعها زمكى وعبدى وكمرى وحنفى[3]، ووضع دفقى فى الرباعى المزيد ومعها صفقى[4]، ولا فرق بينهما.

ب ـ كذلك وضع عُرُضَّى فى الثلاثى المزيد[5]، ووضع صنفى فى الرباعى المزيد[6].

جـ ـ ووضع خنشليل فى الثلاثى المزيد[7]، ووزنها على فنعليل، ووضع منجنون فى الرباعى المزيد ووزنها على فعللول[8] ولا فرق بينهما.

د ـ ولفظ حَلَكوك وضعه مرة فى الثلاثى المزيد مع بَلَصوص وبَعَكوك[9] ومرة فى الرباعى المزيد مع قَرَقوس[10]. ولا فرق بين هذه الألفاظ جميعها.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٤١
(٢) الكتاب ٢/ ٣٤١
(٣) الكتاب ٢/ ٣٢٣
(٤) ٢/ ٣٣٩
(٥) ٢/ ٣٢٣
(٦) ٢/ ٣٣٩
(٧) ٢/ ٣٢٦
(٨) ٢/ ٣٣٧
(٩) ٢/ ٣٢٩
(١٠) ٢/ ٣٣٦

وقد نبه الزُّبيدى فى «الاستدراك» إلى عدة مواضع تناقض فيها سيبويه مع نفسه كاعتباره «خنشليل» من مزيد الثلاثى ووزنها على فنعليل مع أنه اعتبرها فى كتاب التصغير من الرباعى واعتبر نونها أصلية ووزنها على فعلليل[1]، واعتباره كلمات «عَثَوْثَل» و«قَطَوْطَى» و«غَدَوْدَن» من بناء «فَعَوْعل» واعتباره لها فى موضع آخر من بناء «فَعَلْعَل»[2]، واعتباره كلمة «الهمَّرش» من الرباعى ووزنه لها على فَعَّلل مع أنه قال فى موضع آخر إن إحدى الميمين من همرش نون ولكن الإدغام لحقه، وزعم أنه خماسى بمنزلة القهبلس ووزنها على فَعْلَلل[3].

فإذا عدنا إلى الفارابى نجده قد تخلص من هذا الاضطراب فهو:

١ ـ يضع الملحق بالرباعى بعد البناء الرباعى الملحق به مباشرة ولا يذكره في الثلاثى المزيد. ولذلك خلت أبنية الثلاثى المزيد عنده من أبنية مثل فَوْعل وفَعْول وفَنْعل وفعلن وفُعْلم.. إلخ. فى حين أننا نجد هذه الأبنية مكررة عند سيبويه فى الثلاثى وفى الملحق بالرباعى.

٢ ـ أما ما تكرر فيه حرف فقد اتبع فيه ما يأتى:

أ ـ إذا كانت الكلمة مكونة من ثلاثة أحرف أصول وتماثل فيها عينها ولامها وضعها فى مضعف الثلاثى.

ب ـ إذا كانت الكلمة على أربعة أحرف وتماثل حرفاها الأول والثالث وحرفاها الثانى والرابع عدها من الرباعى وسلكها فى كتاب المضاعف.

جـ ـ أما إذا كانت الكلمة على أربعة أحرف وقد تكرر فيها حرف واحد مثل قرقم أو على خمسة وقد تكرر فيها حرف أو حرفان فإن خرج التكرار بالكلمة إلى وزن من أوزان الرباعى أو الخماسى اعتبر الحرف المكرر أصليا، وأدخله فى حسابه حين الميزان. أما إذا لم يخرج بالكلمة إلى وزن من أوزانهما فقد عده مزيدا وأسقطه من حسابه، ولذلك نجد مثل عُردّ وخُلَّب فى مزيد الثلاثى بخلاف نحو فُسطاط

---

(١) الاستدراك صـ٢٠ (٢) المرجع السابق صـ٢٥

(٣) المرجع السابق صـ٣٥

وقرطاط.. فمكانها فى الرباعى، ونحو شعبعب وحَفَلَّج فمكانها فى الخماسى. ولذلك لم يضع بناء فَعْلل، وفُعْلل وفِعْلل وغيرها فى الثلاثى مطلقا سواء تكرر فيها حرف أو لا، وإنما وضعها فى الرباعى مع التزام البدء بغير المكرر ثم التثنية بالمكرر والتنبيه على ذلك. فى حين أن سيبويه وضع بعضها فى الثلاثى وبعضها فى الرباعى، ولذلك نجده يضع أبنية مثل فَعَلْعل وفَعَوْعل وفَنْعليل فى الخماسى أو الملحق به فى حين أن سيبويه اعتبرها من مزيد الثلاثى.

وليس لنا أن نتدخل فى هذا الخلاف بين الفارابى وسيبويه، ونحكم هل من الأصوب أن نعتبر الحرف المكرر أصلياً أو زائداً فى الميزان؟ فهو اختلاف فى الاصطلاح، ولا مشاحة فى الاصطلاح كما يقولون[1]، وإنما نسجل هنا أن الفارابى كان منطقيا فى تقسيمه، وأنه لم يتناقض مع نفسه، ولم يقع التكرار بين أقسامه، فى حين أن سيبويه قد اتسم تقسيمه للأبنية بالاضطراب والخلل والتناقض.

ونعود إلى سؤالنا الأول فنقول:

هل استوفى الفارابى جميع أبنية سيبويه فى معجمه؟

إذا عددنا أبنية الفارابى نجد مجموعها ١٩٥ بناء، منها ١٦٥ للأسماء، و٣٠ للأفعال، وهو عدد ينقص كثيراً عن أبنية سيبويه وحدها، بدون أن نضيف إليها ما استدرك عليه.

ولكن إذا وضعنا فى حسابنا الاختلاف بين سيبويه والفارابى فى تقسيم الأبنية وجدنا أن البناء الواحد فى تقسيم الفارابى قد يضم عددا من الأبنية فى تقسيم سيبويه:

فمثلا عدّ سيبويه من الأبنية:

١ ـ فَعْلَليل (من أبنية الخماسى المزيد) مثل سلسبيل ودردبيس.

٢ ـ فَعْلَليل (من أبنية الرباعى المزيد) مثل غلفقيق وقفشليل.

٣ ـ فَنْعَليل (من أبنية الرباعى المزيد) مثل عنتريس

(١) من أمثله الاختلاف فى الاصطلاح إطلاق بعض الصرفيين كلمة «الرباعى» على كل ما زاد على ثلاثة أحرف ولو كان الرابع حرفا مزيدا (انظر كتاب الأفعال لابن القوطية ص٦ حيث عد بناء «أفعل» من الرباعية)، وإطلاق السالم على ما سلم من الإعلال ولو كان فيه حرف علة، والمعتل على المعل لا مطلق ما اشتمل على حرف علة (نفس المرجع فى أبواب كثيرة)

٤ ـ فَنْعليل (من أبنية الثلاثى المزيد) مثل خنفقيق وخنشليل

٥ ـ فَعْفَعيل (من أبنية الثلاثى المزيد) مثل مرمريس

وقد وضعها الفارابى جميعها تحت بناء واحد هو «فعلليل وفنعليل» (من أبنية الخماسى)، وبدأ بغير المكرر ثم ثنى بالمكرر بعد أن قال «ومن المكرر فيه على اختلاف».

أى أن ما عده الفارابى بناء واحدا قسمه سيبويه إلى خمسة أبنية.

ومثال آخر:

عد سيبويه من الأبنية:

١ ـ فَعَلَّل (من أبنية الخماسى) مثل سفرجل

٢ ـ فَعَلَّل (من أبنية الرباعى) مثل شفلَّح وعدبَّس

٣ ـ فَعَنْلل (من أبنية الرباعى) مثل جحنفل وفلنقس

٤ ـ فَعَنْلل (من أبنية الملحق بالرباعى) مثل عفنجج

٥ ـ فَعَنْعَل (من أبنية الثلاثى المزيد) مثل عقنقل

وقد وضعها الفارابى جميعها تحت بناء «فعلَّل وفعنلل» (من أبنية الخماسى). فإذا أضفنا إلى ذلك ما وجدناه عند سيبويه من تكرار (كما أثبتنا من قبل) فإننا نجد الرقمين يتقاربان كثيراً.

ومع ذلك نجد هناك أبنية عند سيبويه لم يذكرها الفارابي، ونجد أبنية عند الفارابى لم يذكرها سيبويه، وإن كان النوع الثانى قليلاً جداً لا يتجاوز أبنية معدودة.

فمن الأبنية التى ذكرها سيبويه دون الفارابى:

١ ـ من مزيد الثلاثى:

البنـــاء	مثـــاله	البنـــاء	مثـــاله
أفعـــال	أسحـــار	أَفْنَعَـــل	ألنجـــج
إفعيلَـــى	إهجيـــرى	أفْعَلَـــى	أجفلـــى
إفْعـــلاء	إربعـــاء	أفعـــلاء	أربعـــاء
فُعَاعيـــل	سخاخيـــن	فَعَـــالان	حماطـــان
فُوعـــال	طومـــار	فَعَلْنَـــى	عفـــرنـــى
فُنْعُـــلاء	عنصـــلاء	فُنْعَـــلاء	خنفسســـاء
فَوْعـــلاء	حوصـــلاء	فعَلْنَـــى	عرضنـــى

وغير ذلك كثير.

٢ ـ من الرباعى أو ما ألحق به أو زيد فيه:

البنـــاء	مثـــاله	البنـــاء	مثـــاله
فَعْلَويـــل	قنـــدويـــل	فَعَلَّوَة	قمحـــدوة
فَعْـــلالاء	برنـاســاء	فعَلّ	هلّقـــس

وغير ذلك.

٣ ـ من الخماسى أو الملحق به أو المزيد فيه

زاد سيبويه أبنية ثلاثة فقط هى:

البنـــاء	مثـــاله	البنـــاء	مثـــاله
فِعْلَـــوْل	بـــرذون	فُعَلِّيـــل	خزعبيـــل
فَعْلَلُـــول	قرطبـــوس		

هذا فى قسم الأسماء. أما فى قسم الأفعال فهى:

١ ـ من الثلاثى المزيد:

زاد سيبويه «افعوعل» و«افعوّل». وهما عند الفارابى فى أبنية الرباعى. فلا زيادة فى

الحقيقة

٢ ـ الرباعى أو الملحق به أو المزيد فيه

زاد سيبويه خمسة أبنية هى:

البنـــاء	مثـــاله	البنـــاء	مثـــاله
فَعْلَـــى	سلقـــى	فَعْنَلَ	قلنـــس
تفعلـــى	تسلقـــى	تَفَعْنَلَ	تقلنـــس
تمفعـــل	تمسكـــن		

ولا خلاف بينهما فى أبنية الثلاثى المجرد، سواء فى قسم الأسماء أو قسم الأفعال فكأن زيادات سيبويه تتركز فى أبنية الثلاثى المزيد من قسم الأسماء، وما عدا ذلك فزياداته طفيفة أو معدومة ألبتة.

أما الأبنية التى زادها الفارابى فمحصورة وهى:

من قسم الأسماء:

١ ـ الثلاثى المزيد:

البنـــاء	مثـــاله	البنـــاء	مثـــاله
أفْعَـــل	أصبـــع	إفْعلَّه	إكبـــرة
فَعالـــى	الشناحـــى	مُفْعَلان	مسحـــلان

فهذه سلمت له. وهناك زيادات أخرى لم تسلم له، بل تؤخذ عليه وهى: مُفْعل، مُفَعَّل، مُفَعِّل، مُفْتَعل، مُفْتَعِل، مُنْفَعِل، فَعَالَى، فهذه لم يكن من حقه أن يذكرها فى الأبنية.

أما الستة الأولى فلأنها لصفات جرت على بناء فعلها فلا وجه لذكرها[1]. وقد ذكر هو نفسه فى مقدمته أنه لن يذكر من الأبنية ما كان مبدوءا بميم من المصادر وأسماء المكان

(١) انظر الاستدراك ص١١

أو الزمان..و«سائر ما فى أوله ميم»[1] وأما البناء الأخير فكان يجب أن يتركه أيضاً لأنه لم يرد منه إلا الجمع[2]، وقد نص فى مقدمته على أنه لن يذكر من أمثلة الجمع ما لم يأت عليه واحد[3] (أى مالم يأت على وزنه مفرد). ولذلك أسقط الزبيدى فى تعداده لأبنية سيبويه ما كان خاصا بأبنية الجمع مثل مفاعل ومفاعيل وفواعل وفواعيل[4].. وقال: «لم نعن بعدد أبنية الجمع لأن الواحد يدل على جمعه. ولو صرنا إلى ذلك لعددنا قراويح فى الجمع وعددنا قرواحا فى الواحد ونحو ذلك فيتكرر العدد»[5].

٢ ـ الرباعى والملحق به.

سلم له ثلاثة أبنية هى:

البناء	مثاله	البناء	مثاله	البناء	مثاله
فُعَلِل	علبط	فَيْعال	بيطار	فَعْلُول	صعفوق

وما عدا تلك من الأبنية التى ذكرها الفارابى ذكرها سيبويه فى موضع آخر

٣ ـ الخماسى والملحق به:

زاد الفارابى ثلاثة أبنية هى:

البناء	مثاله	البناء	مثاله	البناء	مثاله
فَعَيَّلَة	هبيخة	فَعَلْلَلاَنة	قرعبلانة	فِعْيَلّ	قسيب

(١) ديوان الأدب ١/ ٨٨

(٢) لم يذكر الفارابى هذا البناء إلا فى كتاب ذوات الثلاثة وكتاب ذوات الأربعة. وكل ما مثل به من قبيل الجمع وهو: الحيارَى جمع حيران والغيارى جمع غيران (٣/ ٣٧٨) والرَّعاوى الإبل التى يعتمل عليها (٤/ ٦٢)

(٣) ديوان الأدب ١/ ٨٨

(٤) ذكرها سيبويه فى الكتاب ٢/ ٣١٨، ٣١٩

(٥) الاستدراك ص١٤

أما فى قسم الأفعال:

فقد زاد الفارابى بناء واحدا فى الرباعى والملحق به وهو:

البنـــــاء	مثاله
فَعْيَلَ	شريف

فإذا استعرضنا - بعد هذا - الأبنية التى تركها الفارابى، نجد معظمها من الأبنية النادرة التى لم يرد منها إلا لفظة أو لفظتان أو نحو ذلك. ولهذا كثيرا ما نجد سيبويه بعد أن يذكر البناء منها ومثاله يعقبه بوصف القلة أو الندرة كقوله:

١ - افعالّ مثل اسحار ولا نعلمه جاء اسما ولا صفة غير هذا[١].

٢ - أَفْنَعَل مثل ألندد وألنجج .. ولا نعلم إلا هذين[٢].

٣ - أَفْعَلى .. ولا نعلم إلا أجفلى[٣].

٤ - إفْعلاء .. ولا نعلمه جاء إلا فى الإربعاء[٤].

٥ - أَفعَلاء .. ولا نعلمه جاء إلا فى الأربعاء[٥].

٦ - فُعاعيل مثل سُخاخين، لا نعلم فى الكلام غيره[٦].

٧ - فَعْلَويل مثل قندويل وهندويل. ولا نعلم لهما نظيرا[٧].

٨ - فَعَالان مثل حماطان وهو قليل[٨].

٩ - فُوعال مثل طومار وهو قليل[٩].

١٠ - فَعَلَّى مثل عفرنى وهو قليل[١٠].

١١ - فُنْعُلاء مثل عنصلاء وهو قليل.[١١].

١٢ - فُنْعَلاء مثل خنفساء وهو قليل.[١٢].

(١) الكتاب ٢/ ٣١٦.
(٢) ٢/ ٣١٧.
(٣) ٢/ ٣١٧.
(٤) ٢/ ٣١٧.
(٥) ٢/ ٣١٧.
(٦) ٢/ ٣٢٠.
(٧) ٢/ ٣٣٦.
(٨) ٢/ ٣٣٠.
(٩) ٢/ ٣٢٢.
(١٠) ٢/ ٣٢٣.
(١١) ٢/ ٣٢٣.
(١٢) ٢/ ٣٢٣.

١٣- فَوعَلاء مثل حوصلاء وهو قليل [١].

١٤- فعَلَّنَى مثل عرضنى وهو قليل [٢].

١٥- فَعَلُّوَة مثل قمحدوة وهو قليل فى الكلام [٣].

١٦- فَعْلالاء مثل برناساء وهو قليل [٤].

ومعظم هذه الأبنية وغيرها مما تركه الفارابى قد أورده ابن قتيبة فى «أدب الكاتب» تحت عنوان «باب شواذ البناء». فإذا علمنا أن هذا الكتاب من أهم مراجع «ديوان الأدب» وأن الفارابى قد ألف شرحا له - أمكننا أن نجزم بأن الفارابى كان على علم بهذه الأبنية التى تركها وأنه أهملها عامدا، لا غافلا أو ساهيا.

وكذلك إذا استعرضنا الأبنية التى زادها الزبيدى نجد معظمها [٥] شاذا أو نادراً، فأولى بها كتب الشواذ والنوادر والغريب، ولذلك أهملها سيبويه.

٤- اصطلاحاته

ذوات الثلاثة وذوات الأربعة:

أطلق الفارابى اسم «ذوات الثلاثة» على ما يعرف بالأجوف، وذوات الأربعة على ما يعرف بالناقص. وبذلك أهمل التسمية الشائعة وآثر عليها هذه التسمية التى لم تحظ من الشهرة والذيوع بما حظيت به الأخرى.

فمن صاحب هذه التسمية؟ ولماذا آثرها الفارابى؟ وما سر إطلاقها؟

أما صاحب هذه التسمية فهم الكوفيون الذين ابتدعوها ثم استعملوها وروجوا لها.

وأول من رأيته يستعملها منهم «الفراء» (١٤٤ - ٢٠٧هـ) فقد نقل ابن السكيت عنه فى «إصلاح المنطق» أنه قال «... وليس فى ذوات الأربعة مَفْعِل بكسر العين إلا حرفان: مأقى العين ومأوى الإبل. قال الفراء: سمعتها بالكسر والكلام كله مَفْعَل .. قال وليس يأتى مفعول من ذوات الثلاثة من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان: مسك مَدْووف وثوب

---

(١) ٢/ ٣٢٣ (٢) ٢/ ٣٢٣

(٣) ٢/ ٣٣٧ (٤) ٢/ ٣٣٨

(٥) لم يرد فى ديوان الأدب من زيادات الزبيدى إلا أبنية ثلاثة هى: إفعلّة، فَعَلّلانة فعْيَلّ.

مصْوون[1].

وتردد هذا الاصطلاح بعد ذلك في كلام ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ولم يتخل عنه مرة واحدة في كتابه «إصلاح المنطق»[2]. وابن السكيت - كما هو معروف- من علماء النحو الكوفي ومن تلامذة الفراء[3]. وقد عقد بابا بعنوان: «باب ما يقال بالياء والواو من ذوات الثلاثة»[4]. ذكر فيه كلمات مثل أغير وأغور وتحوز وتحيز وتوّه وتيّه ... إلخ. وبابا آخر بعنوان: «ومما يقال بالياء والواو من ذوات الأربعة»[5]. ذكر فيه كلمات مثل حَكَوْت وحكيت.

وقد علق الخطيب التبريزي على هذا الإطلاق في كتابه «تهذيب إصلاح المنطق» فقال: «ترجم هذا الباب بأنه من بنات الأربعة والذي قبله بأنه من ذوات الثلاثة، وكلا البابين من ذوات الثلاثة لأن غار وحكى بابهما واحد، إلا أنه سلك في هذا طريقة الكوفيين، وذلك أنهم يقولون لما كان معتل العين من الأفعال هو من بنات الثلاثة وذوات الثلاثة ولما كان من معتل اللام هو من بنات الأربعة ...»[6].

ونحن نوافقه في أن هذا الاصطلاح من وضع الكوفيين[7]. ولكنا نخالفه في شيئين:

---

(١) ص٢٢٢.

(٢) انظر ص ١٤٢، ١٤٤، ٢٢٠.

(٣) بغية الوعاة والمزهر ٢/ ٤١٢.

(٤) ص ١٣٥ - ١٣٨.

(٥) ص ١٣٨ - ١٤٢.

(٦) ص ٢٤٢. وقد تصرف الجوهري في هذا الاصطلاح فاستعمل «الثلاثي» بدل «ذي الثلاثة» (الأجوف) و«الرباعي» بدل «ذي الاربعة» (الناقص) فقال «ويقال أيضا جرف هار خفضوه في موضع الرفع (أرادوا هائر. وهو مقلوب من الثلاثي إلى الرباعي، كما قلبوا شائك السلاح إلى شاكي السلاح (الصحاح - هور).

أراد أن يقول إن فعله مقلوب من «هار» الأجوف إلى «هرى» الناقص، ولذلك جاء على هار دون هائر.

ولم يفطن ابن برى إلى ذلك وظن أن الجوهري أراد بالثلاثي ما كان على ثلاثة أحرف وبالرباعي ما كان على أربعة أحرف، ولذلك عقب بقوله: «هذه العبارة ليست بصحيحة لأن المقلوب من هاير وغير المقلوب من الثلاثي .. ألا ترى أن هاريا وهايرا على وزن فاعل؟ وإنما أراد الجوهري أن قولهم هار على ثلاثة أحرف وهاير على أربعة أحرف ... (التنبيه والإيضاح ٢/ ٢٢٩).

ولو كان هذا هو مراد الجوهري لعكس العبارة فقال: «وهو مقلوب من الرباعي إلى الثلاثي» لأن المقلوب على أربعة أحرف والمقلوب إليه على ثلاثة.

(٧) جاء في «أدب الكاتب» لابن قتيبة ما نصه» وقال سيبويه وغيره ليس في الكلام من ذوات الأربعة مفعل بكسر

١ - دعواه أنهم يطلقون على معتل العين اسم بنات الثلاثة، وعلى معتل اللام بنات الأربعة كما يطلقون عليهما ذوات الثلاثة وذوات الأربعة، فلم أجد أحداً منهم استعمل اسم «بنات الثلاثة» أو «بنات الأربعة» وإنما يستعملون ذوات الثلاثة (فقط)، وذوات الأربعة (فقط). وابن السكيت نفسه الذى ادعى عليه أنه ترجم الباب بأنه من «بنات الأربعة» لم يقل ذلك وإنما قال «ذوات الأربعة»، كما جاء فى «إصلاح المنطق» تحقيق الأستاذين الجليلين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون[1].

والكوفيون كانوا على وعى وإدراك حين اختاروا ذوات الثلاثة وذوات الأربعة دون بنات الثلاثة وبنات الأربعة، لأن التعبير الثانى كثير التردد على ألسنة البصريين ويريدون بالأول الثلاثى، وبالثانى الرباعى، ويستعملون كذلك بنات الخمسة ويريدون به الخماسى. وقد تكرر هذا الاصطلاح فى كلام سيبويه عن الأبنية عشرات المرات، كما تكرر فى المنصف للمازنى (ت سنة ٢٣٦) والمقتضب للمبرد (ت سنة ٢٨٦) عدة مرات[2].

ولذلك ترك الكوفيون ما للبصريين للبصريين واختاروا ذوات الثلاثة وذوات الأربعة منعا للبس وتجنبا للاشتباه.

= العين وإنما جاء بالفتح نحو مرمى ومدعى ومغزى.

وقال الفراء قد جاء على ذلك حرفان نادران سمعتهما بالكسر وهما مأقى العين ومأوى الإبل (صـ٦١٨) وهذا يوهم أن البصريين أيضا كانوا يسمون الناقص «ذا الأربعة» وقد رجعت إلى كتاب سيبويه فوجدت نص عبارته «هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التى الياء فيهن لام فالموضع والمصدر فيه سواء، وذلك لأنه معتل وكان الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء ففروا إلى مفعَل إذ كان مما يبنى عليه المكان والمصدر وأما بنات الواو فيلزمها الفتح، لأنها يفعُل ولأن فيها ما فى بنات الياء من العلة (الكتاب ٢/ ٢٤٨).

ولهذا فنحن نرجح أن العبارة التى نقلها ابن قتيبة ليست عبارة سيبويه وإنما هى عبارة الفراء الموجودة فى «إصلاح المنطق» ولما كان هو وسيبويه يشتركان فى مدلولها فقد اكتفى ابن قتيبة بإيراد لفظ الفراء مراعاة للاختصار.

(١) صـ ١٣٨.

(٢) بالإضافة إلى ما وجدناه عند المبرد من خلط فى حديثه عن الأبنية نجده لم يدرك هذه التفرقة الاصطلاحية. ولذلك نراه فى المقتضب يستعمل بنات الثلاثة وذوات الثلاثة وبنات الأربعة مريدا الثلاثى والرباعى. وكذلك فعل الزجاج فى كتابه «سر النحو» (انظر ورقة ٤٧ ، ٤٨).

٢- تقييده معتل العين بقوله «من الأفعال» فهو يوهم أن هذا الإطلاق مقصور على الأفعال فقط، وليس ذلك بصحيح، فهو إطلاق عام فى الأسماء والأفعال.

أما لماذا اختار الفارابى هذه التسمية فلأنه كان ذا نزعة كوفية، ولذلك أكثر فى معجمه من استخدام مصطلحات أخرى للكوفيين انفردوا بها واشتهرت عنهم، ويعد إصلاح المنطق لابن السكيت وأدب الكاتب لابن قتيبة والغريب المصنف لأبى عبيد أهم المصادر التى استقى منها الفارابى مادته اللغوية - كما سنفصله فيما بعد - وكلها ينتمى أصحابها إلى المدرسة الكوفية.

ولكن ما سر هذه التسمية؟ ولماذا اصطلح عليها الكوفيون؟ أهو مجرد الرغبة فى مخالفة البصريين وحب الاستقلال عنهم؟ أم وراء ذلك حكمة وسبب؟

لم يصرح أحد من المتقدمين بسر هذه التسمية، كما لم يصرح به الفارابى؛ ولذلك أجهد المتأخرون أنفسهم فى محاولة تعليل ذلك والوقوف على سره. وأول من رأيته يحاول ذلك، الخطيب التبريزى (ت سنة ٥٠٢) فى تهذيب إصلاح المنطق إذ قال: «.. وذلك لأن (غار) إذا رددت الفعل إلى نفسك قلت (غرت) فيكون على ثلاثة أحرف، و(حكى) إذا رددته إلى نفسك قلت (حكيت) فيكون على أربعة أحرف[١]. ووافقه على ذلك الرضى (ت سنة ٦٨٨) فى شرحه لشافية ابن الحاجب فقال: سمى (الأجوف) ذا الثلاثة اعتبارا بأول ألفاظ الماضى، لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرفوا الماضى أو المضارع أن يبتدئوا بحكاية النفس نحو ضربت وبعت لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قلت وبعت[٢]. وقال: «وسمى المعتل باللام .. ذا الأربعة لأنه - وإن كان فيه حرف علة - لا يصير فى أول ألفاظ الماضى على ثلاثة كما صار فى الأجوف عليها، فتسميتها ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم ...»[٣].

ونحن نرى أن الكوفيين ومن لف لفهم لم يعنوا ذلك ولم يلمحوا هذه الصفة حين التسمية، وإنما كانوا أبعد نظرا وأعمق غورا من ذلك، فقد اهتدوا فى بحوثهم عن الأبنية

---

(١) ص ٢٤٢ ، ٢٤٣.

(٢) شرح الشافية ص ٣٤.

(٣) شرح الشافية ص ٣٤ ، ٣٥.

إلى حقيقة هامة، هى أن منتهى أبنية الأجوف هو الثلاثى لا يتجاوزه ومنتهى أبنية الناقص هو الرباعى لا يتجاوزه فاستفادوا من هذه الحقيقة فى وضع هذا الاصطلاح.

ونستطيع أن نستخلص هذه الحقيقة إذا تتبعنا الأبنية الموجودة فى «ديوان الأدب» ففى أبنية الأفعال لا نجد للأجوف محلا بين الرباعى منها. فمنتهى بناء الأجوف هو الثلاثى ومزيده، ولا يوجد فعل أجوف رباعى الأصول، فى حين أن باقى الأقسام جاء منها أفعال رباعية الأصول، فبناء «فعلل» جاء منه السالم والمضاعف والمثال والمهموز. وبناء «افعوعل» - وهو عند الفارابى من أبنية الرباعى - جاء منه السالم وذو الأربعة، وبناء «افعللّ» جاء منه السالم والمهموز. وهكذا لا نجد للأجوف وجودا بين الأفعال الرباعية ولذا كان جديراً بأن يسمى ذا الثلاثة.

وكذلك إذا تتبعنا الأسماء نجد أن منتهى بناء الأجوف فيها هو الثلاثى ومزيده، ولم يأت منه بناء رباعى الأصول، وإنما جاء منه بناءان ملحقان بالرباعى هما «فيعال» و«فيعول» نحو ديار وصياغ، وعيوق وقيوم. ومعنى إلحاقهما بالرباعى أنهما يشتملان على ثلاثة أصول ثم زيد عليها حرف لتبلغ حد الرباعى. فهما فى الحقيقة من أبنية الثلاثى، ولم تزد أصولهما على ثلاثة أحرف.

أما الناقص فاستحق اسم ذى الأربعة لأن منتهى بنائه وصل إلى أربعة أحرف أصول سواء فى الأفعال أو الأسماء. فهناك أفعال رباعية الأصول معتلة اللام جاءت على مثال «افعوعل» مثل اظروری أى أُتخم واعروريت الفرس أى ركبته عريا واحلَوْلَى الشئُ أى حلا واذلَوْلَى أى انطلق فى استخفاء واقلولى أى أشرف واحمومى أى اسودّ واثنونى أى انثنى.

وكذلك فى الأسماء لم يزد بناء الناقص على أربعة أحرف أصول، ولم يأت منه إلا بناء واحد من الرباعى الملحق بالخماسى وهو «فعوعل» مثل خَجَوْجَى للطويل الرجلين وشجوجى للطويل وشروری اسم جبل وقطوطى للذى يقارب المشى وقلولى للطائر الذى يرتفع فى طيرانه

وعدم تجاوز الناقص أربعة أحرف أصول هو - فى الحقيقة - وصف لا يختص به

وحده، فإنه يشاركه فيه أقسام أخرى[1]. ومع ذلك فإطلاق «ذى الأربعة» على الناقص هو فى مقابل إطلاق «ذى الثلاثة» على الأجوف لبيان الاختلاف بين القسمين مع احتواء أصول كل منهما على حرف من حروف العلة. وهذا وحده مسوغ لإطلاق هذا الوصف مع عدم اختصاصه به.

ولا شك أن هذا أولى من تعليل التبريزى والرضى، فإن نقص أحرف الأجوف عن الناقص، إنما يتحقق فى الفعل دون الاسم، فكلاهما فى حال الاسمية على ثلاثة أحرف نحو القول والرمى، وهو لا يتحقق فى الفعل إلا إذا اتصل به ضمير المتكلم أو المخاطب فقط فإذا أسند إلى ضمير الغائب بطل التفاوت نحو قال ورمى، بل إن الأمر ينعكس إذا اتصلت بهما تاء التأنيث نحو باعت ورمت أو أخذ منهما اسم الفاعل نحو قائل ورام فيصير الأجوف جديرا باسم ذى الأربعة، والناقص جديرا باسم ذى الثلاثة.

ثم أين هى الأحرف الثلاثة فى الفعل «قمت»، والأحرف الأربعة فى الفعل «رميت»؟ ومتى كانت تاء الفاعل داخلة فى بناء الكلمة معدودة بين أحرفها؟

الحرف المكرر:

١ - إذا كانت الكلمة مكونة من ثلاثة أحرف أصول وتماثل فيها حرفان مثل ددن وقلق وجلل، ففريق كبير من اللغوين يعدها ثنائية، أيا كان موضع الحرف المكرر فيها، ولذلك يقول ابن القطاع: « الثنائى ما كان على حرفين من حروف السلامة، ولا تبال إن تكرر فاؤه أو عينه»[2].

وواضح أن هذا الاصطلاح متفرع عن نظام التقاليب الذى اتبعه المعجميون الأولون مثل الخليل وابن دريد والأزهرى وغيرهم، فتقليبهم الكلمة وحشدهم التقلبات كلها فى مكان واحد جعلهم يعتبرون الكلمات السابقة كلها من باب واحد لأنها ستتماثل فى صورة من صور تقلباتها وستشترك فى موضع التكرير فيها.

أما سائر اللغويين فيعتبرون هذه الكلمات من الثلاثى، ويفرقون بينها فى التسمية

---

(١) لم يأت مما زاد على أربعة إلا السالم فقط، فكأن سائر الأقسام تشارك الناقص فى وصف ذوات الأربعة.

(٢) أبنية الأسماء والمصادر ص ١٢.

فيخصون ما تماثلت عينه ولامه مثل جلل، أو فاؤه وعينه مثل ددن باسم مضاعف الثلاثى، أما ما فاؤه ولامه متماثلان فلا يسمونه مضاعفا وإنما يعدونه من السالم[١].

٢- أما إذا كانت الكلمة على أربعة أحرف وكان حرفاها الأول والثالث من جنس واحد والثانى والرابع من جنس واحد، فالفريق الأول عدها كذلك من الثنائى، وسائر اللغويين على عدها من الرباعى واختصاصها باسم مضعف الرباعى[٢].

وقد اختلف العلماء بعد ذلك فى وزنها، فمنهم من وزنها على فعفل بتكرير الفاء فقط ومنهم من وزنها على فعّل واعتبر أن أصل ربرب ربْبب، فلما اجتمعت ثلاثة أحرف من جنس واحد أبدلوا من الأوسط حرفا من جنس الحرف الأول وهو الفاء، ومنهم من وزنها على فعفع بتكرير الفاء والعين[٣].

٣- أما إذا كان على أربعة أحرف وقد تكرر فيه حرف واحد مثل قرقم أو على خمسة وقد تكرر فيه حرف أو حرفان فقد كان ابن القطاع يسقط أحد المتماثلين ويضع الكلمة بعد ذلك تحت جنسها، فيضع قرقم فى الثلاثى، وكذلك صمحمح ودمكمك وكذُبْذُب وغير ذلك[٤].

أما ابن جنى فكان له رأى آخر فقد قال «اعلم أنك إذا استوفيت ثلاثة أحرف من الأصول ثم تكررت اللام قضيت بزيادتها نحو قردد. ولو قالوا قرّد لكان ثلاثيا أيضا لأن العين قد تكررت كما تكررت اللام .. ولكن لو وجدت بعد الراء من قردد .. لفظ الفاء لكانت الكلمة رباعية، لأن الفاء لم تكرر فى كلام العرب إلا فى حرف واحد وهو مرمريس، فلو قالوا قرقد .. لكان رباعيا ولم تكن الفاء مكررة .. ونظيره قرقل وفرفخ وزهزق .. ونظيره من ذوات الخمسة صهلق ودردبيس..[٥].

وهم بعد ذلك قد اتفقوا جميعا على عدم دخول هذا النوع فى قسم المضاعف بل اعتبروه من السالم.

---

(١) شرح الشافية ١/ ٣٤.
(٢) شرح الشافية ١/ ٣٤، شذا العرف ص ٢٧.
(٣) أبنية الأسماء والمصادر لابن القطاع ص ١٢.
(٤) أبنية الأسماء والمصادر ص ١٩
(٥) المصنف ١/ ٤٧، ٤٨.

وهكذا نرى أن الصرفيين وعلماء اللغة قد أكثروا من التقسيمات والتشعيبات وأرهقوا الباحث معهم وكلفوه من أمره عسرا. وقد رأى الفارابى أنه لو سلك هذا السبيل ونهج ذلك المنهج لحير الباحث معه حين البحث عن كلمة ولسد أمامه سبل الوصول إلى مراده، ولم يستفد من معجمه إلا من كان واسع الثقافة فى الصرف متخصصا فى معرفة المجرد والمزيد . وكم هؤلاء؟

ولذلك نجد الفارابى يسلك سبيلا أيسر بكثير من كل هذا، ولا يلجأ إلى هذه التقسيمات المحيرة التى تضل الباحث وتسلكه سبل الحيرة، وإنما وضع ضابطاً سار عليه وهو:

١ - لم يعتبر من مضاعف الثلاثى إلا ما تماثلت عينه ولامه فقط. أما ما تماثلت فاؤه وعينه مثل ددن وددان أو فاؤه ولامه مثل القرق والتابوت وسَدوس فقد عدهما من السالم[١].

وله الحق كل الحق فى ذلك لأن الصرفيين حينما فصلوا المضاعف عن السالم أسسوا ذلك على ما لاحظوه من انفراد كل قسم فى تصريفاته المختلفة بأحكام خاصة به. وهذان النوعان اللذان وضعهما الفارابى فى السالم يأخذان حكمه فى تصريفاتهما المختلفة، فهو أولى بهما من قسم المضاعف. أما ما تماثلت عينه ولامه فهو الذى يخالف السالم فى أحكامه، ولذلك حق أن يفرد بكتاب مستقل.

٢ - أما النوع الثانى فقد عده من الرباعى وسلكه فى كتاب المضاعف وسماه باسم المكرر ووزنه على فعلل.

٣ - أما النوع الثالث فكانت قاعدته فيه أن تكرير الحرف إذا خرج بالكلمة إلى وزن من أوزان الرباعى أو الخماسى، وبعبارة أخرى إذا أنتج وزنا له نظير من الرباعى والخماسى الذى لم يتكرر فيه شىء، اعتبر الحرف أصليا وأدخله فى حسابه فى الميزان ووضع الكلمة فى بنائها على أساس ذلك، ووزنها على اعتبار أصالة الحرف. أما إذا لم يخرج بالكلمة إلى وزن من أوزانهما عده مزيدا وأسقطه من حسابه

---

(١) ديوان الأدب ١/ ٢٣٢، ٢٤٨، ٣٧٠، ٣٨٣، ٣٩١.

ولذلك نجد مثل عُرُدَ وجبُنَ وخُلَّب فى مزيد الثلاثى بخلاف نحو فسطاط وقُرطاط وجلباب وحدرد وقرقف وقرقل فمكانها فى الرباعى، ونحو شعبعب وصمحمح وحفلَّج وسفنَّج وشرمَّح فمكانها فى الخماسى.

وبذلك قلل الفارابى الأقسام وجمع الشتيت وضم النظير إلى النظير واستطاع أن يتخلص من الأوزان الغريبة التى ذكرها سيبويه والزبيدى وابن القطاع وغيرهم، وأن يجمع عدة أبنية فى بناء واحد.

اللفيف:

سمى الصرفيون المعتل بحرفين لفيفا وقسموه إلى قسمين، لفيف مقرون وهو ما اعتل بالفاء والعين أو العين واللام، ولفيف مفروق وهو ما اعتل بالفاء واللام[١].

ولكن الفارابى قصر هذه التسمية على نوع منها، فخصه بما اجتمع فيه الحرفان المعتلان مثل طوى يطوى ولوى يلوى.[٢] أما ما سماه الصرفيون باللفيف المفروق فلم يخصه باسم، وانما ألحقه بالمثال بعد قوله: ومن المعتل العجز.

الخفض:

يطلق الكوفيون على الجر كلمة الخفض، وقد تردد هذا الاصطلاح كثيرا فى كلام الفراء[٣]، وثعلب[٤]، واستعمله الفارابى كذلك[٥].

الإجراء:

كان الفارابى يطلق على الصرف لفظ «الإجراء» وعلى ما يصرف: ما يجرى. وعلى ما لا ينصرف: ما لا يجرى، كقوله: «عمر من أسماء الرجال»[٦]. وهو لا يجرى»، وقوله

---

(١) شرح الشافية ١/ ٣٢.

(٢) نص عبارته «وباب من العربية يقال له اللفيف لاجتماع الحرفين المعتلين فيه وهو مثل طوى يطوي ولوى يلوى».

(٣) انظر معانى القرآن فى مواضع متعددة.

(٤) مجالس ثعلب ١/ ٦٠، ١٥٨، ١٦٠، ٢٤٩.

(٥) ديوان الأدب ١/ ١٠٢، ١٧٩ وغيرهما.

(٦) ١/ ٢٥٣.

«جاء بعُلَق فُلَق وهى الداهية لا يجرى»[1].

وهذا الاصطلاح كثير التردد فى كلام الكوفيين، كقول الفراء «أشياء فى موضع خفض لا تجرى» وقوله «القُراء على إجراء سبأ .. ولم يجره أبو عمرو بن العلاء».

المثقَّل الحشو:

كان يعنى به المضعف العين[2].

اسم الحال التي يفعل عليها:

كان يعنى به اسم الهيئة[3].

الفعل الواقع وغير الواقع:

كان يستعمل الأول بمعنى الفعل المتعدى والثانى بمعنى الفعل اللازم. وهذا الاصطلاح كثير التردد فى كلام الكوفيين. وأول من وجدته يستعمله الفراء [4] وتكرر كذلك فى كلام ابن السكيت[5]. ومع ذلك كان الفارابى يستعمل الفعل المتعدى والفعل اللازم[6].

ما يعتمل به ويُنقل:

كان يطلقه على ما يسميه الصرفيون اسم الآلة كقوله «وإذا كانت الميم مكسورة والعين مفتوحة (مِفْعَل) فهو ما يُعتمل به وينقل»[7]. وقد سبقه إلى هذا الاصطلاح ثعلب فى فصيحه[8]، وابن السكيت فى إصلاح المنطق [9] وابن قتيبة فى أدب الكاتب[10].

الأسماء المبهمة:

كان يعنى بها الفارابى أسماء الإشارة. وقد تردد هذا الاصطلاح كثيرا فى كلام البصريين والكوفيين مثل سيبويه[11]، والزجاج [12] وابن قتيبة[13]، ومنهم من عنى به كذلك الاسم الموصول والضمائر وما أشبهها.

---

(١) ١/ ٢٥٤.
(٢) ١/ ٧٧ وغيرها.
(٣) ١/ ٧٩.
(٤) إصلاح المنطق ص ٢١٥.
(٥) المرجع السابق ص ٢١٧، ٢٢٠.
(٦) انظر ١/ ٨٠، ٨٩، ٩٠، ٢/ ٣٣٧ وغيرها.
(٧) ١/ ٨٣.
(٨) ص ٢٨.
(٩) ص ٢١٨.
(١٠) ص ٣٨٦.
(١١) الكتاب ١/ ٢٥٦.
(١٢) سر النحو و٤٨.
(١٣) أدب الكاتب ص ٢٧٧.

المبحث الثالث

التذييلات

أتبع الفارابى كثيرا من أبواب الأفعال بفصول تذييلية تناول فيها بالتفصيل أنواع المشتقات وتعرض لكثير من الأحكام التصريفية العامة. وكان غرضه من ذلك الجمع بين المادة اللغوية المسموعة، والأخرى المقيسة. وبذلك يضم معجمه أكبر قدر ممكن من ألفاظ اللغة، ما لا ضابط له بالنص عليه، وما له ضابط بذكر قاعدته وكيفية اشتقاقه.

وكان تركيزه فى هذه التذييلات على أمور:

١- بيان المصادر من كل باب كقوله فى باب فعَل يفعُل: «والمصدر السالم (أى القياسى) فى هذا ما كان على الفَعْل أو الفُعول؛ الفَعْل للمتعدى فى القياس والبناء والفُعول للازم ويتبادلان. وربما اجتمعا مثل قولك سكت سَكْتا وسُكوتا .. وربما جاء المصدر من هذا الباب على فُعْل وهو قليل، وعلى فعْل وهو أيضا فى القلة مثل الأول وهما من أبنية الأسماء ... ويجىء على فَعَل وليس من قياس مصادر هذا الباب .. وربما جاء على الفَعال وهو من أبنية الأصوات والأدواء وما قاربهما .. ويجىء على فعالة إذا كان كالولاية للشىء كما تقول كتب كتابة .. وفعْلَة قليلة وهى جنس من الفعل والحال التى يفعل عليها، واختلطت بالمصادر فى بعض الكلام كقولك رَقَب رقْبة وفطن فطْنة .. وكذلك الفَعْلة قليلة، وهى من بناء المرة الواحدة، وربما جاءت فى موضع المصدر كقولك الرَّجْفة والرَّحمْة .. ويجىء على فَعَلان إذا كان معناه الحركة والذهاب والمجىء كقولك خفق القلب خفقانا.. ويجىء على فعلان وهو قليل فى هذا نحو كتم كتمانا، وفُعلان جد قليل نحو بطَل بُطْلانا، وقد جاء على فعيل وهو نزر جداً .. وفَعالية قليلة كقولهم عَلَن الشىءُ علانية. .. وقد جاء على فَعَاله، وليس من بنائه وهو من بناء الطبائع (يعنى فعُل يفعُل) ... ويجىء على فَعال، وذلك قولك كَسَد كسادا .. وعلى فعال نحو كتب كتابا .. ويجىء على فَعِل وهو قليل عزيز وهو قولك خَنَق خَنَقا ....[1].

٢- بيان النعوت من كل باب وذلك كقوله فى باب «فعِل يفعَل»: وما كان واقعا (أى

---

(١) ديوان الأدب ٢/ ١٣٩ وما بعدها.

متعديا) من هذا الباب فإن نعته على فاعل مثل قدمت البلد فأنا قادم وركبت الدابة فأنا راكب، وربما جاء على فاعل وفعِل مثل قولك حَذِر الأمرَ فهو حاذر وحذر قال الشاعر:

حَذِرٌ أمورا لا تُخاف وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

وما كان غير واقع فإن نعته فى أكثر الكلام على فَعِل وربما جاء على فَعِل وفاعل مثل قولك لبث فهو لابث ولبِث قال الله تعالى: «لابثين فيها أحقابا» وقرأ بعضهم: لَبِثين فيها .. وقد يأتى النعت من هذا الباب على فَعيل وهو مثل قولك سلم فهم سليم .. وما كان من النعوت على معنى الجوع والعطش وما قاربهما أو ضادهما فهو على فَعْلان مثل قولك جوعان وشبعان وعطشان وريان .. وربما جاء النعت فى هذا الباب على فَعْل مثل شَكِسَ فهو شَكْسٌ وشَثِنَ كفه فهو شَثْن الكف .. قال امرؤ القيس:

وتعطو برَخْص غير شَثْن كأنه أساريعُ ظبى أو مساويكُ إسْحِلِ

وقد جاء بعض النعوت على فَعِل وفعُل جميعا، قالوا عجِل وعَجُل وحذِر وحذُر...[1].

٣- كيفية أخذ اسم الزمان والمكان والمصدر الميمى كقوله فى باب «فعَل يفعل»: و«المَفْعل إذا أريد الموضع مكسور. وهذا مذهب يُفرد به هذا الباب من بين أخَواته وذلك أن المواضع والمصادر فى غير هذا الباب يُرَدُّ كلها إلى فتح العين .. ولم يُكْسَرْ شىء فيما سوى المكسور إلا فى حروف معدودة.. وهى المسجد والمطلع والمنسك والمسكن والمنبت والمفرق وقد جاء فى بعضها الفتح أيضا»[2].

وقوله فى باب «أَفْعَلَ»: و«الموضع من هذا الباب على مُفْعَل بضم الميم وفتح العين. قال الله تعالى: «وقل رب أدخلنى مُدْخَل صدق وأخرجنى مُخْرَج صدق». والموضع والمفعول والمصدر صورة واحدة..»[3].

٤- كيفية أخذ فعل الأمر وضبط ألفه فى كل باب كقوله فى باب «فَعَّل» الأمر من هذا الباب كَلِّمْ بغير ألف لتحرك الحرف الثانى فى يُفَعِّل. وتحركه لمجاورته حرفا ساكنا وهو الحرف المدغم فى مثله[4].

---

(١) ديوان الأدب ٢/ ٢٥٦ وما بعدها.
(٢) ٢/ ١٩٠.
(٣) ٢/ ٣٣٦.
(٤) ٢/ ٣٧٩.

وقوله فى باب «فاعَلَ»: «الأمر من هذا الباب فاعلْ بغير ألف لتحرك الحرف الثانى فى يُفاعل. وإنما تحرك لمجاورته ألفا لينة، والألف اللينة لا تكون إلا ساكنة»(١).

وقوله فى باب «فعَل يفعَل» : «وألف الأمر تضم من المضموم العين فى المستقبل لأنها ألف وصل. وإنما جلبت لسكون الفاء فى «يفعُل» وكانت هذه الألف لا حكم لها فأُتبعت العين. وكسرت فى باب «يَفْعَل» فرقا بين الأمر والخبر»(٢).

وقوله فى باب فعَل يفعل المثال «الأمر من هذا الباب عدْ بحذف الواو، لأن الأمر أبدا يُبنى على المستقبل. وكان المستقبل منه حذفت واوه»(٣).

وقوله فى باب فعَل يفعل مما اعتلت فاؤه ولامه: «الأمر منه قهْ بهاء تدخلها، لأن العرب لا تنطق بحرف واحد، وذلك أن أقل ما يُحتاج إليه للبناء حَرفان، حرفٌ يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، لأن الحرف الواحد لا يحتمل ابتداء ووقفا معا، لأن هذا حركة وذاك سكون وهما متضادان فلا يجتمعان، فإذا وصلته بشىء ذهبت الهاء استغناء عنها»(٤).

٥- معانى صيغ الزوائد، كقوله فى باب «أَفْعَلَ»:

وهذا الباب يأتى لوجوه كثيرة :

من ذلك أن يأتى أفعل بمعنى فَعَل سواء مثل قولك سَعده الله وأسعده، ونبت البقلُ وأنبت، وأنشد الفراء:

رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم قطينا لهم حتى إذا أنبت البقلُ

أى نبت. ومن ذلك قراءة من قرأ: تُنبت بالدهن. ويجوز أن تكون الباء زائدة .. ومنه أن يكون أفعل مجاوز فَعَل إذا كان لازما مثل قولك أقعده فقعد وأجلسه فجلس.

ومنه أن يكون أَفْعَلَ: جاء بذلك كقولك أَلام أى أتى بما يُلام عليه، وأَخسَّ أى أتى بخسيس.

ومنه أن يكون أَفْعَلَ بمعنى حان منه ذلك كقولهم أصرم النخلُ وأقطف الكرمُ.

---

(١) ٢/ ٣٩٣.

(٢) ٢/ ١٣٩.

(٣) ٣/ ٢٥٦.

(٤) ٣/ ٢٥٨.

ومنه أن يكون أفعل الشيءُ أى صار ذلك فى إبله وغنمه وأصحابه وأشباه ذلك كقولك أقطف الرجل: صارت دابته قطوفا، وأخبث الرجلِ: صار أصحابه خبثاء، ومنه أن يكون أفعلت الشيءَ بمعنى وجدته كذلك كقولك أحمدْتُ الرجلَ وجدته محمودا.

ومنه أن يكون أفعَلَ لازم فَعَّل كقولك فطَّرته فأفطر وبشَّرته فأبشر ..

ومنه أن يكون أفعل الرجلُ صار إلى ذلك كقولك أقهر الرجلُ أى صار إلى حال يقهر عليها.

ومنه أن يكون أفعل مخالفا لفعَل نحو أفرى الأديمَ قطعه على جهة الإفساد وفراه قطعه على جهة الإصلاح.

ومنه أن يكون أفعل بمعنى فعَّل سواء نحو أخبر وخبَّر.

ومنه أن يكون أفعل على معنى لايراد به شيء من هذه المعانى إنما هو بناء على حياله نحو أشفق عليه وألح فى المسألة[1].

٦- أحكام تخص بعض الأبواب دون بعض ومن ذلك:

أ- ذكره سر المخالفة بين حركة الماضى الثلاثى ومضارعه، كقوله فى باب فعَل يفعُل: «وذلك أن الماضى مخالف للمستقبل فى المعنى فوجبت المخالفة بينهما فى بناء أمثلتهما، فلما فُتحت العين فى الصدر (الماضى) لزم ضمها أو كسرها فى التلو (المضارع)، ولم يجز فتحها إلا أن يعتل الحرف (بمعنى أن توجد فى الحرف علة تلحقه بأن يكون فيه أحد حروف الحلق)، ولما كسرت فى الصدر وجب فتحها أو ضمها فى التلو، ولم يجز كسرها فاستعمل من هذين المذهبين أحدهما، وأهمل الآخر إلا فى الشاذ مثل نعِم ينعُم وفضِل يفضُل..»[2].

ب- ذكره السر فى اشتمال باب فعَل يفعَل على أحد حروف الحلق وهو قوله: «وهذا الباب ليس من دعائم الأبواب لأنه لا يصح إلا أن يكون موضع العين منه أو اللام أحد حروف الحلق، وهى العين والغين والهاء والحاء والخاء والهمزة.

---

(١) ٢/ ٣٣٦ وما بعدها.

(٢) ديوان الأدب ٢/ ١٣٨، ١٣٩.

ولم يرض ابن جنى باعتبار هذه الأمثلة ونحوها من الشاذ، وإنما عدها من تداخل اللغات وتركبها (الخصائص ١/ ٣٧٥). وشرح ذلك بقوله: «فنعم فى الأصل ماضى يَنْعُم فى الأصل مضارع نعْم ثم تداخلت اللغتان فاستضاف من يقول نعم لغة منيقول ينعِم فحدثت هناك لغة ثالثة (الخصائص ١/ ٣٧٨)

وذلك أن هذه الحروف متسفلة المخارج فشابوا ذلك بشيء من التصعد ليعتدل الكلام وهذا في الأصل إنما هو يفعُل أو يفعِل فلما ألحقت هذه العلة رد إلى الفتح»[1].

جـ- حديثه عن لزوم باب فعُل يفعُل وسر التزام الضم في الماضي والمضارع معا، وذلك قوله: «وهذا الباب للطبائع فلذلك لم يأت واقعا، لا يكون فعُلته إلا كلمة واحدة رواها الخليل، قال وهي قولك: رَحُبَتْكَ الدار»[2] وقوله: «وإنما ضُم المستقبل من هذا ولم يخالف به في بناء الماضي ... وذلك أن الضمة جعلت دليلا على الطبائع فإذا كسرت أو فتحت ذهب ذلك المعنى[3].

---

(١) ديوان الأدب ٢/ ٢٢٢. وتعليل الفارابي هنا مخالف لما قاله سيبويه في الكتاب. يقول سيبويه: «وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو. وكذلك حركوهن إذا كن عينات. ولم يُفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء لأنها من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيز على حدة. فإنما تتناول للمرتفع حركة من مرتفع وكره أن يتناول للذي قد سفل حركة من هذا الحيز» (الكتاب ٢/ ٢٥٢).

والعبارتان تتفقان في اعتبار حروف الحلق متسفلة المخارج وأن هناك ملاءمة بين الفتحة وهذه الحروف ولكنهما تختلفان في تحديد هذه الملاءمة.

فالفارابي يرى أن الفتحة متصعدة وحروف الحلق متسفلة وخلط بينهما ليشوب الفعل شيء من التصعد في حين أن سيبويه يرى أن الفتحة من حيز حروف الحلق فهي متسفلة مثلها.

والدراسات الصوتية الحديثة وإن وافقتهما في وجود ملاءمة بين الفتحة وهذه الحروف فهي تخالفهما في تحديد هذه الملاءمة. يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «إن أصوات الحلق تناسب في الغالب وضعا خاصا للسان يتفق مع ما نعرفه من وضعه في الفتحة» (من أسرار اللغة ص٣٣)، وما تعرفه من وضع اللسان في الفتحة يتلخص في أنه يبلغ أقصى ما يمكن أن يصل إليه من هبوط في قاع الفم، والفراغ بين اللسان والحنك حينئذ يكون أوسع ما يمكن في هذا الوضع (الأصوات اللغوية ص٣٧). وبما أن حروف الحلق ليس لها نقطة التقاء في الفم فقد ناسبها المجرى المتسع مع الفتحة.

(٢) ديوان الأدب ٢/ ٢٧٨

(٣) ديوان الأدب ٢/ ٢٧٩، ويقرب هذا من تعليل ابن جني في الخصائص وهو قوله: «وأما موافقة حركة عينه فلأنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه. ألا تراه غير متعد ألبتة. وأكثر باب فعِل وفعِل متعد. فلما جاء هذا مخالفا لهما. خولف بينهما وبينه، فوفق بين حركتي عينه وخولف بين حركتي عَينيهما (الخصائص) ١/ ٣٧٦ وقريب منهما ما قاله الدكتور إبراهيم أنيس من احتمال كون «هذه الأفعال في الأصل مفتوحة في الماضي، ثم لقصد المبالغة في معناها حولت في الماضي فقط إلى صيغة أخرى، وذلك بضم العين. ويستأنس لهذا الرأي بما يذكر، النحاة من إمكان تحويل «فعِل» حين يراد الدلالة على أن معناه صار كالعزيزة في صاحبه أو للتعجب فينسلخ حينئذ عن الحدث.

فليس هذا الباب باب أصلياً من أبواب الثلاثي وطرق اشتقاقه، وإنما هو فرع الباب آخر لقصد الزيادة في معنى الفعل أو تخصيص المعنى بعد أن كان عاماً (من أسرار اللغة ص٣٨)

د ـ ذكره كثيراً من أحكام الإعلال فى أبواب المثال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة كقوله فى باب فعِل يفعَل من المثال «الأمر من هذا الباب: ايجل وأصله بالواو فصارت ياء لكسرة ما قبلها. ولم تحذف الواو فى هذا الباب لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ولا بين فتحة وكسرة»(١).

وقوله فى باب فعَل يفعُل من ذوات الثلاثة: «قال كان فى الأصل قَوَل وبعضهم يقول قَوُل، ولكل مذهب تطرد عليه العلل، فلما تحركت القاف سكنت الواو ثم جرتها فتحة القاف إليها فصارت ألفا. فإذا قلت يفعل، قلت: يقول، وكان فى الأصل يَقْوُل على زنة يكتب إلا أن الواو بنيت على السكون، فلما سكنت نقلت حركتها إلى القاف قبلها فحركت بحركتها لئلا يجتمع ساكنان. فإذا أمرت قلت: قُلْ وكان فى الأصل «أقْوُل» على زنة اكتب، إلا أن القاف لما حركت لتلك العلة سقطت الألف لأن علة اجتلاب الألف سكون الحرف المبتدأ، وسقطت الواو لاجتماع ساكنين، لأن اللام سكنت مع سكون الواو. فإذا ثنّيت قلت قولا فأعدت الواو إلى موضعها لتحرك اللام، وإنما تحركت لمجاورتها ألف التثنية، وكذلك أمر الجميع والمؤنث ومثناه، حتى إذا صرت إلى جمع المؤنث حذفت الواو لسكون اللام. والفاعل منه قائل بالهمز، وإنما هُمز لأن الواو من حظها السكون فاجتمعت معها ساكنةٌ ألفُ فاعل وهى ساكنة فلم يستقم حذف الواو لئلا يشتبه الكلام بالماضى، ولم تبدل منها ياء كراهية أن تخلط ذوات الواو بذوات الياء، فأبدلت منها همزة لأنها أختها. والمفعول مَقُول، وكان فى الأصل مَقْوُول فسكنت الواو الأولى ونقلت حركتها إلى القاف ثم سقطت إحدى الواوين لاجتماع الساكنين(٢).

تعقيب:

أهم ما نخرج به من هذه التذييلات:

١ ـ دلالتها ـ بالإضافة إلى المقدمة ـ على عقلية الفارابى الجدلة ومهارته فى الاستدلال ولباقته فى التخريج وحسن تعليله للأحكام وفقهه للغة العرب ووقوفه على أسرار تصريفاتها كقوله فى باب أفعل: «والأمر من هذا الباب بفتح الألف من غير أن تنظر إلى

---

(١) ديوان الأدب ٣/ ٢٦١

(٢) ديوان الأدب ٣/ ٤٠١

لحرف الثالث فى «يُفعل»، وإنما فتحت لأن أصل الأمر أن يخرج على صورة المستقبل بعد إزالة الزائدة منه، فما بقى عليه الفعل فهو صورة الأمر وبناؤه، مع تسكين آخره.. ألا ترى أنك إذا أمرت من تقبَّل يتقبل قلت تَقَبَّلْ، فقد وجدت فيه صورة المستقبل بعد إزالة أوله عنه وتسكين آخره.. ونحتاج فى بعض المواضع إلى ألف الوصل ليبتدأ بها، وذلك إذا كان الحرف الذى يلى الزائدة حرفا ساكناً، فلما سقطت الزائدة لم يمكن أن تبدأ بساكن فاجتلبت الألف ليقع بها الابتداء، وذلك مثل قولك اقتُل واضرِب واشرَب، ثم جئنا إلى هذا الباب ففتحنا الألف منه فى الأمر لأن أكرم يُكرم هو فى الأصل أكرم يؤكرم.. فأسقطت الهمزة الأولى فى الخبر عن المتكلم لاجتماع همزتين ثم بنيت أخواته عليه وأخرج الأمر مخرج قَرْمط ودحرج.. والمصدر من هذا الباب يجىء مكسور الألف فرقا بين المصدر والجمع مثل الإصباح والأصباح»[1].

وقوله فى باب فعَل يفعِل المضاعف:

«إذا أمرت من هذا الباب كسرت الألف بناء على «يفعِل» ومجراه كمجرى المضموم العين إلا أنه لا يجوز أن تضم اللام[2] فيما أدغم من الأمر فى مثل قولك «نِمَّ»، لأنه ليس قبل ذلك ضمة فتتبعها إلا أنها إذا اتصلت بالهاء جاز ذلك كقولك» نِمُّهُ تتبعها الضمة التى بعدها فى الهاء»[3].

وقوله فى باب فعَل يفعِل من المثال:

«الأمر من هذا الباب «عِدْ» بحذف الواو لأن الأمر أبدا يبنى على المستقبل وكان المستقبل منه حذفت واوه. واختلفوا فى علة حذفها فقال بعضهم حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة وهما متجانسان والواو مضادتهما.

فإن قال قائل فهذه قد حذفت إذا وقعت بين ياء وكسرة فما بالها تحذف إذا وقعت بين تاء وكسرة أو ألف وكسرة أو نون وكسرة ـ قيل له: هذه الثلاث مبدلة من الياء والياء هى الأصل. والدليل على هذا الحكم أن فَعَلْتُ وفعْلنا.. مبنيات على فَعَل.

«وقال غير هؤلاء إنما حذفت الواو ليكون ذلك فرقا بين ما يقع وبين ما لا يقع، فما وقع كان بحذف الواو وما لم يقع كان بإثباتها.. فإن قال قائل: كيف خص الواقع منهما

---

(١) ٢/ ٣٣٥ (٢) سبق أن قال الفارابى فى المضموم العين إنه يجوز فى لامه الضم والفتح والكسر.
(٣) ٣/ ١٤٥

بحذف الواو؟ قيل له لأن المفعول من تمام الكلام متصل بالحديث فصارت هذه الكلمة أولى بالحذف لطولها.

«وقال غيرهم: حذفت الواو لوقوعها بين فتحة وكسرة، فيدخل على القائل بهذا أنه يقال موقِع وموضِع وموعِد وما أشبه ذلك.. فله أن يخرج بأن يقول إن هذه فى الأسماء، وحكم الأسماء خلاف حكم الأفعال لخفة الأسماء وثقل الأفعال، وكانت الأسماء لخفتها تحتمل ما لا تحتمله الأفعال لثقلها»(١).

٢ ـ تكشف هذه التذييلات ـ بالإضافة إلى المقدمة ـ عن مكانة الفارابى اللغوية، وتبين عن غزارة محفوظاته ووفرة محصوله وسعة اطلاعه على لغة العرب وتمكنه من ناصيتها، وأنت تلمس ذلك بوضوح فى استقصائه لأوجه ما يعرض له من القضايا وفى تلك الأحكام الحاسمة الجازمة التى يقرر بها أن العرب تستعمل هذا اللفظ أولا تستعمله، أو أن مشهورى الثقات حكوا ذلك البناء أو لم يحكوه، أو أن هذا البناء مستعار من بناء آخر، أو أنه خاص بالأسماء، ونحو ذلك:

كقوله فى باب فعُل يفعُل: «وبناء مصادر هذا الباب مقصور على ثلاث صور، فَعالة وفُعولة وفَعِل نحو خطُب خَطابة وجعُد جُعودة وعظُم عِظَما، فأما غيرهن فبناء غيره اختلط به ودخل فيه واستعير له وذلك نحو كرُم كَرَما، استعير له الفَعَل من «فعِل يفعَل».. ودخل فى هذا الباب بعض أمثلة الأسماء كما دخل فى غيره، وذلك مثل قولك جمُل جمالا وسخُو سخاء»(٢).

وقوله أثناء حديثه عن الأمر من فعَل يفعُل المضاعف: «والإظهار لغة أهل الحجاز قال الله تعالى: «واغضُض من صوتك» وقال الدؤلى:

اعـــدد(٣) مـن الرحمـن فضـلا ونعمة ∴ عليك إذا ما جاء للخير طالب

---

(١) ٣/ ٥٦

(٢) ٢/ ٢٧٨

(٣) فى أمالى القالى: وعُدّ.. (٢/ ٢٠٢)

ولم يرد البيت فى الأغانى ولا فى معجم الأدباء، كما لم يرد فى ديوان أبى الأسود تحقيق عبدالكريم الدجيلى وإ فى أبيات ذل الديوان صـ٢٢٩ نقلا عن الأمالى، والبيت برواية الفارابى فيه خرم (تحويل فعولن إلى عولن)

والإدغام لغة أهل نجد قال جرير:

فغُضَّ الطرف إنك من نُمير ∴ فلا كعبا بلغت ولا كلابا

وفى الأمر إذا أدغم ثلاث لغات: الفتح والضم والكسر إذا كان الفعل على يفعُل مضموم العين، والفتح أكثر. فمن فتح فلخفة الفتحة لأن اللام كانت ساكنة فلما سكن ما قبلها ردت هذه إلى الفتح لئلا يجتمع ساكنان، ومن ضم فعلى إتباع اللام ضمة الحرف قبلها، والعرب تتبع الشيء الشيء كثيرا، قال الله تعالى: «قل انظروا ماذا فى السموات الأرض» فتضم اللام وتكسر فمن ضم فعلى إتباع اللام الضمة التى قبلها، ومن كسر فعلى أن الساكن إذا حرك كان مرجعه إلى الكسر...»(١).

وقوله فى باب فعَل يفعُل من المثال «يقال وجَد يجُد. وهذه يتيمة لا أخت لها، وهى مع ذلك لغة عامر وحدها»(٢).

وقوله: «فإذا كانت العين مضمومة (مَفْعُل) فإن الكسائى يقول: ليس على هذا البناء إلا حرفان: مَكْرُم ومعَوُن»(٣).

وقوله «وأصل ضيزى بالضم، لأنها نعت والنعت لا يكون على فِعْلى، وإنما فُعْلى من أبنية الأسماء مثل الشِّعْرى»(٤).

وقوله «كل ما كان على فِعَّال من الأسماء أبدل من أحد حرفى تضعيفه ياء، مثل دينار وقيراط»(٥).

وقوله «فعل قليل فى الأسماء والصفات»(٦).

وقوله «مَفْعِل ليس من البناء. وقد جاء حرفان نادران منْتِن ومنْخِر لم يأت غيرهما(٧).

٣ ـ اشتمالها ـ هى والمقدمة ـ على كثير من النظريات اللغوية ومنها ما لا يزال معترفا به حتى الآن، كنظرية التوهم، أما ما يعرف الآن باسم القياس الخاطىء، كقوله فى باب الافتعال من المثال كالاتزان «وقد بُنيت على هذا الإدغام أسماء من المثال توهما أن التاء أصلية، لأن هذا الإدغام لا يجوز إظهاره فى حال، فمن تلك الأسماء التُّخَمة والتُّجاه والتُّراث والتقوى والتُّكَلة والتُّكْلان والتُّهَمة»(٨).

---

(١) ٣/ ١٣٥، ١٣٦ (٢) ٣/ ٢٤٨ (٣) ١/ ٨٢
(٤) ٣/ ٣٧٩ (٥) ١/ ٣٣٨ (٦) ١/ ٨١
(٧) ١/ ٨٣ (٨) ٣/ ٢٨١

ونظرية المخالفة بين حركة الماضى والمضارع فى الثلاثى المجرد، وقد سبق الحديث عنها.

٤ ـ ظهور شخصيته فيها، واهتداؤه إلى حقائق غابت عن ذهن السابقين وتعبيره عن رأيه الخاص فى كثير من الأحيان:

أ ـ كقوله: واختلفوا فى ياء مَخيط، فقال بعضهم إنها الياء الأصلية والذى حذف واو مفعول ليُعرف الواوى من اليائى، وقال آخرون إنها واو مفعول قلبت ياء والذى حذف الياء الأصلية. وهذا هو القول، لأن الواو مزيدة للبناء ولا ينبغى لها أن تحذف، والأصلى أحق بالحذف لاجتماع الساكنين..[1].

ب ـ ومن ذلك تركه عد همزة الوصل من حروف الزيادة بخلاف السابقين، فاستفعل عنده مزيدة بالسين والتاء فى أولها، وافتعل مزيدة بالتاء بين الفاء والعين، وانفعل مزيدة بالنون فى أولها.

وهذا سليم جدا لأن الألف هاهنا ليست من حروف المعانى وإنما جىء بها لمجرد التوصل للنطق بالساكن دون أن يكون لها تأثير فى معنى الصيغة. ومما يدل على تفطنه لذلك وقصده إليه قصدا أنه عد ألف المفاعلة من حروف الزيادة، وهذا عين الصواب، لأنها زيادة تؤثر فى معنى الصيغة فلابد من عدها وإدخالها فى الاعتبار.

جـ ـ كما أنه ميز فى حديثه عن فعل الأمر بين نوعين من الأفعال: الأفعال الاختيارية، وهى ما يكون لفاعلها حرية واختيار، وهذه كان يبين لنا كيفية أخذ الأمر منها، والأفعال الإجبارية التى ليس لفاعلها إرادة فى حدوث الفعل، وإنما هو واقع تحت مؤثر آخر، وهذه لم يتحدث عن كيفية أخذ فعل الأمر منها، لأن فاعل هذه الأفعال مسلوب الإرادة لا يوجه إليه طلب، فهو أشبه بالفعل المبنى للمجهول الذى يسند إلى غير فاعله، ولذا لم يصح أخذ فعل الأمر منه. أما هذه الصيغ التى اعتبرها كذلك فهى «انفعل» و«تفاعل» و«تفعلل».

٥ ـ وبخصوص حديثه عن معانى صيغ الزوائد نلاحظ أنه توصل إلى أشياء تحسب له وتعد من محاسنه منها:

---

(١) ٣/ ٤١٢

أ ـ أنه اهتدى إلى معان لم أجدها عند السابقين، وقد ساعده على ذلك ترتيب معجمه، ومن ذلك ذكره أن صيغة «استفعل» وردت بمعنى فتحتان أَنَى ذلك مثل استرقع الثوبُ واستحفر النهرُ واستحصد الزرعُ[1] وهذا المعنى لم يذكره سيبويه فى كتابه، ولا ابن قتيبة فى أدب الكاتب، ولا المبرد فى المقتضب.

كما أنه ذكر لصيغة انفعل أربعة استعمالات وهى:

١ ـ استعمالها مطاوعة لفَعَل وهو الأصل.

٢ ـ استعمالها موافقة لفعَل نحو هَمَل الدمع وانهمل.

٣ ـ استعمالها مطاوعة لأفعل نحو أزعجه فانزعج.

٤ ـ استعمالها دون أن يكون لها فعل متعد نحو انسرب الثعلب فى جحره[2].

ولم يتحدث ابن قتيبة عن هذه الصيغة، وذكر لها سيبويه استعمالا واحدا[3].

ب ـ لم يميز السابقون له بين استعمال صيغة «افتعل» إلى جانب «فَعَل» بمعنى واحد وبين استعمالها مغنية عن «فَعَل» وقد ميز هوبينهما، فعد من الأول جذب واجتذب. وقلع واقتلع، ومن الثانى ارتجل الكلام واحتبى بثوبه.

ولكننا نأخذ عليه أنه لم يتحرر كلية من تبعيته لسابقيه، بل دار فى فلكهم وسار خلف غبارهم، فكان فى معظم ما ذكره من معانى هذه الصيغ ناقلا عنهم. وقد كان فى إمكانه بعد أن رتب المادة اللغوية ترتيباً جديداً أن يستقل بالاجتهاد، ويحاول أن يدرس الصيغ صيغة صيغة ويرتب معانيها بحسب كثرة ورودها ترتيبا تنازلياً، ولكنه لم يفعل:

أ ـ فالمعانى التى ذكرها لصيغة استفعل مثلا وهى:

١ ـ بمعنى سؤال السائل وطلبه الفعل مثل استعجله أى طلب عجلته.

٢ ـ بمعنى تفعل نحو تكبر واستكبر.

٣ ـ بمعنى التحول من حال إلى حال نحو استنسر البُغاث.

٤ ـ بمعنى عدّ الشىء شيئاً آخر نحو استملحه عده مليحا.

---

(١) ٢/ ٤٣٦

(٢) ٢/ ٤٢٧، ٤٢٨

٥ ـ بمعنى فعل نحو قر واستقر.

٦ ـ بمعنى أفعل نحو أخرج واستخرج.

٧ـ بمعنى آن منه ذلك نحو استحصد الزرعُ.

أقول: هذه المعانى كلها عدا المعنى الأخير ذكرها سيبويه فى كتابه[١] وتكاد تتفق عبارتهما وأمثلتهما.

ب ـ والمعانى التى ذكرها لصيغة «أفعل» تكاد تتطابق فى لفظها وأمثلتها مع ما ذكره لها ابن قتيبة. وكل ما للفارابى أنه جمعها فى مكان واحد فى حين أن ابن قتيبة وزعها فى كتابه على أماكن عدة[٢].

بل إننا نجد فى أدب الكاتب معانى للصيغة لا نجدها فى ديوان الأدب مثل ورود أفعلت الشىء بمعنى عرضته للفعل نحو أقتلت الرجل عرضته للقتل، وأبعت الشىء عرضته للبيع[٣] وورود أفعلت الشىء بمعنى جعلت له ذلك نحو أقبرت الرجل جعلت له قبرا يدفن فيه[٤].

وهكذا يمكننا أن نرجع ـ دون تردد ـ معظم ما ذكره من معان لصيغ الزوائد إلى «أدب الكاتب» لابن قتيبة، أو «الكتاب» لسيبويه دون أن نتجنى عليه أو نبخسه حقه.

كما نأخذ عليه أنه لم يذكر معانى الصيغ المجردة الثلاثية من الأفعال، فلم يذكر معنى «فعَل» ولا «فعِل» مع أنهما يأتيان لمعان كثيرة[٥]، كما لم يذكر معانى الصيغ المزيدة على أربعة أحرف مثل تفعلل الذى يجىء مطاوعاً لفعلل كجوربه فتجورب[٦].

---

(٣) ٢/ ٢٣٨

(١) الكتاب/ ٢/ ٢٣٩، ٢٤٠

(٢) انظر «أدب الكاتب»: باب فعلت وأفعلت باتفاق ص٤٦١ ـ ٤٦٨ باب أفعلت الشىء وجدته كذلك ص٤٧٣، ٤٧٤، باب أفعل الشىء أتى بذلك واتخذ ذلك ص٤٧٨، باب أفعال الشىء صار كذلك وأصابه ذلك ص٤٨٧، باب أفعلته ففعل ص٤٨٤، باب أفعل الشىء حان منه ذلك ص٤٧٥. وانظر باقى معانى صيغة أفعل ص٤٩١، ٢٩٢

(٣) من العجيب أن الفارابى ذكر هذا المعنى أثناء عرضه للمأذة اللغوية ولم يذكره عن معانى الصيغة آخر الباب.

(٤) أدب الكاتب ص٤٩١، ٤٩٢

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٥٦، ١٥٧

الفصل الثالث
مصادر ديوان الأدب

كان الفارابى مقلا جدا فى ذكر أسماء الرواة وعلماء اللغة الذين نقل عنهم، ولم يذكر فى كتابه مرة واحدة اسم مرجع من المراجع التى استمد منها مادته اللغوية واعتمد عليها فى معجمه. ولهذا يحتاج استخلاص مصادره إلى القيام بمقابلات وموازنات كثيرة مع كتب اللغة التى سبقته أو لحقته.

وقد استفدت فى تحديد مصادر ديوان الأدب من الحقيقة التى إثبتُّها فى مكان آخر وهى أن الجوهرى اعتمد اعتمادا كبيراً على ديوان الأدب، أو على الأقل على مصادره الرئيسية. وقد وجدت الجوهرى يكثر - بالنسبة للفارابى - من الإشارة إلى المراجع وأسماء الرواة وعلماء اللغة. ولذلك كان الطريق الصحيح وإن كان طويلا وعسرا - هو مقابلة مادة «ديوان الأدب» على مادة «الصحاح» فما كان منها منسوبا فى الصحاح إلى صاحبه يضاف إلى ما نسبه الفارابى إلى أصحابه، وبذلك تتجمع مادة لغوية كثيرة نسبيا منسوبة إلى رواتها وأصحابها، وبعد مقابلة هذه النصوص على مصادرها الأصلية، أمكن الخروج بالحقائق الآتية:

١ - لم يعتمد الفارابى فى معجمه اعتمادا كبيرا على المعاجم التى سبقته، والتى كان أشهرها العين للخليل والجيم لأبى عمرو الشيبانى والجمهرة لابن دريد. وقد استخلصت هذه الحكم مما يأتى:

أولا: بالنسبة للخليل وابن دريد:

أ - قابلت شواهد العين والجمهرة على شواهد ديوان الأزدب فوجدت بينها اختلافا كبيرا سواء منها شواهد القرآن أو الشعر أو الأمثال أو الحديث.

ب - كذلك قابلت المادة اللغوية بعضها ببعض، فوجدت أوجه الاختلاف أوضح من أوجه الاتفاق، كما يظهر من النموذج المقارن الآتى:

الخليل	ابن دريد	الفارابى
ثعلب: ١ ـ ثعلبَ الرجلُ: جبن وراغ كقول الشاعر: وإن رآنى شاعر تثعلبَ		
٢ ـ الثعلب الذكر والأنثى ثُعالة	الثعلب معروف والأنثى ثعلبة (وتسمى الاست أيضاً ثعلبة) والثُّعْلُبان الذكر من الثعالب أيضاً.	الثعلب واحد الثعالب، والثُّعْلُبان ذكر الثعالب وقال: أَرَبٌّ يبول الثعلبان برأسه ∴ لقد ذل من بالت عليه الثعالب أرض مثعلبة أى ذات ثعالب ـ بكسر اللام ـ
٣ ـ		
٤ ـ ثعلبُ الرمح ما دخل من عامل صدره فى جُبّة السنان وقال بعضهم الثعلب خشبة صلبة تبرى ثم تدخل فى قصبة القناة ثم يركب فيها السنان ويسمر بالكَلَب(١). قال لبيد: يُغْرق الثعلبَ فى شرّته ∴ صائب الخدمة من غير فشل(٢)	الثعلب طرف الرمح الذى يدخل فى جُبة السنان قال الراجز مالك بن عوف: ∴ وأطعن النجلاءَ تهوى تهر ∴ لها من الجوف رشاشٌ منهمر . ∴ وثعلب العامل فيها منكسر	الجبة والثعلب: حجر المربد الذى يسيل منه ماء المطر.

(١) الكلب: المسمار.

(٢) كذا فى العين ١/ ١٨٥ وصحتها الجذمة كما فى الديوان (ص١٤ ـ تحقيق بروكلمان) والجذمة الإسراع عن ابن الأعرابى (اللسان: جذم)

الخليـــــل	ابن دريـــــد	الفـــارابى
من غير فشل قـوله: فى شـرته أى فى أول ركضه وسرعته. والثـعلب الحجـر[1] الـذى يسيل منه ماء المطر.	منكسر ∴ والثعلب أيضـاً مخرج الماء من جرين التمر.	
٥ ـ	الثعـالب قبـائل من العرب شـتى: ثعلبـة فى بنى أسـد وثعلبـة فى بنى قـيس أبو قـيس بن ثعلبة، وثعلبـة بن جـعـفر بـن يربوع فى بنى تميم. والثـعـالب فى طيىء قبائل وثعلبة في ربيعة.	ثعلبـة من أسـمـاء الرجال
٦ ـ الثـعـلبـيـة اسم مكان والثعلبية عَدو أشد من الخَبَب من عدو الفرس.	وقرب الفرس تقـريباً وهو تقـريبان: الـتقـريب الأدنى وهو الإرخـاء والتـقـريب الأعلى وهو الثعلبية.	
٧ ـ		ثعلب لقب أحـمد بن يحيى
جـــوب ١ ـ الجواب ترديد الكلام		هو الجواب
٢ـ تقول أسـاء سمعا فـأساء جابة، من أجاب يجيب	يقال أجبته جابةً وإجابة	وأجـاب عن سـؤاله بالصواب والجابة الاسم من أجاب يجيب يقال فى المثل: أساء سـمـعـا فأساء جابة.

(١) ١/ ١٨٥، وفى اللسان: الحُجر

الخليـــــل	ابن دريـــــد	الفـــارابى
٣ـ		استجاب له أى أجابه
٤ـ		المجاوبة: لمحاورة. يقال: إنه لحسن الحبيبة من الجواب، وتجاوب القوم أجاب بعضهم بعضا. ويقال للرجل إذا كان ناصحا هو ناصح الجيب هو الجيب. وجوب
٥ـ	جيب القميص مشتق من جبْت الشىء.	القميص: تقوير جيبه (فعْل يفعُل) وجاب يَجيب لغة فى جاب يجوب قال الراجز يصف ناقته: باتت تجيب أدعج الظلام ∴ جيب البيطر مدرع الهمام (فعَل يَفعِل)
٦ـ والجَوْب: قطعك الشىء كما يجاب الجيب		
٧ـ	المجْوَب حديدة يجاب بها أى يخصف بها.	
٨ـ وجُبْتُ المفازة أى قطعتها	ويقال جبت الشىء أجوبه جوْبا إذا قطعته، وكذلك فسر فى التنزيل والله أعلم فى قوله عز وجل: «وثمود الذين جابوا الصخر بالواد»	جَوْب البلاد: قطعها (فعَل يفعل)
٩ـ		اجتاب الفلاة أى جابها

جـ ـ ذكـر الفارابي اسم الخليل ثمانى مـرات ولم يذكـر اسم ابن دريد مرة واحـدة. وبمقارنة مادة ديوان الأدب على الصحاح لم أجد كذلك نقلا واحدا عن ابن دريد.

ومعنى هذا أن الفارابى لم ير الجمهرة ولم يرجع إليـها فى تأليف معجمه، ولكنه رأى كتاب العين ورجع إليه واستفاد منه إلى حد ما. وإن كنا لا نعده من مصادره الرئيسية.

ثانياً: وبالنسبة لأبى عمـرو الشيبانى وجدت الفارابى قد ذكـر اسم أبى عمرو (فقط) فى ديوان الأدب ثمانى مرات[1] وبمقابلتى لمادة ديوان الأدب على الصحاح استطعت أن أستخلص ما يربو على مائة نص نقلها الفارابى عن أبى عمرو، وهذا قدر ليس بالقليل.

ولكن برجـوعى إلى معجم الجـيم للشيـبانى لاحظت اخـتلافـا كبيـرا بينه وبين ديوان الأدب بتمـثل فى إكثار صاحب الجـيم من الشواهد واحتـفاله بها احتـفالا كبيـرا بخلاف الفارابي، كذلك لاحظت اهتـمام أبى عمرو الشيبـانى بالإلفاظ الغريبة والحوشـية وإكثاره منها بخلاف الفارابى، كما أننى لم أكد أجد شواهد مـشتركة بينهما، فمعظم ما فى الجيم لا يوجد فى ديوان الأدب وكذلك العكس.

وفوق هذا لم أجد هذه النقـول التى نسبها الفارابى والجوهرى لأبى عـمرو لم أجدها فى كتاب الجيم، ولهذا يمكننا أن نحكم بأن ما جاء فى ديوان الأدب منسوباً لأبى عمرو أو ما نسبـه الجوهري له لم يؤخذ من كـتاب الجيم لأبى عمـرو الشيبانى، وإنما أخـذ من غيره وخـاصة من إصـلاح المنطق والغريب المصـنف (وقد اسـتطعت فعـلا أن أرد بعض هذه النقول إلى هذين الكتابين). وقـد يكون هذان العالمان أخذاه من مؤلفات أخرى للـشيبانى أو سمعاه منه مباشرة، فقد كانا من تلاميذه وممن نقلوا اللغة عنه[2]، وقد يكون أبو عمرو المنقول عنه هو أبو عمرو بن العلاء لا الشيبانى.

ومما يرجح أن الفارابي لم ير الجيم، ولـم ينقل عنه مـا رواه العلماء من بخل أبى عمرو الشيـبانى به وإمـساكـه له واحتجـازه عن العلماء، مما أفـقده شـهرته وأخمـل ذكره ومنع تداوله.

٢ ـ بالمقـارنة يمكننا أن نقـول إن من المصادر الرئيسيـة لديوان الأدب كـتابى الغـريب

---

(١) ١/ ٢٠٩، ٤٦١، ٢/ ٤، ٧٣، ١٣٨، ٢٨٢، ٣/ ٤، ٣٦٧

(٢) معجم الأدباء ٦/ ٧٩، ٨٢

المصنف لأبى عبيد وإصلاح المنطق لابن السكيت، ويمكننا أن نوثق ذلك بالمقارنات الآتية:

الغريب المصنف	ديوان الأدب
قال الشاعر: عفت الديار محلُّها فمقامها بمنى تأبدغولها فرجامها فالقافية هى الميم والردف الألف التى قبل الميم. وإنما سميت ردفا لأنها خلف القافية(١)	الردف فى العروض الألف التى فى مثل قوله: عفت الديار محلها فمقامها وإنما سميت ردفا لأنها خلف القافية. والقافية هى الميم(٢).
قال الفراء: الإجازة فى قول الخليل أن تكون القافية طاء والأخرى دالا ونحو ذلك(٣).	الإجازة أن تكون القافية طاء والأخرى دالا ونحو ذلك(٤).
سمعت أبا عمرو يقول: الأقدر من الخيل الذى إذا سار وقعت رجلاه مواقع يديه والأحق الذى لا يعرق والشئيت العثور. وقال رجل من الأنصار: وأقدر مشرف الصهوات ساط كميت لا أحق ولا شئيت قال الأصمعى: الساطى البعيد الشحوة وهى الخطوة وقد سطا يسطو(٥)	الأقدر من الخيل الذى يضع رجليه مواضع يديه وقال: وأقدر مشرف الصهوات ساط كميت لا أحق ولا شئيت الأقدر ما وصفنا والصهوات جمع صهوة وهى مقعد الفارس. والساطى البعيد الشحوة والأحق الذى لا يعرق والشئيت العثور. وهذا قول أبى عبيد(٦).

(١) ص ٤٢٦ (٢) ١/ ١٨٩
(٣) ص٤٢٦ (٤) ٣/ ٤٢١
(٥) ص١١٤ (٦) ٢/ ٢٦٢

الغريب المصنف	ديوان الأدب
قال فى باب المياه وأنواعها: والفضيض السائل(١)	قال أبو عبيد: الفضيض الماء السائل(٢).
الأصمعى: يقال للحية إذا ضُربت فلوت ذنبها قد ارتعصت قال العجاج: أنِّىَ لا أسعى إلى داعيَّةْ إلا ارتعاصا كادتعاص الحيةْ(٣)	ارتعصت الحية إذا ضُربت فلوت ذنبها قال العجاج: أنى لا أسعى إلى داعية إلا ارتعاصا كارتعاص الحية(٤)
القَنَانى: أتونى بزرافَّتهم جماعتهم، وغير القنانى يخفف(٥)	يقال أتونى بزرافَّتهم أى بجماعتهم هذا قول القنانى وغيره يخفف(٦)
أبوزيد: أقبستُ الرجل علما بالألف وقبسته نارا أقبسه إذا جئته بها. فإذا كان طلبها له قال أقبسته بالألف. الكسائى: أقبسته نارا وعلماء وقد يجوز بلا ألف(٧).	أقبست الرجل علما وقبسته نارا فإن كان طلبها له وأعانه عليها قال: أقبسته نارا. هذا قول أبى زيد. وقال الكسائى: أقبسته نارا وعلما سواء. قال ويجوز طرح الألف منهما(٨)
وهى لَحمة الثوب ولُحمته. الكسائى: لَحمة الثوب لا غير(٩)	وهى لُحمة الثوب ولُحمة البازى وقال الكسائى: لحمة الثوب بالفتح لاغير(١٠)

وقد راجعت كل النقول التى نسبها الفارابى إلى أبى عبيد فوجدتها جميعها فى الغريب المصنف.

(١) ص١٨٩ (٢) ٣/ ٧٦ (٣) ص١٤٢
(٤) ٢/ ٤٠٧ (٥) ص٢٢٨ (٦) ١/ ٤٧٦
(٧) ص٢٥٦ (٨) ٢/ ٣٠٣ (٩) ص٤٠٦
(١٠) ١/ ١٧٥

إصلاح المنطق	ديوان الأدب
البكيلة السويق والتمر يؤكلان فى إناء واحد وقد بُلاَّ باللبن. وقد بَكل الدقيق بالسويق إذا خلطه. وقد بكل علينا حديثه أى خلطه. وقال الكلابى: البكيلة الأقط المطحون تبكله بالماء فتثريه كأنك تريد أن تعجنه(١)	البكيلة السويق والتمر يؤكلان فى إناء واحد، وقد يبلان باللبن، وقال الكلابى: البكيلة الأقط المطحون تبكله بالماء فتثريه(٢).
الأيهمان عند أهل البادية السيل والجمل الهائج. وعند أهل الأمصار السيل والحريق(٣).	الأيهمان السيل والحريق(٤)
الخَبْر: المزادة وجمعها خُبور. ويقال ناقة خَبْر إذا كانت غزيرة تشبه بالمزادة فى غُزْرها(٥).	الخَبْر: المزادة وتشبه بها الناقة فى غزرها فيقال لها: خبر(٦)
الغَمْر الماء الكثير ويقال رجل غَمْر الخُلُق إذا كان واسع الخلق، وهو غمْر الرداء إذا كان واسع المعروف وإن كان رداؤه صغيراً. قال كثير: غمرُ الرداء إذا تبسم ضاحكا غَلِقَتْ لضحكته رقابُ المال(٧) وقال فى موضع آخر:	الغَمْر الماء الكثير، ويقال للفرس إذا كان كثير الجرى جوادا: غمر، ويقال رجل غَمْرُ الخُلُق إذا كان واسع الخلق، وغمر الرداء إذا كان واسع المعروف سخيا قال كثير: غمر الراء إذا تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقاب الماب(٩)

(١) ص٣٤٤
(٢) ١/ ٤٣٥
(٣) ص٣٩٦
(٤) ٣/ ٢٢٣
(٥) ص ٤٢
(٦) ص١٠٧
(٧) ص٤٢
(٨) ص٤
(٩) ١/ ١١٠

إصلاح المنطق	ديوان الأدب
ويقال بَهْراً له أى تعسا له حكاها أبو عمرو. وقال ابن مَيَّادة: تفاقد قومى إذ يبيعون مهجتى بجارية بهرا لهم بعدها بهرا وقال أيضا: بهرا له فى معنى عجبا له(١)	ويقال بهرا له أى عجبا، وقال تعسا، قال الشاعر: تفاقد قومى إذ يبيعون مهجتي بجارية بهرا لهم بعدها بهرا(٢)
أبو عمرو: الكتيلة بلغة طيء النخلة التى قد فاتت اليد والجمع كتائل(٣)	الكتيلة بلغة طيء: النخلة التى فاتت اليد(٤)
وقد بَرَق فى الوعيد وَرَعَد يبرُق ويرعَد. قال الأصمعى: ولا يقال أرعد وأبرق، وحكى اللغتين أبو عبيدة وأبو عمرو، فاحتج على الأصمعى ببيت الكميت: أرعد وأبرق يا يزيد فما وعيدك لى بضائر فقال: ليس قول الكميت بحجة. هو مولد(٥)	أبرق الرجل وأرعد لغة فى برق ورعد إذا تهدد. وأوعد وكان الأصمعي ينكر ذلك واحتج عليه ببيت الكميت: أبرق وأرعد يا يزيد فما وعيدك لى بضائر فقال: ليس بيت الكميت بحجة إنما هو مولد(٦)
الأصمعى: رضِع الصبىُّ يَرْضَع ورضَع يَرْضِع. قال وأخبرنى عيسى بن عمر أنه سمع العرب تنشد هذا البيت لابن همام السلولى: وذموا لنا الدنيا وهم يَرْضعونها أفاويق حتى ما يَدُرُّ لَهَا ثُعْلُ(٧)	رضَع يرضِع لغة فى رضِع يرضَع. وينشد قول ابن همام السلولى على هذه اللغة: وذموا لنا الدنيا وهم يرضعونها أفاويق حتى ما يدر لهَا ثعل(٨)
وغير ذلك كثير	

(١) ص١٣٠ (٢) ١/١٠٥ (٣) ص٣٥٧

٣ ـ ونضيف إلى هذين الكتابين أدب الكتاب لابن قتيبة. وقد استفاد منه الفارابى كثيراً فى حديثه عن معانى صيغ الزوائد وفى تعداده للأبنية كما سبق أن ذكرنا، وأخذ عنه كذلك كثيرا من مادته اللغوية كما يتضح من الموازنة الآتية:

أدب الكاتب	ديوان الأدب
فصل الصيف بعدالشتاء وهو الوقت الذى تدعوه العامة الربيع، ثم فصل القيظ بعده وهو الوقت الذى تدعوه العامة الصيف(١)	القيظ الفصل الذى تسميه العامة الصيف(٢). الصيف الفصل الذى تسميه العامة الربيع(٣)
وقولهم ليت شعْرى هو من شَعَرْتُ شعرة. قال سيبويه: أصله فعْلة مثل الدَربة والفطنة(٤)	يقال شعرت به شعرا قال سيبويه أصله شعرة مثل الفطنة(٥)
السُّهَى كوكب خفى فى بنات نعش الكبرى والناس يمتحنون به أبصارهم وفيه جرى المثل فقيل: أريها السهى وترينى القمر(٦)	السهى كوكب خفى والناس يمتحنون به أبصارهم وفيه جرى المثل: أريها السهى وترينى القمر(٧)
السُّدْفة الظلمة والسدفة الضوء، وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار(٨).	السدفة الظلمة والضوء، وهو حرف من الأضداد وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار(٩)

== (٤) ١/ ٤٣٦ (٥) ص١٩٣ (٦) ٢/ ٣١٦
(٧) ص٢١٣ (٨) ٢/ ١٧٠
(١) ص٢٦ (٢) و(٣) ٣/ ٣٠٤ (٤) ص٦٢، ٦٣
(٥) ٢/ ١١٠ (٦) ص٩٤ (٧) ٤/ ٢٩
(٨) ص٢٣٠، ٢٣١ (٩) ١/ ١٧١

أدب الكاتب	ديوان الأدب
الخَلْف الردىء من القول، ومنه قولهم فى المثل: سكت ألفا ونطق خَلْفا(١)	الخلف الردىء من القول، يقال فى المثل: سكت ألفا ونطق خلفا(٢).
النقد عند الحافرة أى عند أول كلمة، قال: وقول الله عز وجل: «أئنا لمردودون فى الحافرة» أى فى أول أمرنا. ومن فسرها الأرض فإلى هذا يذهب لأنا منها بدئنا، قال: أحافرةً على صَلَعٍ وشَيْب معاذَ الله منْ سَفَهٍ وعار(٣)	الحافرة أول الأمر. يقال النقد عند الحافرة. أى عند أول كلمة قال الله عز وجل: «ائنا لمردودون فى الحافرة» أى فى أول أمرنا. قال الشاعر: أحافرة على صلع وشيب معاذ الله من سفه وعار(٤)

ولا غرابة فى أن يكون «أدب الكاتب» فى مقدمة المراجع التى أخذ منها الفارابى مادته اللغوية، وخاصة بعد أن عرفنا من قبل مبلغ اهتمام الفارابى بهذا الكتاب وإعجابه به حتى ألف شرحا له، ولكنه مع الأسف لم يصلنا.

ولكن الغريب ألا يذكر الفارابى اسم ابن قتيبة فى كتابه ولو مرة واحدة، مع ذكره أسماء أخرى لا تبلغ فى أهميتها مبلغه، مثل المبرد الذى ذكر اسمه مرتين فى مبحثين صرفيين(٥) وقطرب الذى نقل عنه كذلك(٦) ويونس(٧)، والقاسم بن معن(٨)، وثعلب(٩) وغيرهم ممن لم يستفد منهم استفادته منه أو ينقل عنهم بالقدر الذى نقله عنه.

ومن الغريب أيضاً أن يغفل الجوهرى كذلك ذكر «ابن قتيبة» رغم كثرة إشاراته إلى العلماء كثرة ملحوظة.

---

(١) ص٣٤٩
(٢) ١/ ١٢٠
(٣) ص٤٤١
(٤) ١/ ٣٦٥
(٥) ٣/ ٤١٦، ٤٤٦
(٦) ٢/ ٤٧، ١٢٧، ٢٥٣
(٧) ١/ ١٩٥
(٨) ٣/ ٣٢٨
(٩) ١/ ٢٥٦، ٢/ ٢٢

٤ ـ ويليها فى الأهمية كتب أبى زيد كالهمز والنوادر. وقد كان مرجع الفارابى ١١ـ لأساسى فى «كتاب المهموز»، الكتب التى ألفت فى «الهمز» ويتضح ذلك بالرجوع إلى كتاب «الهمز» لأبى زيد، فمن ص٢٠ وحدها أخذ الفارابى بضع كلمات مثل:

أ ـ حزأ الإبل أى ساقها(١)

ب ـ طسىء إذا غلب الدسم على قلبه(٢).

جـ ـ أحكأ العقدة أى شدها(٣).

ويتضح ذلك أيضاً بالرجوع إلى الصحاح، ففى أبواب الهمزة يرد اسم أبى زيد بكثرة ملحوظة تلفت النظر وقد يرد فى الصفحة الواحدة عدة مرات.

وقد أمكننا أن نرد كثيرا مما نسب لأبى زيد إلى كتابه «الهمز» و«النوادر».

٥ ـ واستفاد الفارابى فى أبحاثه الصرفية والنحوية التى خص بها المقدمة والتذييلات بما كتبه سيبويه فى كتابه وابن قتيبة فى أدب الكاتب وأبو عبيد فى الغريب المصنف، كما استفاد من هذه المراجع أيضاً فى عد الأبنية وحصره لها. وقد سبق الحديث عن كل ذلك تفصيلاً.

٦ ـ ويلى ذلك مراجع أخرى نقل عنها، وإن لم تكن من المراجع الرئيسية وأهمها كتب الهمز والنوادر والصفات والأضداد والخيل والإبل وخلق الإنسان والنبات والشجر والنخل والكرم والوحوش.. وفعلت وأفعلت . وقد ألف فيها جمع كبير من اللغويين كالأصمعى وأبى عبيدة وأبى حاتم وأضرابهم، ومنها القلب والإبدال لابن السكيت والألفاظ لابن السكيت وغريب الحديث لأبى عبيد وغير ذلك من كتب المجاميع والغريب والأمثال.

---

(١) ٤/ ٢١٠

(٢) ٤/ ٢١٧

(٣) ٤/ ٢٢٦

الفصل الرابع
(ديوان الأدب فى الميزان)

١. قيمته

كان ديوان الأدب فتحا جديدا فى تاريخ المعاجم العربية، ودفعة موفقة إلى الأمام فى ميدان البحث اللغوي. وترجع قيمته إلى ما يأتي:

١ ـ ترتيب كلماته على الترتيب الهجائى المعروف، وسيره على نظام الباب والفصل. وهو أول معجم سلك هذا النظام وأخذه عنه أصحاب المعاجم من بعده. وقد كان المعجميون قبل ذلك يتبعون نظام الخليل فى العين فجاء الفارابى واختار الترتيب الهجائى العادى «ميلا إلى الأشهر لقرب متناوله وسهولة مأخذه على الخاصة والعامة».

٢ ـ أنه أول معجم عربى جامع اتبع نظام الأبنية فى ترتيب الألفاظ . ولم يأخذ التأليف فى الأبنية قبل الفارابى صورة المعجم الكامل الذى يتجه إلى حصر المادة اللغوية وتوزيعها على الأبنية فى نظام معين، وإنما اتجه بعض اللغويين إلى حصر الأبنية والتمثيل لها، واتجه بعض آخر إلى العناية ببعض الأبنية ومحاولة حصر ألفاظها. أى أن عملهم كان فاقدا لأهم عنصرين من عناصر المعجم الكامل وهما: الشمول والترتيب.

وميزة الترتيب على الأبنية قد كشفنا عنها فيما قبل.

٣ ـ طرحه نظام التقاليب الذى بدأه الخليل واقتفى أثره اللغويون من بعده، وبذلك فتح الباب أمام المعاجم العربية لتتخلص من طغيان شخصية الخليل، وتكف عن الدوران فى فلك نظامه ، وتبحث لها عن نظام آخر أكثر بساطة وأقل تعقيدا.

٤ ـ منهج الكتاب منهج مبتكر ناضج قليل التأثر بالسابقين، وقد افتخر المؤلف بذلك فى المقدمة فقال «مشتملا على تأليف لم أسبق إليه وسابقا بتصنيف لم أزاحم عليه». كما فخر المؤلف بدقة نظام معجمه ووجود كل كلمة فى مظنتها إذ قال «ورتبت كل كلمة فجعلتها أولى بموضعها مما يقدمها أو يعقبها ليجدها المرتاد لها فى بقعة بعينها رابضة

من غير نص مطية أو إدآب نفس».

٥ ـ تركه للمقيس من ألفاظ اللغة اكتفاء بذكر قاعدته فى المقدمة وفى الفصول التى ذيل بها كثيرا من الأبواب ولاسيما فى شطر الأفعال. وبهذا طرح كثيرا من الألفاظ القياسية التى تزحم المعجم دون فائدة تذكر، وأمكن أن يجمع فيه ـ مع صغر حجمه ـ كثيرا من المادة اللغوية. وقد افتخر الفيروزابادى فى مقدمة القاموس بصنيع مثل هذا وعده من مفاخره فقال: «ومنها أنى لا أذكر ما جاء من جمع فاعل المعتل العين على فَعَلَة إلا أن يصح موضع العين منه كحَوَلَة وخَوَلَة. وأما ماجاء منه معتلا كباعة وسادة فلا أذكره لاطراده» (١).

٦ ـ تخليصه الواوى من اليائى وإفراده بالذكر كل واحد منهما. وقد افتخر الفيروزابادى فى مقدمة القاموس المحيط بفعله ذلك وقال «ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب تخليص الواو من الياء وذلك قسم يسم المصنفين بالعَى والإعياء» (٢).

٧ ـ ترتيب المعجم على نظام الأبنية وجمع الكلمات التى على شاكلة واحدة فى صعيد واحد يفيد الصرفيين كثيرا ويطلعنا على خصائص الأوزان وما يفيده كل بناء من الأبنية، كوزن «فُعَّال» الذى يفيد الزيادة والكثرة. فشيء عُجّاب أى عجيب جدا، والظُّراف أظرف من الظريف والجُمّال أجمل من الجميل والكُرّام أكرم من الكريم والحُسّان أحسن من الحسن (٣). وكصيغة «فعِّيل» التى تدل على الملازمة والمبالغة فى الشيء، فالشِّريب المولع بالشرب والزِّمِّيت أشد من الزَّميت والسِّكِّيت الدائم السكوت والصِّمِّيت الدائم الصُّمات والمرِّيح الشديد المرَح والجِبِّير الشديد التجبر والخميِّر الدائم الشرب للخمر والسِّكِّير الدائم السكر والفخِّير الكثير الفخر والنِّطِّيس الطبيب العالم بالطب والصِّرِّيع الكثير الصرع لأقرانه إذا صارع والفسِّيق الدائم الفسق والظِّلِّيم الكثير الظلم ...» (٤) كما يقفنا على معانى صيغ الزوائد كصيغة «أفعل» و «فاعل» و«فعّل» و «استفعل»... إلخ.

---

(١) مقدمة القاموس ص ٦

(٢) المرجع السابق ص ٥

(٣) ديوان الأدب ١/ ٣٣٤ وما بعدها

(٤) ديوان الأدب ١/ ٣٣٩ وما بعدها

٨ ـ فصله بين السالم والمضاعف وأنواع المعتل والمهموز يفيد الباحث اللغوى ويهديه إلى خصائص كل نوع ، فهناك أوزان جاءت فى نوع من الكلمات دون نوع وهناك أبواب من الأفعال اختصت ببعض الأنواع دون بعض، فضلا عن إبراز اختلاف كل نوع عن الآخر فى طريقة الاشتقاق منه.

٩ ـ وأيضا ففصله بين قسمى الأسماء والأفعال وإفراد أبنية كل نوع بالحديث يهدينا إلى خصائص كل قسم، فحروف الزيادة ومواضعها تختلف فى الأسماء عنها فى الأفعال، ولكل منهما أبنيته وأوزانه الخاصة به.

١٠ ـ من عيوب المعاجم أنها كثيرا ما تهمل النص على باب الفعل الثلاثى مما يوقع الباحث فى حيرة. وقد تغلب الفارابى على هذه المشكلة بتوزيعه الأفعال على أبوابها، فليس في معجمه فعل واحد لم يرد إلى بابه. ومن أمثله ذلك قول الجوهرى «وصَرَبَ الصبيُّ ليسمن. وهو إذا احتبس ذو بطنه فيمكث يوما لا يحدث». ولم ينص الجوهرى على الباب فى حين أن الفارابى ذكر هذا الفعل تحت باب «فعَل يفعِل» (١).

وقول الجوهري: «وقَلَبْتُ القومَ كما تقول صرفت الصبيان... وقَلَبْتُه أى أصبت قلبه. وقَلَبْتُ النخلة أي نزعت قلبها وقَلَبَتْ البسرةُ إذا احمرت» ولم يذكر الباب. وقد ذكرها الفارابى فى باب «فعَل يفعِل»(٢).

٢. قيمته فى نظر القدماء

عرف القدماء قيمة ديوان الأدب، وكانت له بينهم منزلة سامية، وقد استفاد منه الكثيرون، واتخذوه مصدرا من مصادرهم، من هؤلاء «الثعالبي» فى «فقه اللغة» و«الصاغاني» فى «العباب»، وفى «التكملة» و «السيوطي» فى كتابيه «المزهر» و«القول المجمل فى الرد على المهمل» ، و«ابن مالك» فى «إكمال الإعلام بتثليث الكلام»، و«ابن الطيب الفاسي» فى «إضاءة الراموس» والفيومى فى «المصباح المنير» وغيرهم.. وغيرهم.

---

(١) ديوان الأدب ٢/ ١٤٤

(٢) ديوان الأدب ٢/ ١٤٦

كما أثنى عليه العلماء ووصفوه بأرفع الصفات، فسموه «الجامع لديوان الأدب» ووصفوه بأنه «ميزان اللغة ومعيار العربية»، وقال عنه ياقوت «المشهور اسمه الذائع ذكره»[1]، وكان أبو العلاء يحفظه عن ظهر قلب، وهو الذى أكمله للأديب اليمنى حينما عثر على جزء منه وأعجبه جمعه وترتيبه [2].

وحينما دخل الكتاب اليمن، لاقى من أهله عناية تامة وانكبوا عليه يقرؤونه وينسخونه ويتكلمون على فوائده [3].

وقد تداوله الباحثون منذ صدوره واحتفظوا به وأخذوا يقرءونه على العلماء ويتناولونه بالدرس والشرح، فقرأه الجوهرى على مؤلفه بفاراب [4]، ثم أعاد قراءته على أبى السرى محمد بن إبراهيم الأصبهانى بأصبهان [5] ثم عرضه على أستاذه أبى سعيد السيرافى ببغداد فقبله ولم ينكره فصار عنده من صحاح اللغة [6] وقرأ الحاكم بعضه على أبى يعقوب يوسف بن محمد بن إبراهيم الفرغانى الزبرقانى الذى قرأه كله على الحسن ابن على بن سعيد الزامينى الذى قرأه على الفارابى [7]. وقرأه أبو سعد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عزيز من أوله إلى آخره على الجوهرى وصححه له [8]. وقرأه على أبى سعد وصححه عرضا بنسخته أبو يوسف يعقوب بن أحمد، وفرغ منه فى ذى القعدة سنة ٤٢٩ [9] وقرأه على يعقوب ولداه على والحسن. وأعاد الحسن قراءته على والده قراءة بحث واستقصاء من أوله إلى آخره بما على حواشيه من الفوائد، وشرح الأبيات فى شهور سنة ٤٦٣ [10].

ورواه شيخ الإسلام الشوكانى (محمد بن على ١١٧٢ ـ ١٢٥٠هـ) عن شيوخه وذكر

---

(١) معجم الأدباء ٦/ ٦٢
(٢) القفطى ١/ ٥٢
(٣) المرجع السابق ١/ ٥٣
(٤) معجم الأدباء ٦/ ٦٣
(٥) المرجع السابق
(٦) نفس المرجع
(٧) معجم الأدباء ٦/ ٦٣ ـ ٦٤
(٨) معجم الأدباء ٦/ ٦٤
(٩) المرجع السابق
(١٠) معجم الأدباء ٦/ ٦٤

إسناده فى كتابه «إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر» حتى وصل به إلى الجوهرى صاحب الصحاح الذى رواه بدوره عن المؤلف (١).

كما مدحه كثير من الشعراء، فقال أحدهم:

كتاب ديوان الأدب ... أحلى جَنىً من الضَّرَبْ
ماضر من يحفظه ... خمول ذكر أو نسب
يرفعه كتابنا ... أعلى الأعالى والحسب
ألفه الشيخ الذى ... أضحى إماما فى الأدب
واعترف الناس له ... بالفضل إلا من كذب(٢)

ومدحه القاضى نشوان بن سعيد الحميرى بقوله:

نعم الكتاب كتاب ديوان الأدب ... نعم الذخيرة فهمه والمكتسب
فى كل باب منه كنز دونه ... كنز اللجين ودونه كنز الذهب
ناهيك من علم شريف قدره ... يسمو بصاحبه إلى أعلى الرتب
كل العلوم بها إليه خصاصة ... فى القصد والتوجيه منها والخطب
يا دفترا جمع المحاسن كلها ... وغدا له فضل على كل الكتب
فهو المعلى فى السهام إذا اعتزى ... وهو المجلِّى فى الجياد إذا انتسب
وإذا جرت كُتْبُ الأنام إلى مدى ... فالسبق خالصه لديوان الأدب
روضٌ من الآداب أصبح ضائعا ... فى معشر عجم تُعَد من العرب
لا عيب فيه غير أن لبابه ... أضحى غريبا فى زمان مؤتشب (٣)

---

(١) و٣٧

(٢) ديوان الأدب نسخة رقم ٣٤٤ لغة بدار الكتب - آخر الجزء الثاني

(٣) المرجع السابق- صدر الجزء الأول.

٣ ـ عيوبه

إن العمل العلمي مهما كان ناجحا لا يمكن أن يخلو من النقص أو يسلم من النقد. وقد وجدنا بالكتاب أوجه نقص، ووضعنا أيدينا على بعض المآخذ، منها ما يختص بالمنهج، ومنها ما يختص بتطبيقه، ومنها ما يختص بالمادة اللغوية نفسها. وسنتناول نحن هذه المآخذ على هذا النحو من الترتيب:

أولا: عيوب المنهج

١ ـ منهج الكتاب معقد غاية التعقيد مما يرهق الباحث ويسبب له المشقة والعنت حتى يصل إلى الكلمة التى يريدها، فعليه أولا أن يعرف نوع الكلمة هل هى سالمة أو مضاعفة أو مثال أو من ذوات الثلاثة أو الأربعة أو المهموز ليبحث عنها فى كتابها، ثم إذا فرغ من ذلك عليه أن يبحث عن الكلمة فى قسم الأسماء إن كانت اسما، أو قسم الأفعال إن كانت فعلا، فإذا انتهى من ذلك عليه أن يبحث عن الكلمة فى المجرد إن كانت مجردة، وفى المزيد إن كانت مزيدة فإذا انتهى من ذلك أخذ يبحث عن البناء باعتبار حركاته أو موقع حروف الزيادة فيه...إلخ. على ما شرحناه فى نظام الكتاب.

فهو نظام لا يسعف الباحث المتعجل الذى يريد أن يكشف عن معنى كلمة فحسب، لا أن يوازن بين الأبنية ويكتنه خصائص كل منها.

٢ ـ أرغمت هذه الخطة المؤلف على تمزيق الصيغ التى ترجع إلى مادة واحدة، وتوزيعها على أبواب مختلفة بحسب أوزانها. ولذلك لا يستطيع الباحث أن يأخذ صورة صحيحة للمادة التى يبحثها والدلالة التى تدل عليها إلا بعد أن يقوم برحلة طويلة بحثا وراء هذه الصيغ فى أبواب المعجم وكتبه. فهو يخدم الصرفيين ويمدهم بذخيرة وافرة من الألفاظ المتجانسة يستطيعون منها أن يستمدوا ما يريدون من الجانب الصرفي، ولكنه لا يخدم الباحث اللغوى الذى يبحث عن الدلالة وينظر إلى المادة اللغوية كلها نظرة عامة شاملة ويعقد الصلات بين صيغ المادة الواحدة ويردها كلها إلى أصل واحد.

٣ ـ لم يشمل المنهج إفراد أبواب للفعل المبنى للمجهول أو للحرف ونراه داخل المعجم يدمج النوع الأول فى أبوابه المبنية للمعلوم ويدمج الثانى فى أبوابه من الأسماء كما سنتحدث فى مآخذنا على تطبيق المنهج.

٤ ـ أساس الاستفادة من هذا المعجم معرفة ضبط الكلمة أولا، ولهذا فهو يصلح لمن يعرف ضبط الكلمة ويريد أن يقف على معناها أو يريد أن يقف على خصائص بناء من الأبنية، ولكنه لا يصلح لمن عرف مدلول كلمة وأراد الوقوف على ضبطها.

● ● ●

ثانيا: مآخذ فى تطبيق المنهج

أوضح الفارابى فى مقدمته المنهج الذى اتبعه فى معجمه، ووضع الأسس التى التزمها وسار عليها. وبمقابلتنا لهذه الأصول على المعجم وجدنا أنه وفى بمعظمها، ولكن أفلتت منه بعض أشياء ندت عنه وخرجت على نظامه.

وما أمكننا أن نصل إليه فى هذا الموضوع يتلخص فيما يأتي:

أولا: من المعروف أنه قسم معجمه إلى كتب هى السالم والمضاعف والمثال وذو الثلاثة وذو الأربعة والهمز. ومن السهل معرفة كل نوع من هذه الأنواع ووضع كلماته تحته. ولكن أحيانا تجتمع فى الكلمة صفتان كأن تكون مضاعفا ومثالا معا مثل «وجّ» وقد تكون مضاعفا ومهموزا مثل «أبّ» وقد تكون مثالا ومهموزا مثل «وأل»، وقد تكون مضاعفا ومهموزا ومن ذوات الأربعة مثل «أَتْو»أو مهموزا ومن ذوات الثلاثة مثل «أوب». فأين يضع الكلمة؟

كان من المنطقى أن يضع الكلمة تحت أول كتاب يمكن أن تدخل فيه، فيضع مثل «وج» فى المضاعف، لأن المضاعف فى ترتيب معجمه أسبق من المثال، ولكنه لم يفعل ذلك:

أ ـ فوضع فى السالم الكلمات التى تمحضت وخلصت من كل صفة أخرى.

ب ـ ووضع فى المضاعف الكلمات التى تمحضت وخلصت من حروف العلة ومن

الهمز.

جـ ـ ثم جاء فى المثال ووضع فيه:

١ ـ ما تمحض من باقى الصفات.

٢ ـ ما اجتمع فيه مع وصف المثال وصف المضاعف.

٣ ـ ما اجتمع فيه مع وصف المثال وصف معتل العجز (اللفيف المفروق).

أما ما اجتمع فيه وصف المثال مع وصف الهمز فقد أخره إلى باب الهمز.

د ـ أما كتاب ذوات الثلاثة فوضع فيه الكلمات التى تمحضت لهذا الوصف وخلت من باقى الصفات، فلم يضع فيه ما كان مهموزا من ذوات الثلاثة ولا ما كان من ذوات الثلاثة وذوات الأربعة (اللفيف المقرون).

هـ ـ أما كتاب ذوات الأربعة فأدخل فيه:

١ ـ ما خلص لهذا الوصف.

٢ ـ ما اجتمع فيه وصفا ذوات الثلاثة وذوات الأربعة.

أما ما اجتمع فيه وصف المثال وذوات الأربعة فقد سبق فى باب المثال

وأما ما اجتمع فيه وصف الهمز وذوات الأربعة فقد أجله إلى باب الهمز.

و ـ أما كتاب الهمز فأدخل فيه:

١ ـ ما خلص لهذا الوصف.

٢ ـ ما اجتمع فيه الهمز والتضعيف.

٣ ـ ما اجتمع فيه الهمز ووصف ذوات الثلاثة.

٤ ـ ما اجتمع فيه الهمز ووصف ذوات الأربعة.

٥ ـ ما اجتمع فيه الهمز ووصف المثال

وهكذا نرى أن وضع الفروع فى داخل الكتب لم يسلم من الخلط والاضطراب. وكان الواجب اتباع نظام منطقى فى الترتيب، وذلك إما عن طريق تغيير ترتيب الفروع

والاحتفاظ بترتيب الكتب، كما هو فيكون النظام كالآتي:

أ ـ السالم: ويتمحض للسالم

ب ـ المضاعف: ويشمل ما تمحض للمضاعف وما اجتمع فيه مع المضاعفية وصف آخر مما يليه.

جـ ـ المثال: ويشمل ما تمحض للمثال وما اجتمع فيه مع المثالية وصف آخر مما يليه.

د ـ ذوات الثلاثة: ويشمل ما تمحض لذوات الثلاثة وما اجتمع فيه مع هذا الوصف وصف آخر مما يليه.

هـ ـ ذوات الأربعة: ويشمل ما تمحض لذوات الأربعة وما اجتمع فيه مع هذا الوصف وصف آخر مما يليه (الهمز فقط)

و ـ الهمز: ويتمحض للمهموز فقط.

أو عن طريق تغيير ترتيب الكتب مع الاحتفاظ بوضع الفروع كما هو:

أ ـ فنبدأ بالسالم ويتمحض للسالم.

ب ـ ثم المهموز ويتمحض للمهموز أو ما وجد فيه مع الهمز وصف آخر مما يليه.

جـ ـ ثم المثال ويتمحض للمثال أو ما وجد فيه مع المثالية وصف آخر مما يليه.

د ـ ثم ذوات الأربعة ويتمحض لذوات الأربعة أو ما وجد فيه مع هذا الوصف وصف آخر مما يليه.

هـ ـ ثم ذوات الثلاثة ويتمحض لذوات الثلاثة (أما ذو الثلاثة المضاعف فينطبق عليه وصف ذو الثلاثة + ذو الأربعة، فهو داخل فى القسم السابق)

و ـ ثم المضاعف ويتمحض للمضاعف.

أى أن إدخال هذا التعديل على ترتيب الكتب كان كفيلاً بالقضاء على هذه الفوضى الداخلية.

ثانياً: قال فى مقدمته «ما كان من الشجر والنبات وأشباه ذلك مما شاكله أو تفرع

عنه لم نذكر واحدة لأن له قياساً يطرد عليه، وقياسه أن يكون الواحد منه بالهاء على مثال الجمع كقولك: تفاحة وموزة وبطيخة وطلحة».

ولكنه لم يلتزم ذلك:

أ ـ فذكر فى ١/ ١٣٦ «الطلحة واحدة الطلح وهو شجر من العضاه».

مع أن هذه الكلمة من الكلمات التى مثل بها لما لم يذكره.

ب ـ وفى ١/ ٢١٠ قال «الثمر جمع ثمرة»

جـ ـ وفى ٣/ ١ قال «الحب جمع حبة».

د ـ وقال فى ٤/ ١٤٢ «الأيك جمع أيكة وهى الشجر الكثير الملتف».

ثالثاً: اقتضاه منهجه الذى رسمه لنفسه وهو الفصل بين الأسماء والأفعال وذكره المصادر فى باب الأفعال أن يفصل بين الاسم والمصدر. فيذكر أولهما فى باب الأسماء، وثانيهما فى باب الأفعال. وقد وفق فى ذلك إلى حد كبير، ولهذا نجده يضع كلمة «المَرْج» بمعنى المرعى فى قسم الأسماء ويضع «المرج» بمعنى الخلط فى قسم الأفعال. وكذلك يضع «الرمس» بمعنى تراب القبر فى قسم الأسماء. أما «الرمس» بمعنى الدفن فيضعه فى قسم الأفعال، وكذلك يضع «الرجم» بمعنى القتل بالحجارة فى قسم الأفعال. أما «الرجم» الذى هو اسم لما يرجم به فيضعه فى قسم الأسماء.

ولكننا نأخذ عليه أشياء:

أ ـ فهو أولا لم يوفق فى هذا الفصل، فكان أحياناً يكرر الكلمة مرتين، مرة فى باب الأسماء ومرة فى باب الأفعال، ففى قسم الأسماء ذكر «الصَّمْت: الصُّمات، يقال: الصَّمْت حكم وقليل فاعله»[1] وفى قسم الأفعال قال «الصمت السكوت يقال: الصمت حكم وقليل فاعله»[2] فكرر كلمة «الصمت»، مرة باعتبارها اسما، ومرة باعتبارها مصدرا للفعل، وأعاد نفس الشرح والتفسير، وقال فى قسم الأسماء «السطر الكتابة»[3] وفى قسم الأفعال «السطر الكتابة»[4].

---

(١) ١/ ٩٨ (٢) ٢/ ١٠٢

(٣) ١/ ١٠٨ (٤) ٢/ ١١٠

ب ـ وهو ثانيا إذا كان للفعل عدة مصادر ذكر واحدا منها فى باب الأفعال وألحق باقيها بقسم الأسماء.

وهذا يوزع المادة الواحدة ويفرق شملها، فضلا عن أنه لا يسعف القارىء إذا أراد معرفة مصادر فعل ما، إذ لا يكفيه الرجوع إلى باب الفعل، فلن يجد فيه إلا مصدرا واحدا، ولن يُجديه الرجوع إلى باب الأسماء، لأن باقى المصادر موزعة فيه بحسب أبنيتها.

رابعاً: ذكر فى المقدمة أنه لن يذكر «فُعْلان» إذا كان جمعا لفعيل، ولكنه لم يلتزم ذلك فذكر:

أ ـ القضيب واحد القضبان(١).

ب ـ المصير واحد المصران(٢) (على التوهم).

خامساً: ذكر فى المقدمة أنه لن يذكر من الصفات ما كان على فُعَّل جمعا لفاعل ولكنه لم يلتزم ذلك فذكر:

ـ النوح جمع نائح، والعود جمع عائد، والجوع جمع جائع، الطوع جمع طائع، والخوف جمع خائف، والشول جمع شائل، والقول جمع قائل، والصوم جمع صائم، واللوم جمع لائم، والنوم جمع نائم والخيب جمع خائب، والغيب جمع غائب، والحيض جمع حائض.

سادساً: ذكر تحت عنوان «القول فى الأسماء التى لا تدخل فى الذكر»: ما كان من فُعَل جمعا لفُعْلة.. لم يذكر لأنه قياس مطرد. ولكنه لم يلتزم ذلك فذكر:

أ ـ الملحة واحدة الملح من الأحاديث(٣).

ب ـ العهدة كتاب الشراء والجمع العهد(٤).

جـ ـ العجرة واحدة العجر وهى العروق المتعقدة فى الجسد(٥).

د ـ الشرطة واحدة الشرط(٦).

---

(١) ١/ ٣٩٩ (٢) ١/ ٤٠٧

(٣) ١/ ١٦٥ (٤) ١/ ١٦٥

(٥) ١/ ١٦٧ (٦) ١/ ١٦٩

سابعاً: أ ـ رتب ما لحقته الزيادة فى أوله من السالم (قسم الأسماء) هكذا:

١ ـ ما زيد فى أوله الهمز. ورتبه هذا:

أ ـ ما كانت الزيادة فيه همزة فقط.

ب ـ ما كانت الزيادة فيه همزة مع زيادة أخرى بين الفاء والعين.

جـ ـ ما كانت الزيادة فيه همزة مع زيادة أخرى بين العين واللام.

د ـ ما كانت الزيادة فيه همزة مع تضعيف اللام.

هـ ـ ما كانت الزيادة فيه همزة مع زيادة بعد اللام.

وفى كل هذا نلاحظ أنه كان يرتب الصيغ بالنظر إلى حركاتها، فيقدم المفتوح ثم المضموم ثم المكسور.

فأفعَل قبل أفعِل	نظرا لفتحة العين والفتحة مقدمة على الكسرة.
وأَفْعل قبل أُفْعَل	لفتحة الهمزة، والفتحة مقدمة على الضمة.
وأُفْعُلّ قبل إفْعَلّ	لضمة الهمزة والضمة مقدمة على الكسرة.

وهذا ترتيب منطقى طبيعى..

٢ ـ مازيد فى أوله ميم ورتبه هكذا:

أ ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فقط (مثل مَفْعَل).

ب ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله بالإضافة إلى زيادة أخرى بعد اللام هى الألف والنون (مثل مَفْعَلان)

جـ ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله بالإضافة إلى زيادة أخرى بعد العين واللام (مثل مَفْعول)

د ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله بالإضافة إلى زيادة أخرى بعد العين واللام وزيادة أخرى بعد اللام (مثل مفعولاء)

هـ ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله مع تضعيف عينه.

و ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله مع زيادة الفاء والعين (الألف أولا مثل مفاعل.

ثم التاء مثل مُفْتعل)

ز ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله مع زيادة قبل الفاء (مثل منفعل)

ح ـ ما كانت الزيادة فيه ميما فى أوله مع زيادة قبل الفاء مع زيادة بين الفاء والعين (مثل متفاعل).

وهنا نفتقد الترتيب المنطقى الطبيعى الذى كان المؤلف حريصاً على اتباعه، فكان الواجب أن يرتبه هكذا:

رقم (أ) ثم ز" ثم ح" ثم هـ" ثم و" ثم جـ" ثم د" ثم ب".

وبهذا يكون الترتيب الداخلى لما لحقته الزيادة فى أوله مطابقاً للنظام العام الذى شرحه المؤلف.

ب ـ وفى قسم السالم أبواب ما لحقته الزيادة من حروف المد واللين بين العين واللام رتب الأبنية هكذا:

فَعَال، فَعُول، فَعِيل، فُعَال، فعَال، فَعَالِى، فَعالاء، فَعولاء، فُعَالَى (وكان حق فُعَالَى أن تذكر بعد فَعَالِى مباشرة)، ثم فعيلاء ثم فعالَّة (وكان حق فعالة أن توضع بعد فعال مباشرة لأنه التزم تقديم ما كانت زيادته بتضعيف اللام على سائر مازيد فيه بعد اللام)

جـ ـ فى الرباعى وما ألحق به من السالم:

١ ـ بدأ بالرباعى المجرد (مثل فعلل)

٢ ـ ثم بالرباعى المزيد فيه قبل حرفه الأخير (مثل فَعْلال وفَيْعال).

٣ ـ ثم الرباعى المزيد فيه بين عينه ولامه الأولى (مثل فُعالل).

٤ ـ ثم الرباعى المزيد فيه بعد اللام الثانية (مثل فَعْلَلَى).

وكان الوضع الطبيعى أن يقدم رقم (٣) على رقم (٢) لأن زيادة فُعالل سابقة فى مكانها من الكلمة.

وفى الرباعى المجرد بدأ ب أ ـ «فَعْلَل» و«فَنْعل» وألحق به:

١ ـ فَعْلن ٢ ـ فَوْعل ٣ـ فَيْعل ٤ ـ فَعْول.

وكان الترتيب المنطقى هكذا:

١ ـ فوعل لأن الزيادة بين الفاء والعين والزيادة واو.

٢ ـ فيعل لأن الزيادة بين الفاء والعين والزيادة ياء. وهو يلتزم تقديم الواو على الياء.

٣ ـ فَعْول لأن الزيادة بين العين واللام.

٤ ـ فَعْلى لأن الزيادة بعد اللام.

ب ـ فُعْلُل وفُنْعُل.

جـ ـ فُعْلَل.

د ـ فُعْلُم (وهو ملحق بفعلل بزيادة الميم)

وكان الوضع الطبيعى أن توضع فُعْلَل قبل فُعْلُل لفتح اللام فى الأولى والفتحة مقدمة على الضمة. وبهذا توضع فعلُم بعد فعلُل مباشرة لأنها ملحقة بها.

* * *

د ـ أما أبواب الخماسى من السالم فقد جانب المنطق فيها مجانبة ظاهرة فرتبها هكذا:

١ ـ فَعَلَّل وفَعَنْلَل، فعلعل ـ فعـوعل ـ فَعَيْلل ـ فعوَّل ـ فعـيَّل ـ فَعْلَلَى (وهذا من الخماسى المجرد وما ألحق به).

٢ ـ فَعَوْلَلَى، فَعَوْللان، فَعَيْللان، فَعَلْلان (وهذا من الخماسى المزيد فيه بعد اللام)

٣ ـ فُعَلِّل، فُعَلْلى (وهذا من الخماسى المجرد وما ألحق به).

٤ ـ فَعْلَلُول وفَنْعلول، فَعْلَليل وفَنْعليل، فَيْعلول (وهـذا من الخمـاسى المزيد فيـه بين لاميه الأخيرتين).

٥ ـ فَعْلَلل وفَنْعَلل (وهذا من الخماسى المجرد).

٦ـ فعلْلال (وهذا من الخماسى المزيد فيه بين لاميه الأخيرتين)

٧ ـ فَعْلَلْل، فُعْلُلْل، فعْوَلْل، فعْيَلْل (وهذا من الخماسى المجرد وما ألحق به).

وكان الترتيب الطبيعى هكذا:

١ ـ رقم ٥ لأنه خماسى مجرد (مفتوح الفاء ساكن العين ففيه مزيتان)

٢ ـ رقم ٧ لأنه خماسى مجرد (ساكن العين ولكنه غير مفتوح الفاء)

٣ ـ رقم ١ لأنه خماسى مجرد (وقدم عليه رقم ٧ لأنه ساكن العين والسكون مقدم على الحركة)

٤ ـ رقم ٤ لأنه خماسى مجرد (وأخر عن رقم١ لأنه مضموم الفاء والضمة مؤخرة عن الفتحة)

٥ ـ رقم ٤ لأنه مزيد فيه بين لاميه الأخيرتين.

٦ ـ رقم ٦ لأنه مزيد فيه بين لاميه الأخيرتين أيضاً (وتأخر عن سابقه لأن سابقه ساكن العين وهذا متحركها)

٧ ـ رقم ٢ لأنه مزيد فيه بعد اللام.

ومن الناحية الداخلية كان يجب فى رقم ٢ تقديم فَعَلْلَلان وهى الأصل على فَعَوْللان وفَعَيْللان وهما الملحقان بها.

وكان يجب فى رقم ٤ وضع فَيْعلول عقب فَعْلَلولُ مباشرة لأنها ملحقة بها.

وكان يجب فى رقم ٧ تقديم فُعْلُلل على فِعْلَلل لأن الضمة مقدمة على الكسرة ووضع فِعْوَلل وفِعْيَلل بعد فِعْلَلل مباشرة لأنهما ملحقان بها.

* * *

هـ ـ أما فى قسم الأفعال من السالم فقد سار فى الثلاثى المجرد سيرا طبيعيا فرتب الأبواب بحسب كثرة ورودها لا بحسب حركاتها.

وفى الثلاثى المزيد سار سيرا منطقيا، ولكنه قدم افتعل على انفعل[1] وكان الأولى عكس الترتيب، لأن انفعل الزيادة فيها قبل الفاء وافتعل الزيادة فيها بعد الفاء، فزيادة انفعل سابقة.

* * *

و ـ وفى باب الرباعى من المضاعف قسم الأسماء ذكر:

١ ـ فَعْلال وفُعْلول وفِعْليل (رباعى مزيد فيه بين لاميه)

---

(١) فعل ذلك أيضاً فى كتاب المضاعف وذوات الأربعة والهمز.

٢ ـ فُعالل (رباعى مزيد فيه بين العين واللام)

وكان حقه أن يقدم فُعالل لأسبقية زيادتها.

* * *

ز ـ وفى كتاب ذوات الثلاثة، قسم الأسماء أبواب ما لحقته الزيادة فى أوله وضع: مَفْعِل ثم مفعولاء، ثم مُفْعَل ثم مِفعَل ثم مِفْعال.

وكان الترتيب الطبيعى تأخير مفعولاء ووضعها بعد مفعال (باعتبارها تشتمل على زيادتين منهما واحدة بعد اللام).

* * *

ح ـ وفى كتاب الهمز، قسم الأسماء، أبواب ما لحقته الزيادة بعد اللام قدم فِعْلان على فُعْلان، والصواب العكس لأنه يقدم الضمة على الكسرة.

ثامناً: أن نظام الأبنية وإن أتى ثمرته فى قسم الأسماء وحقق الغرض منه، وهو صون الكلمة من التحريف والاستغناء عن ضبطها بذكر وزنها، فهو لم يأت بثمرته فى قسم الأفعال، وذلك لأنه كثيرا ما يعبر بالمصدر، وهذا يحتاج إلى ضبط، كقوله: «الخداج إلقاء الناقة ولدها لغير تمام» فما هو ضبط الخداج؟

تاسعاً: عدم إفراده بابا للمبنى للمجهول وتوزيع ما ورد منه على الأبواب، وكان حقه أن يفرد له بابا مستقلا، فمن ذلك:

١ ـ وضعه سُقط فى يده ، فى باب فَعَل يفعُل

٢ ـ وجُلدت الأرض ، فى باب فَعَل يفعَل

٣ ـ ورُغث الرجل ، فى باب فَعَل يفعَل وكذا قُهر اللحم ورُعق الطريق.

٤ ـ ووضعه أُشرب فى قلبه حبه فى باب «أفعل»، وكذلك أُهتر الرجل.

عاشراً: عدم إفراده بابا للحروف ووضعه لها فى أبواب الأسماء مثل:

١ ـ فى باب «فَعَل» الناقص قال: «خلا حرف يخفض ما بعده وتفسيرها سوى»

٢ ـ وفى باب «فُعْل» قال «رب حرف خافض لا يقع إلا على نكرة».

٣ ـ وفى «فُعَل» أيضاً قال «ثم حرف من حروف النسق مثل الفاء إلا أن الفاء تصل

وثم تراخى».

٤ ـ وفى «فَعْلَى» قال: «حتى حرف نصب..»

حادى عشر: لم يستطع أن يفرق بين الأسماء والصفات تفريقاً حاسماً، والأولى موضعها القسم الخاص بها، والثانية موضعها قسم الأفعال. ولذلك نجده أحياناً يضع فى قسم الأفعال ما حقه أن يوضع فى قسم الأسماء كقوله «الهاضوم يهضم الطعام»(١) وكان حقه أن يوضع فى الأسماء لأنه اسم للجوارش الذى يتناول لهضم الطعام(٢).

كما نجده يقع فى التكرار، فمثلا ذكر فى «أفعل» من قسم الأسماء: «والأقدر من الخيل الذى يجاوز حافرا رجليه حافرى يديه قال:

وأقدرُ مشرفُ الصهوات ساط كُمَيْتٌ لا أحق ولا شئيت(٣)

ثم ذكر فى باب «فعِل يفعَل» الذى وصفهَ على «أفعل»: الأقدر من الخيل الذى يضع رجليه مواضع يديه وقال:

وأقدرُ مشرفُ الصهوات ساطِ كُمَيْتٌ لا أحق ولا شئيت(٤)

ثانى عشر: قد يكون فى الكلمة أكثر من لغة فيذكر كلا منها فى بنائها دون أن يربط بينهما أو يشير إلى أن هناك لغة أخرى، كقوله فى «فَعْلان»: القربان واحد القرابين وهم جلساء الملك وخاصته. وفى «فُعْلان»: القربان واحد القرابين وهم جلساء الملك وخاصته، دون أن يذكر أن هذه لغة فى تلك. وكقوله فى باب «فعَل يفعُل» جلب الجرح إذا علته جُلْبة للبُرْء، دون أن يذكر أنه يرد من باب آخر، مع أنه قال فى باب «فعَل يفعل» «وجلب الجرح إذا علته جلبة للبرء» كذلك قال فى باب «فعَل يفعُل»: والذبر الكتابة.. والزبر الكتابة، ولم يذكر أن هناك لغة أخرى.

ثم جاء فى «فعَل يفعِل» فقال: «والذبر الكتابة والزبر مثله».

ثالث عشر: وضعه الكلمة فى غير موضعها مثل:

١ ـ وضعه فى السالم كلمة «تُخمة» وكان حقه أن يضعها فى المثال بعد أن اعترف هو نفسه أن أصلها «الوخمة».

---

(١) ٢/ ١٨٧ (٢) انظر الصحاح

(٣) ١/ ٢٦٨ (٤) ٢/ ٢٦٢

٢ ـ وضع «بَرَهوت» فى «فعلول» السالم مع أنه عقد بابا بعد ذلك لما زيد فى آخره تاء فأشبه فعلول، ووضع فيه كلمات مثل تَرَبوت وثَلَبوت، ولا فرق بين هذه الكلمات.

٣ ـ وضع التراث فى «فُعال» السالم مع نصه على أن أصله وراث.

٤ ـ وضع المَضْرَحِيّ بمعنى الصقر فى «فَعْلَل» الرباعى المنسوب مع أنه من ضرح(١).

٥ ـ وضع خَنْدَل فى «فَعْلل» مع اعترافه بأن النون زائدة وأنه من خدل.

وهناك أشياء فى هذا الباب أخذت عليه وله فيها وجهة نظر مثل:

١ ـ وضعه «الزَّرَجون» فى النون ووزنه على «فَعَلول»، قال الصاغانى: وزنه فَعَلون فموضعه زرج والجيم لام الكلمة(٢) وقال الفيروزابادى: «ووهم الجوهري فى ذكره فى النون»(٣)، ووجهة نظر الفارابى أن نونه أصلية بمنزلة سين قربوس وبه قال ابن جنى»(٤) وأيضاً فالكلمة معربة عن زردقون أو زركون(٥)، وإذا ثبت كونها أعجمية فدعوى زيادة بعض حروفها باطلة(٦)، ولذلك نجد الخليل فى العين يضع الكلمة فى قسم الثلاثى ويعيدها فى الرباعى وكذلك فعل الأزهرى، فى تهذيب اللغة.

٢ ـ قال الفارابى: أفخته ضربت يافوخه، ووضعه فى باب المهموز. قال الفيروزابادى: أفخه ضرب يافوخه وهذا يدل على أن أصله يفخ ووهم الجوهري فى ذكره فى أفخ(٧). ووجهة نظر الفارابى أن فى يافوخ لغتين: الهمز وعدمه، فمن همزه قال هو فى تقدير يَفْعول ومنه يقال أفخته.. ومن ترك همزه وزنه على فاعول ومنه يقال يفخته(٨). وقد اختار الفارابى الأول وهو اختيار كثير من اللغويين ومنهم الخليل الذى قال فى العين «من همز اليافوخ فهو على يفعول ومن لم يهمز فهو على فاعول من اليفخ والهمز أحسن»(٩) واختاره أبو عبيد فقال «أفخته.. إذا أصبت يأفوخه.. وجمع اليأفوخ يآفيخ»(١٠).

---

(١) انظر الصحاح
(٢) التكملة ١/ ١٧٦
(٣) القاموس: زرج
(٤) التكملة ١/ ١٧٦
(٥) التهذيب: زرج، إضاءة الراموس ٢/ ١٩٢
(٦) إضاءة الراموس ٢/ ١٩٢
(٧) القاموس: أفخ
(٨) إضاءة الراموس ٢/ ٣٠٠، ٣٠١
(٩) العين
(١٠) تهذيب اللغة

٣ ـ وضع الفارابى «التامور» فى بناء فاعول من السالم أى أنه اعتبر أصالة التاء. قال الفيروزابادى: وزنه تَفْعول فموضع ذكره« أمر» لا كما توهم(١).

والحق أننا نجد خلافا بين الصرفيين فى الحكم على هذه التاء فمنهم من اعتبر زيادتها ومنهم من اعتبر أصالتها ولكل رأى أنصاره ومؤيدوه(٢) وقد وضع الأزهرى هذه الكلمة فى «تمر» كذلك(٣).

ثالثاً: مآخذ على المادة اللغوية

لا نعرف أحدا من اللغوين قد تعرض للفارابى من هذه الناحية أو استقصى زلاته فيها وتتبع عثراته اللغوية، رغم كثرة ما ألف فى هذا الموضوع وتتبع النقاد لعلماء اللغة يكشفون سوءاتهم ويبينون أخطاءهم.

وليس معنى هذا سلامة الفارابى من الزلل أو تنزهه عن الخطأ، وإنما يرجع ذلك لعدم تداول الكتاب نظراً لصعوبة ترتيبه وتعقد نظامه، فالكشف فيه يرهق الباحثين ويكلفهم من أمرهم عسرا. وقد أخمل الصحاح ديوان الأدب رغم اشتراكهما فى كثير من المادة اللغوية وتلاقيهما فى عدة مناح، لسهولة ترتيب الصحاح وكثرة تداوله بين الباحثين، مما أثار انتباه العلماء ولفت أنظارهم إليه، فألفت الكتب فى نقده أو تخطئته، وأشهرت أقلام للدفاع عنه والوقوف بجانبه.

وقد استفدت كثيراً فى كتابة هذا البحث مما وجه للصحاح من نقد، وما دوفع به عنه بعد أن أثبت فى مكان آخر صلة الصحاح بديوان الأدب واشتراكهما فى كثير من المادة اللغوية وفى كثير من المآخذ التى أخذت على الصحاح.

وقد رأيت بعد الدرس والموازنة أن كثيراً مما أخذ على الجوهرى ـ مما هو عند الفارابى ـ غير صحيح أملاه التعصب وفرضته روح المنافسة، ولم يسلم منه إلا القليل. ولذلك رأيت أن أفصل بين النوعين من المآخذ، فأبدأ بما سلم للنقاد وما توصلت إليه ولم يمكن أن يلتمس له وجه يصح به، ثم أثنى بما أنكر عليه دون وجه حق.

---

(١) القاموس: أمر

(٢) إضاءة الراموس ٣/ ٩

(٣) تهذيب اللغة: تمر

وهناك نوع آخر من المآخذ يمكن أن يؤخذ على الفارابي وهو ما يتعلق بشرحه لبعض الكلمات شرحا معيباً لا يفى بالمراد.

وسنتناول نحن هذه المآخذ على هذا النحو من الترتيب:

١ـ أوهام الفارابى اللغوية

١ ـ قال الفارابى: النَّدْع: السَّعْتَرُ البَرِّى(١)

والذي فى كتب اللغة بالغين المعجمة. ففي الصحاح: الندغ: السعتر البري عن أبي عبيدة. وقال أبو زيد: هو النِّدغ ـ بالكسر. وفى اللسان نقول كثيرة كلها بالغين عن ثعلب وابن سيده والفراء وأبى حنيفة. وفى حديث سليمان بن عبدالملك أنه حين دخل الطائف وجد رائحة الصعتر، فقال: بواديكم هذا ندغة. وكتب الحجاج إلى عامله بالطائف أن يرسل إليه بعسل أخضر فى السقاء أبيض فى الإناء من عسل الندغ والسحاء. وقال الفيروزابادى فى القاموس: والندغ للسعتر بالغين.

٢ ـ قال الفارابى: القَلِيس بناء كان أبرهة بناه باليمن(٢). والذى فى كتب اللغة القُلَّيس بالتشديد(٣).

٣ ـ قال الفارابى: القَتْرَدُ الرجل الكثير الغنم(٤). والصواب بالثاء المثلثة كما صرح به أبو عمرو وابن الأعرابي وغيرهما(٥) وفى تاج العروس أن ممن رواه بالثاء كذلك أبو عبيد فى الغريب المصنف والسيوطى فى المزهر.

٤ ـ قال الفارابى: وهى الكنيسة للنصارى(٦).

قال الصاغانى: وهو سهو، وإنما هى لليهود والبيعة للنصارى.

وفى التهذيب: وكنيسة اليهود جمعها كنائس وهى معربة(٧)

---

(١) ١/ ١١٨

(٢) ١/ ٤٠٩

(٣) انظر الصحاح والتهذيب واللسان والجمهرة والقاموس وتاج العروس ولم ترد الكلمة فى العين.

(٤) ٣/ ٢٥

(٥) القاموس المحيط

(٦) ١/ ٤٣١

(٧) ١٠/ ٦٤

٥ ـ قال الفارابى: وسالم من أسماء الرجال. وقال بعضهم: يقال للجلدة التى بين العين والأنف سالم(١). ومثل هذا عن الجوهري.

قال الصاغاني: وهذا غلط. وقد تبع خاله الفارابي فى أخذه اللغة من معنى الشعر.

وقال ابن برى: «هذا وهم قبيح» والبيت الذى أخذ الفارابى هذا المعنى منه هو قول الشاعر:

يُديرونني عن سالم وأريغه وجلدة بين العين والأنف سالمُ

وهذا البيت قد قاله ابن عمر فى ابنه سالم. وواضح أن «سالم» فى الشطر الثانى ـ كما هو فى الشطر الأول ـ هو سالم بن ابن عمر وقد جعله لمحبته بمنزلة جلدة بين عينه وأنفه(٢). ومعنى أريغة أى أطلبه وأريده وأميل إليه سرا(٣).

٦ ـ قال الفارابى:

الصيعرية سمة فى عنق البعير(٤)

قال الفيروزابادى: الصيعرية سمة فى عنق الناقة لا البعير(٥).

وقد حاول الفاسى أن يعتذر عن ذلك بأنه أراد بالبعير الأنثى(٦)، ولا معنى لذلك وقديماً عيب على المسيب بن علس قوله:

وقد أتناسى الهمَّ عند احتضاره بناجٍ عليه الصيعرية مكدم

لأن الصيعرية صفة للنوق لا للفحول ولذلك حينما سمع طرفة بن العبد هذا البيت قال: استنوق الجمل .. وضحك منه(٧).

وقد أوقع الفارابى فى هذا الخطأ أبو عبيد فقد سبقه إلى هذه المقالة(٨)

---

(١) ١/ ٣٦٠

(٢) انظر لسان العرب مادة: سلم

(٣) انظر لسان العرب والعين

(٤) ٢/ ٤٥ (٥) القاموس المحيط: صعر

(٦) إضاءة الراموس ٣/ ١٠٩ (٧) الموازنة للآمدى ص٣٢، الموشح للمرزبانى ص٧٦

(٨) تهذيب اللغة

٢ـ ما أخذ على الفارابى دون حق

١ ـ قال الفارابى: «غَضْبَى مائة من الإبل وهى معرفة لا تدخلها الألف واللام»(١)

قال الفيروزابادى: هو تصحيف والصواب غضيا بالمثناة تحت(٢).

ولم أجد أحدا قد دافع عن رواية الفارابى، حتى صاحب «إضاءة الراموس» وصاحب «الوشاح». وقد قال الأول: «الأكثر على أنه تصحيف كما قال المصنف وصرح به فى حواشى الصحاح.. وهو الذى اختاره ابن برى وغيره من أرباب الحواشى. وقال ابن مكتوم.. وجدت حاشية أنها تصحيف غضيا لأنها شبهت فى كثرتها بمنبت الغضا»(٣).

وقد ذكرها الأزهرى فى مادة «غضا» ونقل عن ابن الأعرابى وابن السكيت وأبى عمرو أن الغضيا مائة من الإبل (تهذيب اللغة)

والذى أراه صحة رواية الفارابى، فهى منقولة عن ابن الأعرابى(٤) وذكرها ابن السكيت فى ألفاظه فقال «ويقال أتانا بغضبى معرفة لا تنون وهى مائة من الإبل، قال الشاعر:

ومستخلف من بعد غضبى صريمة فأحْربه لطول فقر وأحربا(٥)

كما ذكرها الأصمعى فى كتاب «الإبل» ولفظه كلفظ ابن السكيت تماماً(٦).

٢ ـ قال الفارابى: الشَّبَر العطية وأصله بالتسكين. قال العجاج:

«الحمد لله الذى أعطى الشبر»(٧).

قال ابن برى: صواب إنشاده: فالحمد لله الذى أعطي الحبر، وكذلك رواه الرواة فى شعره، وقوله إن الأصل فيه الشبر بسكون الباء وإنما حركه لضرورة وهم، لأن الشبْر مصدر شبرته إذا أعطيته، والشبرَ اسم للعطية، وكذلك باء الشبر فى شعر عدى: لم أخنه

---

(١) ٢/ ٤

(٢) مادة غضب

(٣) إضاءة الراموس للفاسى ١/ ٣١٥

(٤) انظر الصحاح

(٥) تهذيب الألفاظ ص٦٢ وأحربا من حرب الرجل إذا ذهب ماله أو قل.

(٦) كتاب الإبل للأصمعى ضمن مجموعة الكنز اللغوى صـ١١٦

(٧) ١/ ١٠٨

والذى أعطى الشبر. ولم يقل أحد من أهل اللغة أنه حرك الباء للضرورة[1].

والذى أراه صحة قول الفارابى. وقد روى ابن السكيت قول العجاج بروايتين، رواه مرة: الحمد لله الذى أعطى الشبر[2] ومرة: فالحمد لله الذى أعطى الحبر[3]. أما دعوى تحريك الباء فقد سبقه إليها وأقره عليها كثير من ثقات اللغويين: قال ثعلب: الشبْر العطية وحركه العجاج وغيره والتسكين أكثر[4]، وقال ابن السكيت: «ويقال شبرت فلانا.. ومصدره الشبْر وحركه العجاج فقال: الحمد لله الذى أعطى الشبر»[5]. وقال الأزهرى: «.. وهو الشبْر وقد حرك فى الشعر»[6].

٣ ـ قال الفارابى: «ويقال بهته إذا قال عليه ما لم يفعله. وقالوا فى قول أبى النجم لابنته حين هداها لزوجها:

سبى الحماة وابهتى عليها ثم اضربى بالود مرفقيها

إن «على» مقحمة، معناه وابهتيها، لأنه ليس من كلام العرب بهت عليه»[7] قال الفيروزابادى: «قوله فابهتي عليها أى فابهتيها لأنه لا يقال بهت عليه تصحيف والصواب فانهتى عليها بالنون لا غير»[8]. ومثل هذا فى المزهر[9].

وقد تكفل صاحبا «إضاءة الراموس» و«الوشاح» بالرد على الفيروزابادى فقال الأول: «إن كانت رواية «فابهتى» ثابتة فلا يلتفت لدعوى التصحيف لأنها فى مثله غير مسموعة. والحذف والإيصال باب واسع لمطلق النحاة وأهل اللسان فضلا عن العرب الذين هم

---

(١) التنبيه مادة شبر
(٢) إصلاح المنطق صـ٩٧
(٣) المرجع السابق ص٢٥٣
(٤) مجالس ثعلب ٢/ ٥٣٣
(٥) إصلاح المنطق ص٩٧
(٦) تهذيب اللغة.
(٧) ٢/ ١٩٢
(٨) القاموس المحيط ـ بهت
(٩) ٢/ ٣٩٣

أئمة هذا الشأن.. وإن لم تثبت الرواية كما قال وصحت الرواية معه ثبت هذا التصحيف حينئذ بالنقل لا لأنه لا يقال.. وليس عندى جزم فى الرواية حتى أفصل قوليهما وأنظر مالهما وما عليهما. وإنما ادعاء التحريف بمجرد أنه لا يتعدى بهت بعلى دعوى خالية عن الحجة»(١).

وقال الثانى: «قوله بالنون لا معنى له هنا لأن نهت لازم لا يتعدى ولا بحرف الجر يقال نهت ينهت.. والنهيت الزئير. وقد أقر ابن برى كلام الجوهرى ولم يتعقبه من جهة المعنى وقال: إنما عدى بعلى لأنه بمعنى افترى. والبهتان: الافتراء، كما قال تعالى: «ولا يأتين ببهتان يفترينه» ومثله مما عدى بحرف الجر حملا على معنى فعل يقاربه قوله تعالى: «فليحذر الذين يخالفون عن أمره» أى يخرجون(٢).

والرواية بالباء كذلك فى الشعر والشعراء، والكامل للمبرد.

٤ ـ قال الفارابى: مَنْعَج اسم موضع(٣)

قال الصاغانى: والصواب فيه كسر العين(٤)

وقال الفيروزابادى: ووهم الجوهرى فى فتحه(٥)

ولا معنى لتخطئة الفارابى أو توهيمه فقد ضبطه الخليل بالفتح والكسر فقال «منعَج موضع بالبادية ويقال منعِج واد لبنى كلاب..»(٦).

وذكر الفاسى أن جمعا من العلماء أثبتوه بالفتح وقالوا «إنما يعرف بفتحها»(٧).

٥ ـ قال الفارابى: البيدانة الأتان(٨).

وقد رد الصاغانى ذلك وقال: «أتان بيدانة تسكن البيداء، وهى غير ما قيل: البيدانة

---

(١) إضاءة الراموس ٢/ ٧٧

(٢) الوشاح ص٣٦ والتنبيه لابن برى مادة بهت

(٣) ١/ ٢٨١ (٤) التكملة نعج

(٥) القاموس ـ نعج (٦) العين

(٧) إضاءة الراموس ٢/ ٢٢٣ (٨) ٣/ ٣٨٥

الأتان. ففى هذا القول نظر»(١).

وتقييد البيدانة بساكنة البيداء سبق به الخليل فقال «وأتان بيدانة أى تسكن البيداء»(٢)، ونقله عنه الأزهرى(٣).

ولكن الأصمعى لم يصرح بهذا القيد فقال «يقال للأنثى حمارة وأتانة وبيدانة»(٤). ومعنى هذا أن للعلماء رأيين فى معنى البيدانة. وقد صرح بذلك صاحب الوشاح فقال «وفى البيدانة قولان: أنها سميت بذلك لسكونها البيداء، وتكون النون زائدة وعلى هذا قول الجمهور، والثانى أنها العظيمة البدن وتكون النون فيها أصلية»(٥).

٦ ـ قال الفارابى: والكُتَّاب المَكْتَب(٦).

قال الفيروزابادى: الكُتَّاب الكاتبون والمَكْتب موضع التعليم، وقوله الكُتاب والمكتب واحد غلط(٧).

وعدم إطلاق الكتاب على المكتب سبق به المبرد فقد نقل عنه الأزهرى أنه قال «المكتب موضع التعليم، والكُتَّاب الصبيان. قال: ومن جعل الموضع الكُتَّاب فقد أخطأ»(٨).

ومثل هذا نجده فى نفوذ السهم للصفدى(٩).

ولكن أكثر اللغويين على خلاف ذلك:

قال الخليل: المُكْتب المُعلِّم والكُتَّاب مجمع صبيانه(١٠).

وذكر فى التهذيب أن الكُتَّاب اسم المكتب الذى يعلم فيه الصبيان(١١).

وقال الشهاب الخفاجى فى شرح الشفا: الكُتَّاب للمكتب وارد فى كلامهم كما فى

---

(١) التكملة بيد
(٢) العين
(٣) تهذيب اللغة
(٤) أسماء الوحوش وصفاتها للأصمعى ص٩
(٥) الوشاح ص٥٠
(٦) ١/ ٣٣٤
(٧) القاموس ـ كتب
(٨) التهذيب
(٩) مادة كتب
(١٠) العين
(١١) تهذيب اللغة ـ كتب

أساس الزمخشرى وغيره ولا عبرة بما قيل إنه مولد[1].

وقال صاحب الوشاح: «العبارة فى غاية الصواب.. وفى مسند الإمام أحمد عن ابن مسعود قال: قرأت مِنْ فى رسول الله ﷺ سبعين سورة وإن زيد بن ثابت له ذؤابة فى الكتاب[2].

٧ ـ قال الفارابى: قال الأصمعى: سألت ابن أبى طرفة عن المسد فى قول الهذلى:

أَلْفَيْتَ أغلب مِنْ أُسْد المَسَدّ حديد الناب أَخْذَتهُ عَفْرٌ فتطريح.

فقال هو بستان ابن مَعْمَر[3].

قال الفيروزابادى: المسد بستان ابن عامر لا معمر ووهم الجوهرى[4] ولا معنى لذلك. فالعبارة منسوبة للأصمعى فالعهدة عليه. وقد أثبتها ابن قتيبة بعد أن قال «ويقولون بستان ابن عامر وإنما هو بستان ابن معمر»[5] ثم نقل كلام الأصمعى السابق. ولم يخالف الأصمعى أحد، بل صرح البكرى وصاحب المراصد وغير واحد بأن قولهم بستان ابن عامر غلط صوابه بستان ابن معمر[6] وعقب الفاسى على ذلك بقوله: «قلت عليه اقتصر أكثر المتكلمين على الأماكن ولا أدرى ما وجه إنكار المصنف، ولعله التقليد»[7] وقال صاحب المؤتلف: بستان ابن معمر بنخلة على ليلة من مكة. والعامة يقولون بستان ابن عامر[8].

٨ ـ قال الفارابى: المزج الشهدة[9].

قال الفيروزابادى: المزج العسل وغلط من فتحه أو هى لُغَيَّة[10] وقد تكفل الفاسى بنقض ذلك فقال: «لا غلط فى الفتح فهو الذى جزم به غيره، وصرح به الفيومى وقال: سمى العسل مزجا لأنه يخلط بالشراب. وبالفتح روى بيت أبى ذؤيب:

وجاءوا بمزج لم ير الناس مثله هو الضِّحْك إلا أنه عمل النحل

---

(١) إضاءة الراموس ٢/ ٣
(٢) الوشاح ص٣٤
(٣) ٣/ ٤٩
(٤) القاموس ـ سدد
(٥) أدب الكاتب ص٤٥٦، ٤٥٧
(٦) إضاءة الراموس ٢/ ٣٩٢، ٣/ ١٢٠
(٧) إضاءة الراموس ٣/ ١٢٠
(٨) الوشاح ص٥٢
(٩) ١/ ١٠٠
(١٠) القاموس ـ مزج

وهو الذى قاله أبو حنيفة وغيره، فلا معنى لقوله: أو هى لُغَيَّة. بل هى لغة مكبرة صحيحة ثابتة نقلها الأثبات(١).

ومن الغريب أن الخليل اقتصر فى العين على الفتح فقال: «المَزْج: الشهد»

٩ ـ قال الفارابى: الثُّعْلُبانُ ذكر الثعالب وقال:

أَرَبٌّ بيول الثُّعْلُبان برأسه لقد ذل من بالت عليه الثعالب(٢).

قال الصاغانى: «والصواب الثَّعْلَبانِ تثنية ثعلب..»(٣)

وقال الفيروزابادى: «واستشهاد الجوهرى بقوله: أرب بيول الثعلبان برأسه غلط صريح.. والصواب فى البيت فتح التاء لأنه مثنى(٤)

والرواية بضم الثاء منقولة عن الكسائى(٥) وكفى به حجة، ولهذا قال الزبيدى: وهذا منه (من الفيروزابادى) تحامل بالغ.. فالكسائى ممن يعتمد عليه فيما قاله(٦) وكذلك رواه ابن قتيبة فى «أدب الكاتب» فقالت تحت عنوان «باب ذكور ما شهر منه الإناث»: «والأفعوان ذكر الأفاعى والعُقربان ذكر العقارب والثُّعلبان ذكر الثعالب قال الشاعر:

أرب يبول الثعلبان برأسه لقد ذل من بالت عليه الثعالب(٧)

وأعاد ابن قتيبة هذه الرواية فى مكان آخر تحت عنوان «باب ما يكون للذكور والإناث ولا علم فيه للتأنيث إذا أريد به المؤنث فقال: «ثعلب يكون للذكر والأنثى حتى تقول ثعلبان فيكون للذكر خاصة، قال الشاعر:

أرب يبول الثعلبان برأسه(٨) ... البيت...

كذلك حكى الزمخشرى عن الجاحظ أن الرواية فى البيت إنما هى بالضم على أنه ذكر الثعالب(٩)، وقال الدميرى فى حياة الحيوان: الثعلب معروف... والذكر ثُعْلُبان وأنشد الكسائى عليه:

---

(١) إضاءة الراموس ٢/ ٢١٩
(٢) ٢/ ٨١
(٣) التكملة ـ ثعلب
(٤) القاموس المحيط ـ ثعلب
(٥) الصحاح ـ ثعلب
(٦) تاج العروس ـ ثعلب
(٧) أدب الكاتب ص١٠٧، ١٠٨
(٨) أدب الكاتب ص٣١٦
(٩) إضاءة الراموس ١ ٢

أرب يبول الثعلبان برأسه[1] ... البيت...

والبيت مرتبط بحادثة روتها كتب الحديث وملخصها أن غاوى بن عبدالعزى كان خادما لصنم لبنى سليم فبينما هو عنده إذ أقبل ثَعْلَبَان يعدوان حتى تسنماه ثم بالا عليه فقال حينئذ البيت المذكور[2]. هذه رواية الهروى وهى التى استند إليها الفيرزوابادى فى تخطئته للجوهرى. ولكن المحققين من علماء الحديث على خلاف ذلك «قال الحافظ ابن ناصر أخطأ الهروي فى تفسيره وصحف فى روايته وإنما الحديث فجاء ثُعْلبان بالضم وهو ذكر الثعالب اسم له، مفرد لا مثنى[3]، وقد تعرض ابن برى للبيت وذكر الخلاف فى نسبته دون أن ينكر على الجوهرى ضم الثاء واللام[4].

١٠ ـ قال الفارابى: شَوّش عليه الأمرَ فتشوش[5].

قال الفيروزابادى: التشويش والمشوَّش والتشوُّش كلها لحن ووهم الجوهرى والصواب، التهويش والمهوَّش والتهوُّش[6].

ولا معنى لذلك بعد أن أثبتها الخليل فقال «الوشوشة كلام فى اختلاط وكذلك التشويش»[7] وقد شاع هذا التعبير ووقع فى كلام الزمخشرى وأهل المعانى كقولهم: لف ونشر مشوش[8]، كما ورد فى شعر الطغرائى[9]، وأورده العلامة الوزونى فى مصادره[10].

١١ ـ قال الفارابى: الخيال شىء ينصب للطير والبهائم فتظن أنه إنسان.. والخيال أرض لبنى تغلب وقال:

لمن طلل تضمنه أثال فسرحة فالمرانة فالخَيال[11].

قال الفيروزابادى: اسم الموضع بالشين والجيم وغلط الجوهرى فى البيت والخيال تصحيف وإنما هو الحبال لحبال الرمل[12].

---

(١) الوشاح ص٣٩، ٣٠ (٢) القاموس المحيط ـ ثعلب
(٣) الوشاح ص٣٠، وإضاءة الراموس ١/ ١٩٩
(٤) التنبيه ـ ثعلب (٥) ٣/ ٤٣٢
(٦) القاموس المحيط ـ شوش (٧) العين ـ باب اللفيف
(٨) شرح درة الغواص للخفاجى ص٦٢
(٩) المرجع السابق (١٠) إضاءة الراموس ٣/ ٢٥٧
(١١) ٣/ ٣٦٨، ٣٦٩ (١٢) القاموس ـ سرح

والحق مع الفارابى، فقد قال ياقوت:

سرحة بلفظ واحد السرح.. مخلاف باليمن وهو أحد مراسى البحر هناك وهو موضع بعينه ذكره لبيد:

لمن طلل تضمنه أثال فسرحة فالمرانة فالخيال(١)

وقال فى موضع آخر:

الخيال (بلفظ الخيال: الشخص والطيف) أرض لبنى تغلب قال الشاعر:

لمن طلل تضمنه أثال فسرحة فالمرانة فالخيال(٢)

ومثل هذا نجده فى مراصد الاطلاع.

وقد ضبط الشراح بيت لبيد بالوجهين(٣).

وتعرض ابن برى لبيت لبيد دون أن يشكك فى صحة روايته بل قال: «فسرحة فالمرانة فالخيال.. هذه أسماء مواضع معروفة»(٤).

٣ـ شرحه المعيب للكلمات

أما آخر نوع من المآخذ فهو ما يتعلق بشرحه لبعض الكلمات شرحا معيباً ومن ذلك:

١ ـ غموض عبارته وتعريفه اللفظ بلفظ غامض مثل:

أ ـ الخَلْع ما يجعل فى القُرْف، وهو إناء من جلود(٥).

وعبارة الصحاح أوضح وهى: الخَلْع لحم يطبخ بالتوابل ثم يجعل فى القرف(٦).

ب ـ وقوله: الصدع الوعل بين الوعلين(٧).

وعبارة الصحاح: «وهو الوسط منها ليس بالعظيم ولا الصغير ولكنه وعل بين وعلين»(٨).

جـ ـ وقوله: النَّؤُور: النَّيْلَج وأصله غير مهموز(٩).

---

(١) معجم البلدان ـ سرحة
(٢) معجم البلدان ـ الخيال
(٣) إضاءة الراموس ٢/ ٢٥٢
(٤) التنبيه مادة ـ سرح
(٥) ١/ ١١٦
(٦) خلع
(٧) ١/ ٢١٩
(٨) صدع
(٩) ٤/ ١٨٤

وعبارة الصحاح: النؤور: النيلج وهو دخان الشحم يعالج به الوشم حتى يخضر. ولك أن تقلب الواو المضمومة همزة[1].

د ـ وقوله: الكباب: الطَّباهج[2].

هـ ـ وقوله: الهدان: الهِلْباجة[3].

وعبارة الصحاح: الهدان الأحمق[4].

٢ ـ عدم الدقة فى التعبير كقوله:

أ ـ الأكلف: لون بين السواد والحمرة[5]

والحقيقة أن الكلفة هى ذلك اللون. أما الأكلف فهو ما كان لونه بين السواد والحمرة.

ب ـ وقوله: المَجْنَب الخير الكثير، يقال إن عنده لخيرا مجنبا وشرا مجنبا أى كثيرا[6] فلا معنى لقصره الموصوف على الخير.

وعبارة الصحاح عامة وهى أدق، وذلك قوله: «المجنب الشىء الكثير[7]..» إلخ.

جـ ـ وقوله: القَنِّينة آنية للشراب[8]، والصواب إناء.

٣ ـ تعريفه الدورى كقوله:

أ ـ حَسُب الرجل صار حسيبا[9].

ب ـ خطُب صار خطيبا[10]

جـ ـ الوارش فى الطعام مثل الواغل فى الشراب[11].

الواغل فى الشراب مثل الوارش فى الطعام[12]

وعبارة الجوهرى أوضح هى: «الوارش الداخل على القوم وهم يأكلون ولم يدع مثل

---

(١) نور
(٢) ٣/ ٦٢
(٣) ١/ ٤٧٠
(٤) هدن
(٥) ١/ ٢٧٠
(٦) ١/ ٢٨٠
(٧) جنب
(٨) ٣/ ٥٧
(٩) ٢/ ٢٧١
(١٠) ٢/ ٢٧١
(١١) ٣/ ٢٣٠
(١٢) ٣/ ٢٣٠

الواغل فى الشراب[1]

د ـ السحق السهك[2]

السهك السحق[3].

وغير ذلك.

● ● ●

ولكن هذه المآخذ لا تغض من قيمة الكتاب ولا تنقص من قدره فهى هنات هينات ومآخذ يسيرة إلى جانب ما فيه من محاسن وفوائد كثيرة، وليست العبرة فى تقويم العمل العلمى وتقديره بخلوه من النقص، ولكن بغلبة حسناته على سيئاته، وبما فيه من جدة ودفع لحركة العلم إلى الأمام.

وهذا ما توافر لديوان الأدب وخلص له.

---

(١) الصحاح ـ ورش

(٢) ٢/٢١٨

(٣) ٢/٢١٨

الفصل الخامس
المتأثرون بديوان الأدب

خطا الفارابى بمعاجم الأبنية خطوات واسعة الى الأمام بتأليفه ديوان الأدب الذى جمع فيه بين الأسماء والأفعال لأول مرة فى نظام محكم دقيق لم يسبق إليه. وكان لهذا الكتاب صداه فيما جاء بعده من كتب اللغة. وأخذ هذا الصدى اتجاهات ثلاثة هى:

١ـ اختصاره أو تأليف الشروح عليه.

٢ـ الاستفادة به فى جمع المادة اللغوية.

٣ـ التأثر بمنهجه.

أما النوع الأول فلم يصلنا ـ مع الأسف ـ شىء منه، وإنما حفظت لنا كتب التراجم اسمى عالمين قاما بهما، أحدهما: الحسن بن المظفر النيسابورى الضرير اللغوى الذى ألف «تهذيب ديوان الأدب» وقد قال عنه ياقوت: أديب نبيل شاعر مصنف.. مؤدب أهل خوارزم فى عصره ومخرجهم وشاعرهم ومقدمهم والمشار إليه منهم». ومات فى ١٤ من رمضان سنة ٤٤٢ هـ[١] والآخر: محمد بن جعفر بن محمد الغورى الذى قال عنه ياقوت: «أحد أئمة اللغة المشهورين والأعلام فى هذا اللسان المذكورين، صنف كتاب ديوان الأدب فى عشرة أجلد ضخمة، أخذ كتاب أبى إبراهيم إسحق الفارابى المسمى بهذا الاسم وزاد فى أبوابه وأبرزه فى أبهى أثوابه، فصار أولى به منه، لأنه هذبه وانتقاه،وزاد فيه مازينه وحلاه»[٢]. ولا نعرف سنة وفاته.

وأما النوع الثانى فكثير، ويمكننا أن نقول إنه شمل معظم ماجاء بعده من مؤلفات لغوية، وإن كنا نذكر من بينها على وجه الخصوص «فقه اللغة للثعالبى» و«العباب»، و«التكملة» للصاغانى و«المزهر» و«القول المجمل فى الرد على المهمل» للسيوطي و«إكمال الإعلام بتثليث الكلام» لابن مالك و«إضاءة الراموس» لابن الطيب الفاسى، و«المصباح المنير» للفيومى، لأننا وجدنا أصحابها يصرحون بنقلهم منه.

---

(١) معجم الأدباء ٩/ ١٩١، ١٩٢.

(٢) المرجع السابق ١٨/ ١٠٤، ١٠٥.

ولكن التأثر واضح فى معجم منها هو «الصحاح» للجوهرى، وهو تأثر لم يقف عند حد المادة اللغوية، بل تعداه إلى النظام كذلك. وهو ماسنبينه بعد قليل.

وأما النوع الثالث فكثير كذلك ومن أصحابه من اقتفى أثر المنهج بحذافيره، ومنهم من عدل فيه تعديلا قليلا أو كثيرا. كما أن من أصحابه من جعل معجمه جامعا لأبنية الأسماء والأفعال ـ كما فعل الفارابى ـ مثل القاضى نشوان بن سعيد فى كتابه «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»، والكاشغرى فى كتابه «ديوان لغات الترك». ومنهم من قصره على أبنية الأفعال ومصادرها مثل الزوزنى فى كتابه «المصادر»، وبو جعفرك فى كتابه «تاج المصادر»، وهذا القسم الأخير قد استحدث بعد الفارابى، إذ لم تكن كتب الأفعال قبل الفارابى تعرض للأفعال جملة، وإنما كانت تتناول صيغتين اثنتين من صيغها وهما «فعل» و«أفعل» فقط.

وهذا النوع الثالث ـ إلى جانب بعض الأعمال الأخرى سيكون موضوع الباب الرابع فى هذا الكتاب.

أما الآن فسنتحدث عن العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب:

العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب:

يعد الجوهرى تابعا لطريقة الفارابى، ولكنه أدخل تعديلا جوهريا عليها إذ اطرح الخطوات الكثيرة التى سارت عليها معاجم الأبنية، واختار من منهج الفارابى المعقد فكرة الباب والفصل وخدها وأدار عليها معجمه. ولذا فإن مزيته ـ على حد تعبير المستشرق الألمانى كرنكو ـ «تنحصر فى أنه رتب المادة اللغوية برمتها فى ترتيب هجائى واحد».

والاسم الكامل لمعجم الجوهرى هو «تاج اللغة وصحاح العربية» ولكنه اشتهر باسم «الصحاح». وتضبط إما بكسر الصاد جمع صحيح وإما بفتح الصاد مفرد بمعنى صحيح مثل براء وبريء. وأفضل طبعة للصحاح تلك التى حققها الأستاذ أحمد عبدالغفور العطار.

وقد سار كتاب الصحاح فى الآفاق وبلغ فى الشهرة مبلغا عظيما، ويقول القفطى: إنه لما دخلت نسخة منه مصر نظرها العلماء فاستجودوا قرب مأخذها. ويقول إن أهل مصر

الفصل الخامس
المتأثرون بديوان الأدب

خطا الفارابى بمعاجم الأبنية خطوات واسعة الى الأمام بتأليفه ديوان الأدب الذى جمع فيه بين الأسماء والأفعال لأول مرة فى نظام محكم دقيق لم يسبق إليه. وكان لهذا الكتاب صداه فيما جاء بعده من كتب اللغة. وأخذ هذا الصدى اتجاهات ثلاثة هى:

١ـ اختصاره أو تأليف الشروح عليه.

٢ـ الاستفادة به فى جمع المادة اللغوية.

٣ـ التأثر بمنهجه.

أما النوع الأول فلم يصلنا ـ مع الأسف ـ شىء منه، وإنما حفظت لنا كتب التراجم اسمى عالمين قاما بهما، أحدهما: الحسن بن المظفر النيسابورى الضرير اللغوى الذى ألف «تهذيب ديوان الأدب» وقد قال عنه ياقوت: أديب نبيل شاعر مصنف.. مؤدب أهل خوارزم فى عصره ومخرجهم وشاعرهم ومقدمهم والمشار إليه منهم». ومات فى ١٤ من رمضان سنة ٤٤٢ هـ[١] والآخر: محمد بن جعفر بن محمد الغورى الذى قال عنه ياقوت: «أحد أئمة اللغة المشهورين والأعلام فى هذا اللسان المذكورين، صنف كتاب ديوان الأدب فى عشرة أجلد ضخمة، أخذ كتاب أبى إبراهيم إسحق الفارابى المسمى بهذا الاسم وزاد فى أبوابه وأبرزه فى أبهى أثوابه، فصار أولى به منه، لأنه هذبه وانتقاه،وزاد فيه مازينه وحلاه»[٢]. ولا نعرف سنة وفاته.

وأما النوع الثانى فكثير، ويمكننا أن نقول إنه شمل معظم ماجاء بعده من مؤلفات لغوية، وإن كنا نذكر من بينها على وجه الخصوص «فقه اللغة للثعالبى» و«العباب»، و«التكملة» للصاغانى و«المزهر» و«القول المجمل فى الرد على المهمل» للسيوطي و«إكمال الإعلام بتثليث الكلام» لابن مالك و«إضاءة الراموس» لابن الطيب الفاسى، و«المصباح المنير» للفيومى، لأننا وجدنا أصحابها يصرحون بنقلهم منه.

---

(١) معجم الأدباء ٩/ ١٩١، ١٩٢.

(٢) المرجع السابق ١٨/ ١٠٤، ١٠٥.

ولكن التأثر واضح فى معجم منها هو «الصحاح» للجوهرى، وهو تأثر لم يقف عند حد المادة اللغوية، بل تعداه إلى النظام كذلك. وهو ماسنبينه بعد قليل.

وأما النوع الثالث فكثير كذلك ومن أصحابه من اقتفى أثر المنهج بحذافيره، ومنهم من عدل فيه تعديلا قليلا أو كثيرا. كما أن من أصحابه من جعل معجمه جامعا لأبنية الأسماء والأفعال ـ كما فعل الفارابى ـ مثل القاضى نشوان بن سعيد فى كتابه «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»، والكاشغرى فى كتابه «ديوان لغات الترك». ومنهم من قصره على أبنية الأفعال ومصادرها مثل الزوزنى فى كتابه «المصادر»، وبو جعفرك فى كتابه «تاج المصادر»، وهذا القسم الأخير قد استحدث بعد الفارابى، إذ لم تكن كتب الأفعال قبل الفارابى تعرض للأفعال جملة، وإنما كانت تتناول صيغتين اثنتين من صيغها وهما «فعل» و«أفعل» فقط.

وهذا النوع الثالث ـ إلى جانب بعض الأعمال الأخرى سيكون موضوع الباب الرابع فى هذا الكتاب.

أما الآن فسنتحدث عن العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب:

العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب:

يعد الجوهرى تابعا لطريقة الفارابى، ولكنه أدخل تعديلا جوهريا عليها إذ اطرح الخطوات الكثيرة التى سارت عليها معاجم الأبنية، واختار من منهج الفارابى المعقد فكرة الباب والفصل وحدها وأدار عليها معجمه. ولذا فإن مزيته ـ على حد تعبير المستشرق الألمانى كرنكو ـ «تنحصر فى أنه رتب المادة اللغوية برمتها فى ترتيب هجائى واحد».

والاسم الكامل لمعجم الجوهرى هو «تاج اللغة وصحاح العربية» ولكنه اشتهر باسم «الصحاح». وتضبط إما بكسر الصاد جمع صحيح وإما بفتح الصاد مفرد بمعنى صحيح مثل براء وبرىء. وأفضل طبعة للصحاح تلك التى حققها الأستاذ أحمد عبدالغفور العطار.

وقد سار كتاب الصحاح فى الآفاق وبلغ فى الشهرة مبلغا عظيما، ويقول القفطى: إنه لما دخلت نسخة منه مصر نظرها العلماء فاستجودوا قرب مأخذها. ويقول إن أهل مصر

يروون كتاب الصحاح عن ابن القطاع الصقلى متصل الطريق إلى الجوهري، ولا يرويه أحد من أهل خراسان[1].

وفى رأيى أن كتاب «الصحاح» نال من الشهرة أكثر مما يستحق، وأن الجهد الحقيقى يعود إلى الفارابى لا إلى الجوهرى، وأن أصابع الاتهام تشير الى الجوهرى بالأخذ والاغتراف من «ديوان الأدب» بدون أن يشير إلى ذلك أو يلمح حتى إليه.

ولما كانت هذه التهمة خطيرة وتمس مكانة الجوهرى العلمية فسنعطيها شيئا من البسط حتى يتضح فيها وجه الحق.

كان كرنكو[2] أول من تنبه إلى العلاقة بين الصحاح وديوان الأدب، وأشار الى وجود التشابه بل التماثل بينهما، ولكنه تحدث عن ذلك فى إيجاز شديد وسطحية ظاهرة، اذ قال إنه عقد مقارنة بين المعجمين «وكم كانت دهشتى أن اكتشفت أن الجوهرى لم يكتف بأن عب من ديوان الأدب، بل وجدت ـ قدر ما استطعت الاستقراء والمقابلة ـ أن الصحاح لايحتوى على أى شىء لايوجد في ديوان الأدب».

ولم يحاول أحد من الباحثين منذ نشر المقال (عام ١٩٢٤) حتى الآن أن يتوفر على درس القضية ويناقشها مناقشة واعية فكل ماوجه إليها ماقاله الأستاذ أحمد عبدالغفور العطار: «ولقد أسرف كرنكو فى دعواه ولا سند له. فديوان الأدب للفارابى وصحاح الجوهرى موجودان.. والفارق بين المعجمين كبير. وبعد كل هذا نجد عمل الجوهرى أصح وأكمل وأعظم من عمل خاله الفارابى».

وما قاله: «والتقاء الفارابى والجوهرى فى نقطة أو نقاط ليس دليلا على أن الثانى سطا على الأول»[3]. وحاول الدكتور عبدالسميع محمد أحمد فى أسطر قليلة أن ينفى عن الجوهرى دعوى السرقة من خاله الفارابى، وكان أهم ما اعتمد عليه عدم تحدث أحد من العلماء عن دعوى النقل هذه[4].

---

(١) مقدمة العطار لتهذيب الصحاح للزنجانى، ص ٤٢

(٢) فى مقال له بعنوان The Beginning of Arbic lexi cography

(٣) مقدمة الصحاح، ص ٨١ـ ٨٢.

(٤) المعاجم العربية، ص ٨٦، ٨٧.

أما نحن فيتلخص رأينا فيما يأتى:

١ـ هناك اتفاق بين المؤرخين على أن هناك صلة نسب بين الجوهرى والفارابى. فمعظم المؤرخين على أن الفارابى خال الجوهرى، وروى بعضهم رواية أخرى ضعيفة تقول إن الجوهرى هو خال الفارابى[١].

٢ـ كما أن من المتفق عليه تاريخيا وجود صلة علمية بين الفارابى والجوهرى، فقد ذكر المؤرخون أن الجوهرى تتلمذ على خاله الفارابى، بل منهم من ذهب إلى تعميق هذه الصلة وقال إنها هى السبب فى تسمية الجوهرى بالفارابى، وأنه سمى بذلك نسبة إلى خاله وأصله هو من فارس[٢].

٣ـ من الروايات التاريخية الموثقة أن الجوهرى قرأ ديوان الأدب على خاله، وأنه كان يحتفظ بنسخة منه عنده كتبها بخطه. بل أكثر من هذا يقول ياقوت: إنه بعد أن قرأه على مؤلفه بفاراب أعاد قراءته على أبى السرى محمد بن إبراهيم الأصبهانى بأصبهان، ثم عرضه على أستاذه أبى سعيد السيرافى ببغداد فقبله ولم ينكره فصار عنده من صحاح اللغة[٣].

فكل هذه العوامل تجعلنا نقول إن الجوهرى قد استفاد ولاشك من ثقافة خاله وعلمه، وإنه تأثر بشخصيته اللغوية، واستعان بكتاب «ديوان الأدب» فى تأليف معجمه الصحاح.

ولكن إلى أى حد بلغ هذا التأثر؟

وإلى أى مدى استفاد الجوهرى من ديوان الأدب؟

هذا ما سنحاول أن نجيب عنه الآن:

١ـ أول شىء ثابت لايقبل النقاش أن الجوهرى أخذ عن ديوان الأدب نظام الباب والفصل. وهذه قضية لايستطيع أحد أن يجادل فيها أو ينكرها. فأمامنا ديوان الأدب وأمامنا الصحاح، ولا شك أن ديوان الأدب أسبق فى التأليف من الصحاح، ولاشك أن الفارابى هو السابق بهذا النظام.

---

(١) إنباه الرواة ١/ ٥٢، ومعجم الأدباء ٦/ ٦١ وما بعدها، ونزهة الألباء، وبغية الوعاة وغيرها.

(٢) معجم الأدباء ٦/ ٦٢، وبغية الوعاة، واضاءة الراموس ١/ ٤٥.

(٣) معجم الأدباء ٦/ ٦٣